جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

قرائن ترجيح التّعديل عند الإمام الذّهبي

من خلال كتابه "ميزان الاعتدال"

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه

الطالب:
حمزة عياشي عمر

المشرف:
الدكتور: عبد المجيد مباركية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.عبد الكريم بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د.عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ.علي خضرة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 1436– 1437هـ/ 2015– 2016م

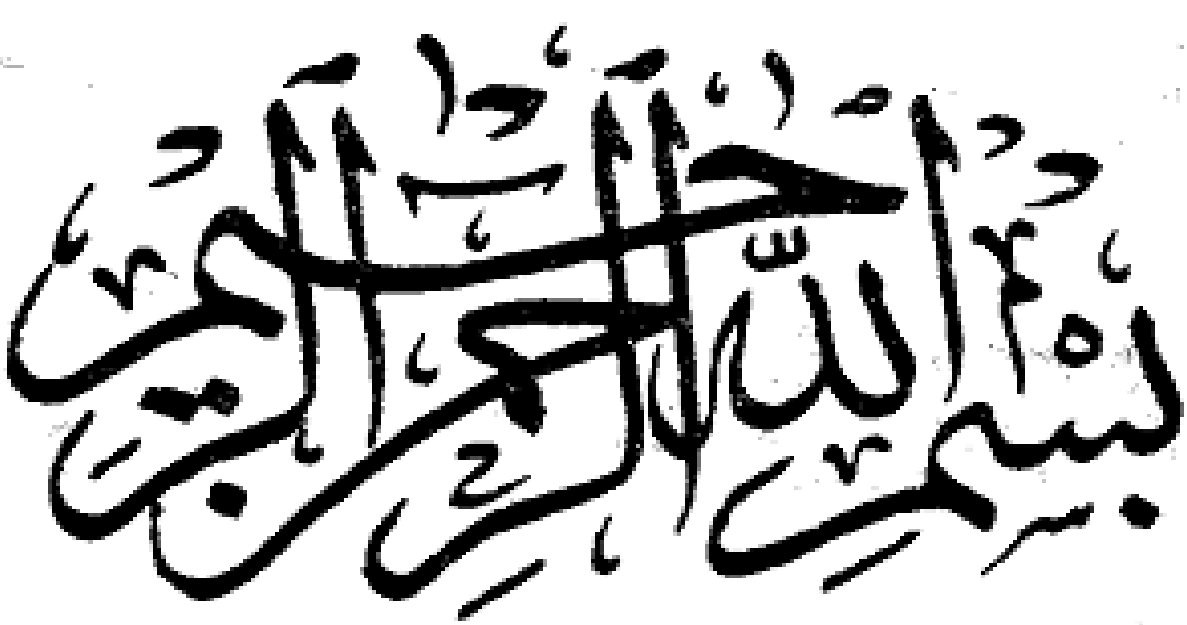
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

أشكر الله وأحمده على توفيقه لاختيار هذا البحث، وعونه على إكماله وإتمامه، من عنوان أبتر، إلى رسالة ذات أوراق وحبر.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى إدارة الجامعة التي يسّرت لنا مواصلة مرحلة الماستر مع النظام الجديد (LMD)، إذْ لم نكن من صُلبه، إلا أنّه تبنّانا فأحسن تبنّينا.

كما أشكر أساتذتي الذين درّسونا في هذه المرحلة، على ما نفعوا ووجّهوا وبذلوا.

ولا يسعني إلّا أن أخصّ بالشّكر أستاذنا الدكتور عبد المجيد مباركية على إشرافه على هذه الرسالة، وترحيبه بنا، وتوجيهاته القيّمة لنا أثناء قيامنا بالرسالة ومن قبل. فكثيرا ما كان حريصا على استغلال الوقت، ويحثنا على ذلك، وطالما كان يحث على الدّقّة في الكلام وتحديد ما نريد، ويوجّهنا لهذا النّهج العلميّ السّديد، كما لا يخفى أنّه كانت له اليد الطّولى لتوجّهنا للعناية بعلم الحديث من الجانب العملي والتطبيقي، فكثيرا ما كان يردّد: (علم الحديث ممارسة وتطبيق).

وختاما أشكر كلّ من أفادني من قريب أو بعيد، ومن صغير أو كبير، بفكرة أو كلمة أو كتاب، وأسألُ اللهَ لي ولجميع مَن ذكرتُ، وللمسلمين والمسلمات، أن يوفقَنا لخيريِ الدّنيا والآخرة، وأن ينفعَنا وينفعَ بنا، وأن يرحمَنا ويغفرَ لنا، وأن يرزقَنا إخلاصًا في النيّة، وصدقًا في القول، وسدادًا في العمل.

وصلى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليما كثيرا

الإهداء

إلى والديّ الكريمين.

إلى محبّي العلم والإنصاف.

إلى كلّ من علّمني حرفا.

إلى كلّ من أفادني أو استفدت منه، من قريب أو بعيد.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أقربائي وأحبّائي.

أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخّص البحث

يتناول موضوع البحث قرائن ترجيح التّعديل عند الإمام الذّهبي من خلال كتابه (ميزان الاعتدال)؛ وهذا الأخير صنّفه الإمام الذّهبي خصّيصًا للرّواة الضّعفاء، إلّا أنّه ضمّ إليه رواةً متكلَّمًا فيهم بغير حقّ ودون إنصاف؛ كي يدافع عنهم، ويرجّح كفّة تعديلهم. واعتمد لترجيح تعديل هؤلاء على العديد من القرائن، منها ما يتعلّق بالنّاقد ومنها ما يتعلّق بالرّاوي.

أمّا القرائن المتعلّقة بالنّاقد فتناولت العديد من الجوانب منه، كالنظر في أهليته ومدى معرفته بالراوي، والتطلّع إلى منهجه واصطلاحاته، وعدم تجاهل سياق كلامه ومراده منه، والتنبّه إلى ما استند عليه في حكمه، زيادة على التفطّن لأوهامه، وأوهام ناقلي كلامه، مع التثبّت من ثبوت ما نُقِل عنه.

أمّا القرائن المتعلّقة بالرّاوي فتناولت جانب عقيدته ومذهبه وأخلاقه، كما شملت شيوخه وتلاميذه ومقدار مروياته وضبطه لها وروايته للأفراد والمناكير، واعتبر في هذا النوع من القرائن -أيضا- تغيّر الراوي واختلاطه، وصيغ تحمّله وأدائه، وثمت قرائن أخرى تعلّقت بالاحتجاج به، والتجريح المقيّد بشيء مخصوص.

وعامّة القرائن التي اتّبعها الإمام الذّهبي وظّفها الأئمّة النقّاد من قبل؛ ولا ضير فالذهبي قد أكثر النظر في كلامهم، واكتسب ملكة النّقد منهم.

والقارئ لترجيحات الإمام الذّهبي يجد فيها قوّة الحجة، والاستدلال المنطقي السّليم، وغالب كلامه له حظّ من النّظر، وقد وُفّق -رحمه الله- في كثير من الاجتهادات؛ وخير دليل على ذلك اطمئنان عامّة العلماء وطلبة العلم - من لدن عصره إلى زمننا الحاضر- إلى أقواله، وميولهم إلى آراءه.

رحم الله الإمام الذهبي رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين وعلم الحديث خير الجزاء.

Research summary

This research topic deals on evidence of predominant alteration within Imam Edahabbi book (Mizan Alaietidal). He has specially classified this book about weakness narrators , part of these narrators are weak correctly because Imam Edahabbi want to defend them. He adopted on this subject a lot of evidence. Some of them are concerned with critics and others concerned with narrators .

Evidence which concerned with critics deal with many of its sides such as; the sight of his efficiency and knowledge to the narrator, sight to his methods and specified words, its speech context, knowledge of things that depend on it. Besides that knowledge of inattention critic or inattention of his speech translation and making sure that the critic speech is true. While his faith, morals, teachers and learners, number and quality of his speeches. The sight to the narrator while he is narrating single and false speech, sight to the decrease of his memorization and ways of hearing the speech and reporting it to people and other evidence …

Imam Edahabbi used the same evidence of critics .

We find in Imam Edahabbi's evidence strong argument .

May Allah bless Imam Edahabbi .

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا مُحَمَّد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

علوم الشّريعة عموما وعلوم الكتاب والسنة خصوصا كغيرها من العلوم، تتطوّر عبر مراحل الزمن، تبدأ عامّة وتظلّ تخصّصات، وتنطلق متداخلة مع غيرها ولا تنفكّ تكون فنّا مستقلّا ذا قواعد وأسس، ومن العلوم التي حَظِيَت بالتّقعيد، وظلّت علمّا مستقلّا ولازالت علم الجرح والتعديل الذي هو جزء من علوم السّنّة، وتخصّص من تخصّصاتها. هذا ويعدّ علم الجرح والتّعديل من أهمّ فنون علوم السّنّة؛ إذ به يُتوصَّل إلى معرفة أحوال الرّوّاة والحكم عليهم، ومن ثَمّ الحكم على الأحاديث صحّة وضَعفا وقَبُولا وردّا.

1- التعريف بالبحث وأهميته:

من شروط قبول الحديث النّبوي أن يكون راويه ثقةً عدلا، وللتّيسير على الباحثين وحفظا للعلم اجتهد العلماء في تدوين كتبٍ للرّجال والرّوّاة؛ ليسهل الرجوع إليها والاستفادة منها. فمنهم من ضمّن كتابه الثقات والضعفاء كعبد الواحد المقدسي في كتابه "الكمال"، ومنهم من خصّه بالثقات كالعجلي وابن حبان، ومنهم من خصّه بالضّعفاء كابن عدي في "الكامل"، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" وغيرهم، وعلى سَنن هؤلاء، وعلى منوال ما ألّفوا سار الإمام الذهبي –رحمه الله– في كتابه "ميزان الاعتدال"، حيث صنّف الإمام الحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي – رحمه الله – كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرّجال" مبتغيا أن يحصر فيه كل الرواة الضعفاء والمتروكين بشتّى أصنافهم معتمدا على كلام مَن قَبله من النّقاد والمصنّفين، وقد كان كتابه كما أراد إلّا ما فاته من النّزر القليل من الرّواة، تعقّبه فيهم من بعده، كتعقّب الحافظ العراقي في كتابه "ذيل الميزان"، والحافظ ابن حجر في كتابه "لسان الميزان".

ولما كان الذّهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" مراعيا الحصر والاستقصاء، لم يكتف فيه بذكر الضعفاء فحسب، بل ضمّه –أيضا– الثّقات الذين ضُعِّفوا بغير حق ودون إنصاف، كي يردّ على من ضعّفهم، ويبيّن القولَ الصّائبَ فيهم، فقد وُجد في كتب الرّجال من ضُعّف مع إمامته وجلالة قدره، وكان الإمام الذهبي كعادته يصول ويجول بين أقوال النّقاد والمصنّفين في

علم الرجال، حاملا لواء العدل والإنصاف، وكان في كل مرّة يعدّل من يراه أهلًا للعدالة مستعينا في ذلك بقرائن كثيرا ما يفصح عنها ويبيّنها.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه:

- يبين أحوال كثير من الرواة المختلف فيهم، ويرجّح بينهم بالحجّة.
- يبيّن الكثير من القرائن المعتمدة لترجيح تعديل الرواة.
- كما يبيّن أراء الذهبي في الرواة، وأحكامَه على كثير منهم.
- ويبيّن سبل التّعامل مع كلام النقاد، والطّرق المعينة على فهم مرادهم.

2- إشكالية البحث وهدفه:

إذا علمنا أنّ من مقاصد تأليف الإمام الذّهبي لكتابه "ميزان الاعتدال" هو الدّفاع عمّن جُرِّح بغير حق ودون إنصاف ولا حجّة ترقى، حيث اجتهد ورجّح تعديلَ كثيرٍ ممَّن هو من هذا الصّنف.

والسؤال الذي يفرض نفسه أمام الباحث:

- ما القرائن التي اعتمد عليها الإمام الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" لترجيح التعديل؟
- هل ما اعتمد عليه الذهبي في الترجيح يتعلق أساسا بالنّاقد الذي يجرّح ويعدِّل أم بالرّاوي المتكلَّم فيه؟
- وهل القرائن التي اعتمد عليها منطقية ومقبولة أم فيها شيء من المجازفة؟
- وهل ما أتى به الذّهبي من القرائن أثناء ترجيحه للتّعديل بِدعًا من الأدلّة، أم هو على سَنن النّقّاد يسير؟

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث، حريصين على الاستدلال لما نقول، والتّمثيل لذلك قدر ما أمكن، مبيّنين بذلك القرائن التي اعتمدها الإمام الذّهبي لترجيح التعديل. والله الموفّق.

3- دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

الذاتية: قد يقول قائل: مواضيع الجرح والتعديل كثيرة. لم اخترت هذا الموضوع؟ وعلماء النّقد كُثر. لم اخترت الإمام الذّهبي بالضبط؟ وكتب الذّهبي كثيرة. فلم اخترت ميزان الاعتدال؟

أقول: إنّ لكلّ واحدة من هذه الثّلاث حاجة في النّفس، وسرّ للميول إليه.

أ- أمّا ما يتعلق بموضوع قرائن التّرجيح وأسباب اختيار هذه الجزئية؛ فهي رغبة الباحث في الخوض في المسائل الخلافيّة، والتّعرّف على أسباب الخلاف وعِلّات المسائل وحجّة كل فريق وقرائن التّرجيح بين الآراء. ومنها قرائن الترجيح بين الرّوّاة المختلف فيهم.

ب- أمّا ما يتعلّق بالمؤلِّف فهي ميول الباحث إلى الشّخصيّات المتحرّرة النّابذة للتّقليد والمقدِّمة للحجّة في كلِّ ما تقول، والمتّصفة بالعلم والإنصاف. وتكاد تتّفقُ كلمةُ أهل العلم أنّ الإمام الذّهبي من هذا الصّنف من العلماء.

ج- أمّا ما يتعلّق بالكتاب وهو كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، فمن أسباب اختياري له؛ إقرار العلماء قديما وحديثا بجودة هذا الكتاب وحُسنه. قديما قالوا عن مؤلّفات الإمام الذّهبي: "من أطولها تاريخ الإسلام، ومن أحسنها ميزان الاعتدال". وحديثا يقولون: "من كان له ميزان الاعتدال ولسان الميزان لا يكاد يفوته راوٍ ضعيف".

الموضوعية: أمّا الأسباب الموضوعية لاختيار هذا البحث فهي:

01- شخصيّة الإمام الذّهبي العلمية المتبحّرة في هذا المجال، إذ لا يكاد يخفى عنه راو أو كتاب. مع كون الإمام الذهبي من أكثر من ألَّف واهتمّ بالرّجال جمعا ودراسة، ونقدا وتقييما، وموافقة ومخالفة، وقبولا وردّا.

02- تلقّي العلماء للذّهبي وكتبِه بالقبول، فمخالفوه –أيضا- أقرّوا بأنه أهل لهذا الفن، ورجل من رجاله العظام.

03- إنصاف الإمام الذّهبي وصدقُ لهجته، وشدّةُ تحرّيه؛ فربّ صاحب بدعة شهد له بالصّدق، وربّ صاحب سنّة وحق شهد له بكثرة الأوهام والأخطاء.

04- يُعتبَر كتاب "ميزان الاعتدال" من أكثر الكتب التي ضمّنها الذّهبي قرائن ترجيح التّعديل، ولا عجب إذ من مقاصد هذا الكتاب الدّفاع عمّن جُرّح بغير حق ودون إنصاف.

05- رغم وجود الكثير من الدّراسات حول كتاب "ميزان الاعتدال" إلّا أنه لم يتطرق أحد إلى تناول قرائن ترجيح التّعديل في هذا الكتاب بشكل مستقل – فيما أعلم-

06- المادة العلمية الدّسمة لهذا الموضوع في كتاب "ميزان الاعتدال". فهو كتاب يزخر بالتعقّبات والانتقادات، والأخذ والرّد مع الحجّة والدليل.

07- أهمّية هذا الموضوع في التّرجيح بين الرّوّاة وعليها يُبنى الحكم على الحديث. مع ما في مرحلة الإمام الذهبي وحقبته التاريخية من الأهمّية. إذ تُعَدّ مرحلة وسطى بين الأئمّة النّقّاد وعلماء الحديث المعاصرين؛ فهو يختلف عن الأئمّة في كونه لم ير الرّوّاة ولم يعايشْهم، ويختلف عن المعاصرين حيث تمكّن من الوصول والحصول على العديد من الكتب التي لم يتيسّر للمعاصرين تصفّحُها والاطّلاعُ والنّظرُ فيها.

لأجل هذا وذاك؛ جاء اختياري لهذا الموضوع تحت عنوان "قرائن ترجيح التّعديل عند الإمام الذّهبي من خلال كتابه (ميزان الاعتدال)".

4- الدّراسات السّابقة حول قرائن الترجيح في علم الحديث:

ممّن ألّف حول قرائن التّرجيح عادل بن عبد الشكور بن عباس الزّرقي كتابه "قواعد العلل وقرائن الترجيح" وهي جزء من رسالة دكتوراء تحصّل عليها. فهذا رغم علاقته بالرّوّاة وقرائن الترجيح، إلّا أنّه تناول -أساسا- قرائن التّرجيح بين الأحاديث والروايات المختلَف فيها، مركّزا على مباحث علم العلل.

أمّا قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالرّوّاة، فقد كتب فيها الأستاذ الدّكتور عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللّحيدان كتابًا تحت عنوان "قرائن ترجيح التّعديل والتّجريح دراسة نظريّة تطبيقيّة". وبيّن في مقدمته أنّها أوّل دراسة كُتبت في هذا المجال. وقد تناول في هذا الكتاب قرائن ترجيح التّعديل والتّجريح من عامّة كتب الجرح والتعديل. ويتّفق هذا البحث مع ما كتبه عبد العزيز اللّحيدان في أنّ كليهما يتناول قرائن التّرجيح بين الرّوّاة.

ويختلفان في كون بينهما عموم وخصوص؛ فما كتبه اللّحيدان يتناول كلَّ قرائن التّرجيح بين الرواة سواء قرائن متعلّقة بالتّعديل أو التّجريح، بينما هذه الرّسالة تُعنى خصّيصا بقرائن التّعديل.

ومن أوجه الاختلاف -أيضا- أنّ ما كتبه اللّحيدان يشمل كافّة كتب الجرح والتّعديل، بينما هذا البحث متعلّق بكتاب "ميزان الاعتدال" فقط.

ومن أوجه الاختلاف، أنّ اللّحيدان بَيَّن أنّ القرائن التي ذكرها في كتابه سواء للتّعديل أو للتّجريح لا تعني بالضرورة عدالة الرّوّاة الذين مَثَّلَ بهم لها أو جرحهم، وإنّما ذلك باعتبار كلام أفراد الأئمّة، أي أنّه إذا قال هذه قرينة تعديل أو قرينة تجريح، فالمقصود أنّه يوجد من الأئمّة

من استعملها للتّعديل أو للتّجريح. وليس هو حكمٌ فصلٌ على الرّاوي. بينما هذا البحث فقد اقتصرنا في التّمثيل فيه على الرّواة الذين هم عدول عند الإمام الذّهبي أو الرّاجح فيهم عنده أنّهم عدول.

5- منهج البحث:

يحتوي كتاب "ميزان الاعتدال" على أكثر من إحدى عشرة ألف ترجمة. استقرأت هذه التّراجم وتتبّعت قرائن ترجيح التّعديل المتواجدة بها، مع شرحها وبيان الشاهد منها. وبناءً على هذا فقد كان المنهج المتّبع هو المنهج الاستقرائي التّحليلي.

ومن منهجي في البحث ما يلي:

- اقتصرتُ في الدّراسة على الرّوّاة المختلَف فيهم فقط.
- الرّوّاة الممثَّل بهم هم ثقات عند الذّهبي، إمّا أنّه أشار إليهم بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقهم، وإمّا أن يقول فيهم صراحة صدوق أو ثقة أو غيرها من ألفاظ التّعديل.
- لا أزيد في التمثيل للقرينة عن مثال أو مثالين؛ خشية الإطالة، وقد أشير إلى بقية الأمثلة في الهامش مقتصرًا على رقم الترجمة فقط.
- التزمتُ في تهميشاتي لأرقام التراجم من (ميزان الاعتدال) بطبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2008، تحقيق: علي مُحَمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بل التزمت بهذه الطبعة في جميع نقولاتي من (ميزان الاعتدال).
- أبتدئ في التّمثيل برقم التّرجمة، ثمّ اسمِ صاحب التّرجمة واسم أبيه وكنيته، وقد أضيف نسبته حسب ما هو موجود في (ميزان الاعتدال) مقتصرا عمّا ذكره الإمام الذّهبي فقط.
- أنقلُ من كلام الذّهبي في التّرجمة ما يصلح للتّمثيل للقرينة أو ما يخدمها، مقتصرا عمّا به تتضح القرينة.
- لا أرجع للأصول التي نقل منها الذّهبي؛ إذ هذا يحتاج إلى زمن أكبر من عُمْر الرّسالة الذي لا يتجاوز الخمسة أشهر.
- قد أتصرّف في نقولات الذهبي لأقوال الأئمّة في الرّاوي تقديما وتأخيرا.
- كثيرا ما أتعقب وأبيّن الشّاهد ووجه الترجيح.

6- صعوبات البحث:

رغم اقتصار الرّسالة على كتاب واحد، وتمحورها حول شخصيّة واحدة، ورغم وجود من كَتَبَ قبلي في هذا الموضوع كتابة جيّدة، واستفدت منه استفادة كبيرة، إلّا أنّه اعترتني العديد من الصّعوبات أثناء البحث والاستقراء. من هذه الصعوبات:

01- دقّة مصطلحات البحث، وتداخل مباحثه وتقاربها، فكم من قرينة إذا نظرنا إليها من جهة نجدها متعلّقة بالنّاقد، وإذا نظرنا إليها من الجهة الأخرى وجدناها تتعلّق بالرّاوي.

02- تداخل كلام الذهبي بكلام غيره، أحيانا يذكر الذهبي كلاما عقب كلام ناقد من النّقّاد، ولا ندري هل هو تابع لكلام النّاقد، أم كلام مستقل للذّهبي؟

03- وجود قرائن صرّح بها الإمام الذّهبي، وقرائن أخرى ضِمْن كلام غيره. ونحن معنيون بما صرّح به الذهبي. سواء كان كلامه أصالة أو كلام غيره تبنّاه وجعله من قوله. وهذا لاشك يحتاج إلى تركيز أثناء القراءة، وقراءة الكلام مرّات عديدة.

04- كثيرا ما يقف الباحث حيرانا أثناء القراءة والاستقراء. ولا يدري هل ما قاله الذّهبي في هذا الموضع يُعَدُّ قرينة أم لا؟

ورغم كلّ هذه الصّعوبات، فقد بذل الباحثُ جهدَه؛ للوصول إلى أحسن النّتائج وأطيبها.

7- خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى: مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين أساسيين، وخاتمة.

المقدمة: أما المقدمة فقد احتوت على التّعريف بالموضوع وأهميّته، وبيان أسباب اختياره الذّاتيّة والموضوعيّة، والدّراسات السّابقة للموضوع، وبعض الصّعوبات التي اعترت الباحث.

الفصل التمهيدي: وفيه ترجمة للإمام الذهبي، وجهوده في خدمة السّنّة النّبويّة، والتّعريف بكتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، وختمتُه بمقدِّمات عامّة حول البحث، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: وتناولت فيه ترجمة للإمام الذهبي، بدءً من اسمه ولقبه وكنيته ونسبته، ثمّ نشأته وتلقّيه للعلم، وبعدها إلى رحلاته العلميّة، ثم تناولت الحديث عن أهمّ شيوخه وتلاميذه، معقّبا ذلك بمكانته العلميّة وثناء العلماء عليه، وختمت المبحث بالحديث عن

وفاته ورثاء بعض أهل العلم له، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرا كثيرا.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن جهود الإمام الذهبي في خدمة السّنّة النّبوية الشّريفة؛ وذلك يكمن خلال الحديث عن أهمّ مؤلفاته، وفيه أيضا التّعريف بكتاب "ميزان الاعتدال"، ومنهج الذّهبي فيه.

المبحث الثالث: وذكرت فيه مقدّمات حول علم الجرح والتعديل، والتعريف باصطلاحات البحث، حيث عرّفتُ العدالة والجرح والتّعديل لغة واصطلاحا، كما بيّنت أشهر قواعد هذا الفن ممّا يخدم البحث، وختمته بالتعريف بمفردات العنوان.

الفصل الأول: خصّصته لذكر قرائن ترجيح التّعديل التي ذكرها الذّهبي في كتابه "ميزان الاعتدال" والمتعلّقة بالناقد سواء حال كونه معدِّلا أو مجرِّحا، وقد احتوى هذا الفصل على خمسة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: وتحدثت فيه عن أبرز قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بأهليّة النّاقد للجرح والتّعديل، ومدى معرفته بالراوي.

المبحث الثاني: مخصوص بقرائن ترجيح التّعديل التي لها علاقة بتشدّد النّاقد، وباعثه على الجرح.

المبحث الثالث: تمّ الحديث فيه عن قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بمنهج النّاقد في التّجريح والتّعديل، واصطلاحاته، ومراد كلامه ومخالفته غيره.

المبحث الرابع: واحتوى على قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بمستَنَد النّاقد، وما اعتمد عليه أثناء جرحه أو تعديله.

المبحث الخامس: وهو المبحث الأخير من هذا الفصل، إذ تم الكلام فيه عن قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بوهم النّاقد، أو وهم ناقل كلامه، أو ضُعف ما نُسِب إليه.

الفصل الثّاني: وهو على نسق الفصل الأول، إلّا أنّه اعتنى بقرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالرّاوي، وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: وتناولنا فيه الحديث عن قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بعقيدة الرّاوي، وإمامته ومذهبه، وورعه وأخلاقه.

المبحث الثاني: خُصّص لقرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بشيوخ الرّاوي، وتلاميذه، ومقدار مرويّاته، ومدى ضبطه وإتقانه لها، وروايته للأفراد والمناكير.

المبحث الثالث: ذُكر فيه القرائن المتعلّقة بتغيّر الرّاوي واختلاطه، وصيغ تحمّله وأداءه.

المبحث الرابع: وذكرنا فيه قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالاحتجاج بالرّاوي، والتّجريح المقيَّد.

الخاتمة: وذكرتُ فيها أهمَّ النّتائج المتوصَّل إليها من خلال البحث، وقد أعقبتها بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النّبويّة، والآثار، والأبيات الشّعرية، والتّراجم والرّوّاة المذكورين أثناء التّمثيل للقرائن، ثمّ فهرسة للموضوعات، وأخرى للمصادر والمراجع.

هذا وقد تنوّعت المصادر والمراجع من حيث الجملة، وإن كان ما يخدم منها صلب الموضوع قليل، وهذا مما فرضته طبيعة البحث إذ البحث متعلّق بكتاب واحد؛ بقراءته واستنباط قرائن ترجيح التّعديل منه.

وممّا يجدر الإشارة إليه أني قد استفدت كثيرا من كتاب "قرائن ترجيح التّعديل والتّجريح" للأستاذ الدّكتور عبد العزيز بن صالح اللّحيدان، خصوصا في تسمياته للقرائن وتقسيماته العامّة لها، وحقيقة كان كتابا قيّما في بابه، فجزاه الله خيرا، ونفع به، ووفقني وإيّاه لخيريِ الدُّنيا والآخرة.

وصلى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين وسلّم تسليما كثيرا.

الفصل التّمهيدي

ترجمة الإمام الذّهبي، وجهوده في خدمة السنة النبوية، وكتابه "ميزان الاعتدال"

ويحتوي على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول:

ترجمة الإمام الذهبي.

المبحث الثاني:

جهود الإمام الذّهبي في خدمة السّنة النّبويّة، والتعريف بكتابه "ميزان الاعتدال"، ومنهجه فيه.

المبحث الثالث:

مقدّمات بين يدي البحث، والتّعريف بمفردات العنوان.

الفصل التمهيدي:

ترجمة الإمام الذهبي، وجهوده في خدمة السنة النبوية، وكتابه "ميزان الاعتدال"

وقد تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية؛ الأول حول ترجمة الإمام الذهبي، والثاني تناول جهود الإمام الذهبي في خدمة السنة النبوية والتعريف بكتابه "ميزان الاعتدال" ومنهج الإمام الذهبي فيه، وخُصّ الثالث بمقدّمات بين يدي البحث والتّعريف بمفردات العنوان.

المبحث الأول:

ترجمة الإمام الذهبي

وقُسّم هذا المبحث إلى أربعة مطالب؛ أوّلها اشتمل على اسمه ولقبه وكنيته ونسبه، ومولده ونشأته، ليأتي الثاني ويتحدّث عن بدء عنايته بطلب العلم ورحلاته فيه، ثمّ المطلب الثالث ويتناول أشهر شيوخه وتلاميذه، ليختصّ المطلب الرابع ببيان نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية، ومنزلته وثناء العلماء عليه، مع ذكر وفاته ورثاء بعض العلماء له.

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه، ومولده ونشأته:

الفرع الأول: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه:

هو شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي التركماني الأَصْل الفارقي ثمَّ الدِّمَشْقِي[1]، اسمه مُحَمَّد، ولقبه شمس الدين، وكنيته أبو عبد الله. وعرف بالذهبي نسبة إلى صنعة أبيه، إذ كان أبوه يشتغل بصنعة الذهب.

الفرع الثّاني: مولده ونشأته:

ولد –رحمه الله– في الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة [2]، في أسرة ذات علم ودين، فجدّه فخر الدّين أبو أحمد عثمان اتّخذ من النّجارة صنعة له، و كان "حسن اليقين بالله"[3]. ووالده شهاب الدّين أحمد، عَدَل عن صنعة أبيه إلى صنعة الذّهب المدقوق، فبرع بها، وتميّز، وعُرِف بالذّهبي، وطلب العلم، فسمع "صحيح البخاري" من المقداد القيسي، وحجّ في أواخر عمره،

1- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط1: 1420هـ، 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج2، ص114. والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة/مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، ط2: 1392هـ/ 1972م، ج5، ص66.

2- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص66.

3- معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، ط1: 1408هـ – 1988م، ج1، ص436.

وكان ديّنا يقوم من الليل[1].

وعاش شمس الدّين الذّهبي طفولته بين أكناف عائلة علميّة متدينة، فكانت مرضعته وعمّته ست الأهل بنت عثمان، الحاجة أم مُحَمَّد، قد حصلت على عدّة إجازات، وسمعت من عدّة شيوخ، وروى الذّهبي عنها[2]. وكان خاله علي بن سنجر بن عبد الله الموصلي راويا للحديث[3]. وكان زوج خالته فاطمة، أحمد بن عبد الغني بن عبد الكافي الأنصاري الذهبي، المعروف بابن الحرستاني، قد سمع الحديث ورواه، وكان حافظا للقرآن الكريم، كثير التلاوة له[4]. ومن كلّ هؤلاء استفاد الإمام الذهبي وروى، وعليه فلا عجب إن برز من مثل هذه العائلة أمثال الإمام الذهبي.

المطلب الثاني: بدء عنايته بطلب العلم، ورحلاته العلميّة:

الفرع الأوّل: بدء عنايته بطلب العلم:

مضى الإمام الذهبي وهو طفل صغير إلى أحد المؤدّبين، وهو علاء الدّين عليّ بن مُحَمَّد الحلبي المعروف بالبُصبُص، وكان من أحسن النّاس خطّا، وأخبرهم بتعليم الصّبيان، فأقام في مكتبه أربعة أعوام[5]، وفي أثناء ذلك كان جدّه عثمان يدمنه على النّطق بالرّاء يُقَوِّم بذلك لسانه[6].

وبعد ذلك اتّجه الذهبي إلى شيخه مسعود بن عبد الله الصالح، فلقنه جميع القرآن، ثم قرأ عليه نحوا من أربعين ختمة، وكان الشّيخ مسعود إمام مسجد الشّاغور، وكان خيّرا متواضعا برّا بصبيانه، لقّن خلقا[7].

1- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2003م، ج15، ص851. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مصدر سابق:ج7، ص117.

2- معجم الشيوخ ، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق، ج1، ص284-285.

3- المصدر نفسه: ج2، ص27.

4- المصدر نفسه: ج1، ص68.

5- المصدر نفسه: ج2، ص52.

6- المصدر نفسه: ج1، ص436.

7- المصدر نفسه: ج2، ص339.

أمّا عنايته بطلب العلم فقد بدأت حينما بلغ الثّامنة عشرة من عمره، وتوجّهت عنايته إلى ناحيتين رئيستين هما: القراءات، والحديث الشريف.

أ – القراءات:

اهتمّ الذّهبي بقراءة القرآن الكريم، والعناية بدراسة علم القراءات، إذ قرأ على إبراهيم بن داود العسقلاني، ثم الدمشقي، المعروف بالفاضلي[1]، وعلى إبراهيم بن غالي المقرئ الدمشقي[2].

وقرأ ختمة جامعة لمذاهب القرّاء السّبعة بما اشتمل عليه كتاب "التيسير" للداني، وكتاب "حرز الأماني" للشاطبي على ابن جبريل المصري نزيل دمشق[3].

وما لبث الذّهبيّ أن أصبح على معرفة جيّدة بالقراءات، وأصولها ومسائلها، وهو لما يزل فتى لم يتعدّ العشرين من عمره[4]، واستمرّ في تحصيل هذا الفن، فتلا ختمة للسّبعة على مجد الدين أبي بكر ابن مُحَمَّد المرسي نزيل دمشق[5]، وجمع الختمة على شيخ القراء ببعلبك موفق الدّين[6]، وقرأ بالسّبع – أيضا– على المقرئ شمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن منصور الحلبي[7]، وقرأ كتاب "المبهج في القراءات السبع" لابن مجاهد على شيخه أبي حفص عمر بن القواس[8]، وسمع "الشّاطبية" من غير واحد من القراء[9].

1– معجم الشيوخ ، شمس الدين الذهبي، المصدر نفسه: ج1، ص135، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ– 1997م، ص386، وغاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، ج1، ص14.

2– معجم الشيوخ، شمس الدّين الذهبي، المصدر نفسه، "ج1، ص149، ومعرفة القراء، شمس الدّين الذهبي، المصدر نفسه، ص386.

3– ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، دار الكتب العلمية، ط1: 1419هـ– 1419هـ– 1998م، ص23.

4– ينظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – ط1: 1976، ص84.

5– معجم الشيوخ، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق، ج2، ص417.

6– المصدر نفسه: ج2، ص324.

7– المصدر نفسه: ج2، ص290.

8– المصدر نفسه: ج2، ص75.

9– المصدر نفسه: ج2، ص160، 304.

وتميّز الشّاب في دراسة القراءات، وبرع فيها براعة جعلت شيخه شمس الدين أبا عبد الله مُحَمَّد بن عبد العزيز الدّمياطي ثمّ الدّمشقي الشّافعي، وهو من المقرئين المجوّدين، يتنازل له عن حلقته بالجامع الأموي في أواخر سنة 692هـ، أو أوائل سنة 693هـ، حينما أصابه المرض الذي توفّي فيه، وكان الذهبي قد أكمل عليه القراءات قبل ذلك[1]، فكان هذا أوّل منصب علمي يتولّاه الذّهبي، وإن لم يدم يدم فيه أكثر من سنة واحدة[2].

ب – الحديث:

وفي الوقت نفسه كان الذهبي، وهو في الثامنة عشرة من عمره، قد مال إلى سماع الحديث، واعتنى به عناية فائقة[3]، حيث انطلق في هذا العلم حتى طغى على كل تفكيره، واستغرق كل حياته بعد ذلك، فسمع ما لا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء، ولقي كثيرا من الشيوخ والشيخات، وأصيب بالشره في سماع الحديث وقراءته، ورافقه ذلك طيلة حياته، حتى كان يسمع من أناس لا يرضى عنهم، قال في ترجمة علاء الدين أبي الحسن علي بن مظفر الإسكندراني، ثم الدمشقي، شيخ دار الحديث النفيسية: "ولم يكن عليه ضوء في دينه، حملني الشره على السماع من مثله، والله يسامحه كان يخل بالصلوات، ويرمى بعظائم"[4]، وقال في ترجمة شيخه شهاب الدين غازي بن عبد الرحمن الدمشقي: "وكان ذا سيرة غير محمودة، فالله يعفو عنه، كتب عنه خلق من أبناء البلد"[5]، بل إنه ليذهب به حبه للحديث إلى القراءة على الصّمّ، فقد ذكر في ترجمة شيخه محمود بن مُحَمَّد الخرائطي الصالحي الأصمّ: "قرأت عليه بأقوى صوتي في أذنه"[6].

1- معجم الشيوخ، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج2، ص218.

2- ينظر: الذهبي ومنهجه، بشار عواد، مرجع سابق، ص85.

3- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي د. عبد الفتاح مُحَمَّد مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2: 1413هـ، ج9، ص102. وطبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1403، ص522.

4- معجم الشيوخ، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق: ج2، ص58.

5- المصدر نفسه: ج2، ص97.

6- المصدر نفسه: ج2، ص335.

الفرع الثاني: رحلاته في طلب العلم:

كان الذهبي يتحسّر على الرحلة إلى البلدان الأخرى، لما لذلك من أهمية بالغة في تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع، ولقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم، إذ كان والده لا يشجعه على الرحلة، بل كان يمنعه في بعض الأحيان[1]، ومع هذا فقد سمح له حينما بلغ العشرين من عمره[2] برحلات قصيرة[3] يرافقه فيها بعض من يعتمد عليهم[4].

أ – رحلاته داخل البلاد الشامية:

رحل إلى بعلبك وسمع من عبد الْخَالِق بن علوان وَزَيْنَب بنت عمر بن كندي وَغَيرهمَا[5]. ورحل إلى حلب، وسمع من سنقر الزيني وَغَيره[6].كما سمع ببلدان عديدة منها: حمص، وحماة، وطرابلس، ونابلس، والرملة، والقدس، وغيرها[7].

ب – رحلته إلى البلاد المصرية:

ورحل—رحمه الله– إلى البلاد المصرية، وسمع من جماعة كبيرة، من أشهرهم: أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله الحلبي المعروف بابن الظاهري، وأحمد بن إسحاق بن مُحَمَّد الأبَرْقوهي، وتقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي المعروف بابن دقيق العيد، وشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وغيرهم[8].

1– ينظر: معرفة القراء الكبار، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق، ص370–373. قال الذهبي في ترجمة أبي مُحَمَّد اللخمي الإسكندراني، المكين الأسمر:"... ازددت تلهفا وتحسرا على لقيه، ولم يكن الوالد يمكنني من السفر". وقال في ترجمة كمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد اللطيف البغدادي المقرئ الحنبلي: "وانفرد عن أقرانه وكنت أتحسر على الرحلة إليه، وما أتجسر خوفا من الوالد، فإنه كان يمنعني".

2–كما بيّن ذلك بشار عواد معروف في كتابه "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام"، مرجع سابق، ص88.

3– قال الذهبي في ترجمة شرف الدين أبي الحسين يحيى بن أحمد الجذامي الإسكندراني: " وكنت قد وعدت أبي، وحلفت له أني لا أقيم في الرحلة أكثر من أربعة أشهر"، ينظر: معرفة القراء الكبار، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق: ص374.

4–كمرافقة ابن العطار له إلى مصر، قال الذهبي في ترجمة أَبُو سُلَيْمَانَ دَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ الْعَطَّارِ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ: " وَكَانَ رَفِيقِي إِلَى مِصْرَ... وَهُوَ ابْنُ أُمِّي مِنَ الرَّضَاعِ" معجم الشيوخ، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق، ج1، ص236.

5– طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، مصدر سابق: ج9، ص102.

6– المصدر نفسه: ج9، ص102.

7– الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مصدر سابق: ج2، ص216.

8– طبقات الشّافعية الكبرى، تاج الدّين السّبكي، مصدر سابق، ج9، ص102.

وكانت رحلته قصيرة، –رحمه الله– وكان يجهد نفسه في قراءة أكبر كمية ممكنة على شيوخ تلك البلاد، فقد ذكر –رحمه الله– أنه قرأ جميع سيرة ابن هشام على شيخه أبي المعالي الأبرقوهي في ستة أيام فقط[1].

وَسمع بالإسكندرية من أبي الْحسن عَليّ بن أَحْمد الغرافي، وَأبي الْحسن يحيى بن أَحْمد بن الصَّواف وَغَيرهمَا[2].

ج – رحلته للحج وسماعه هناك:

ومن رحلات الذهبي–رحمه الله– رحلته إلى الحج وسماعه هناك من مجموعة من الشيوخ، كسماعه بمكة من التوزري وَغَيره[3].

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

الفرع الأول: شيوخه:

كان –رحمه الله– شغوفا بطلب العلم وتحصيله، فرحل إلى كثير من البلدان، وسمع من كثير من العلماء –كما مرّ– حيث بلغ عدد شيوخه ما يقرب من ألف شيخ وثلاثمائة شيخة، ذكرهم في معجم شيوخه، من أشهرهم:

– **ابن الظَّاهِري (ت696هـ)**: وهو أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله، أبو العباس، جمال الدين بن الظّاهري، من حفاظ الحديث، حلبي المولد والمنشأ، كتب عن 700 شيخ بالشّام والجزيرة ومصر. وكان ثقة. توفي بظاهر القاهرة. قال ابن ناصر الدين: كان أبوه مولى للظاهر غازي بن يوسف، له كتب منها (مشيخة ابن البخاري)، و(الأحاديث العوالي الصحاح المصافحات)[4].

1– تاريخ الإسلام، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق، ج5، ص387. وينظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، مرجع سابق، ص94.

2– طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدّين السبكي، مصدر سابق، ج9، ص102.

3– المصدر نفسه: ج1، ص102،

4– الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15: أيار/مايو 2002م: ج1، ص221.

– **شهاب الدّين الأَبَرْقُوهي**[1] **(ت701هـ)**: وهو أحمد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن المؤيّد، أبو المعالي شهاب الدين، الأبرقوهي: عالم بالحديث والقرآت من أهل أَبَرْقُوه (بأصبهان) ولد بها، ونشأ في همذان وعاش بمصر، وتوفي بمكة، كان مسند وقته. له (معجم شيوخه) مرتب على الحروف[2].

– **ابن دَقِيق العِيد (ت702هـ)**: وهو مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقيّ الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. أصل أبيه من منفلوط (بمصر) انتقل إلى قوص، حيث وُلد ونشأ ابنه هناك، وتعلّم بدمشق والإسكندرية ثمّ بالقاهرة. وولي قضاء الدّيار المصرية سنة 695هـ، واستمرّ إلى أن توفي (بالقاهرة). له تصانيف منها: (إحكام الأحكام)، و(الإلمام بأحاديث الأحكام)، و(الإمام في شرح الإلمام) ويقال أنه لم يتمه، وله (الاقتراح في بيان الاصطلاح)، و(تحفة اللبيب في شرح التقريب)، و(شرح الأربعين النووية). وكان مع غزارة علمه، ظريفا، له أشعار وملح وأخبار[3].

– **شرف الدين الدمْيَاطي (ت705هـ)**: وهو عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ، أبو مُحَمَّد، شرف الدين: حافظ للحديث، من أكابر الشافعية، ولد بدمياط، وتنقل في البلاد، وتوفي فجأة في القاهرة[4]. قال فيه الذهبي: "العلّامة الحافظ الحجّة، أحد الأئمة الأعلام وبقيّة نقّاد الحديث"[5]. وقال –أيضا–: "وكان صادقًا حافظًا متقنًا جيّد العربية غزير اللغة واسع الفقه رأسًا في علم النسب دينًا كيسًا متواضعًا بسّامًا محببًا إلى الطلبة مليح الصورة نقيّ الشّيبة كبير القدر، سمعت منه عدة أجزاء"[6]. وقال المزي: "ما "ما رأيت أحفظ منه"، من كتبه "معجم" ضمنه أسماء شيوخه[7].

1– بفتح الهمزة والموحدة وسكون الراء وضم القاف وبالهاء، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1: 1406هـ- 1986م: ج8، ص9.

2– ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، المصدر نفسه: ج8، ص9. والأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ص96.

3– شذرات الذهب، ابن العماد، المصدر نفسه: ج8، ص11–12. والأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ج6 ص283.

4– ينظر: الأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ص96.

5– معجم الشيوخ، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص424.

6– تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1: 1419هـ- 1998م: ج4، ص179.

7– ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ج4، ص169. وشذرات الذهب، ابن العماد، مصدر سابق: ج8، ص24. والدرر والدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج3، ص221–222.

– أحمد بن تَيْمِيَّة (ت728هـ): وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، وطُلِب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، فتعصّب عليه جماعة من أهلها فسُجن مدّة، ونقل إلى الإسكندرية، ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة 712هـ، واعتُقِل بها سنة 720هـ وأُطلق، ثم أعيد، ومات معتقلا بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين. آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان. قال فيه ابن حجر العسقلاني: "... وَحصل الْأَجْزَاء وَنظر فِي الرِّجَال والعلل وتفقه وتمهر وتميز وَتقدم وصنف ودرس وَأفْتى وفَاق الأقران وَصَارَ عجبا فِي سرعَة الاستحضار وَقُوَّة الْجنان والتوسع فِي الْمَنْقُول والمعقول"، ونقل فيه ابن حجر أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير، وأفتى ودرّس وهو دون العشرين. أما تصانيفه فذكر الحافظ ابن حجر أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة، وفي فوات الوفيات أنها تبلغ ثلاث مئة مجلد، منها: (السّياسة الشّرعيّة في إصلاح الرّاعي والرعيّة)، و(الفتاوى)، و(الإيمان)، و(الجمع بين النقل والعقل)، و(منهاج السنة)، و(الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان)، و(الواسطة بين الحق والخلق)، و(الصارم المسلول على شاتم الرسول)، و(تلخيص كتاب الاستغاثة) يعرف بالرد على البكري، و(رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، و(شرح العقيدة الأصفهانية)، و(القواعد النورانية الفقهية)، و(التوسل والوسيلة)، و(نقض المنطق)، وغيرها. ولابن قدامة كتاب في سيرته سماه (العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية) وللشيخ مرعي الحنبلي، كتاب (الكواكب الدرية) في مناقبه، ومثله لسراج الدين عمر بن علي ابن موسى البزار[1].

– عَلَم الدِّين البِرْزالي (ت739هـ): وهو القاسم بن مُحَمَّد بن يوسف بن مُحَمَّد بن أبي يدّاس البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقيّ، أبو مُحَمَّد، عَلَم الدين، محدّث مؤرخ. أصله من إشبيليّة، ومولده بدمشق. زار مصر والحجاز. وألف كتابا في (التاريخ)، و(الوفيات)، و(الشروط)، و(ثلاثيات من مسند أحمد)، و(مختصر المئة السابعة)، و(العوالي المسندة) وغيرها، وكان فاضلا في علمه وأخلاقه، حلو المحاضرة.

1- الأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ج1، ص144. وينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العشقلاني، مصدر سابق: ج1، ص168-185. وفوات الوفيات، مُحَمَّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1: الجزء: 1 – 1973، الجزء: 2، 3، 4- 1974: ج1، ص75.

تولى مشيخة النورية ومشيخة دار الحديث بدمشق، ووقف كتبه، وعقارا جيدا على الصّدقات، وتوفي محرما في خليص (بين الحرمين). ونسبته إلى (برزالة) من بطون البربر[1].

– الحافِظ أبو الحجّاج المِزّي (ت742هـ): وهو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجّاج، جمال الدّين بن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزّي: محدّث الدّيار الشّاميّة في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزّة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق. مَهَر في اللّغة، ثمّ في الحديث ومعرفة رجاله. وصنّف كتبا، منها: (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، و(تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) قال ابن طولون: ومن المعلوم أن المحدّثين بعده عيال على هذين الكتابين. وله (المنتقى من الأحاديث) قال ابن ناصر الدين: قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: أحفظ من رأيت أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطيّ، وابن تيمية، والمزي، فابن دقيق العيد أفقههم في الحديث، والدمياطيّ أعرفهم بالأنساب، وابن تيمية أحفظهم للمتون، والمزي أعرفهم بالرجال. وقال الكتاني: أفرده الحافظ أبو سعيد العلائي بمؤلف سماه (سلوان التعزّي بالحافظ أبي الحجّاج المزّي)[2].

وشيوخ الذهبي غير هؤلاء كثير، إلّا أنه لم يتأثر بأحد منهم مثلما تأثر بشيخ الإسلام ابن تيمية وأبي الحجّاج المزي، وعلم الدين البرزالي –رحمهم الله جميعا–.

الفرع الثاني: تلاميذه:

وقد تتلمذ على الذّهبي جمّ غفير، من أشهرهم:

– صلاح الدين الصفدي (ت764هـ): وهو خَلِيل بن أيبك بن عبد الله الأديب صَلَاح الدّين الصَّفَدِي أَبُو الصفاء. تعانى صناعَة الرَّسْم فمهر فِيهَا، ثمَّ حبب إِلَيْهِ الْأَدَب فولع بِهِ وَكتب الْخطّ الْجيّد وَذكر عَن نَفسه أَنّ أَبَاهُ لم يُمكّنهُ من الاشتغال حَتَّى استوفى عشْرين سنة فَطلب بِنَفسِهِ. وَقَالَ الشّعْر الْحسن ثمَّ أَكثر جدّا من النّظم والنثر. ومن أشياخه الذَّهَبِيّ وَابْن كثير والحسيني وَغَيرهم قَالَ الذَّهَبِيّ فِي حَقه الأديب البارع الْكَاتِب شَارك فِي الْفُنُون وَتقدم فِي الْإِنْشَاء وَجمع وصنف وَقَالَ أَيْضا سمع مني وَسمعت مِنْهُ وَله تواليف وَكتب وبلاغة. من تآليفه: (الوافي بالوفيات)، و(شرح لامية الْعَجم)، و(ألحان

1– الأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ج5، ص182. وينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج4، ص277.

2– الأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ج8، ص236–237.

السّواجع بَين المبادي والمراجع)، و(التَّنْبِيه على التَّشْبِيه)، و(جرّ الذيل فِي وصف الْخَيل)، و(توشيح الترشيح) ، و(كشف الْحَال فِي وصف الْخَال)، وَغير ذَلِك[1].

– **مُحَمَّد بن علي الحسيني (ت765هـ)**: وهو مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقيّ، شمس الدين، أبو المحاسن، حافظ للحديث، مؤرخ. مولده ووفاته في دمشق. كان شاهد المواريث فيها، وولي مشيخة دار الحديث البهائية. من كتبه: (عبر الأعصار وخبر الأمصار)، و(الكشاف في معرفة الأطراف)، و(ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي)، و(ذيل العبر للذهبي)، و(التذكرة في رجال العشرة)، و(العرف الذكي في النسب الزكي)، و(معجم شيوخه)، و(تعليق على الميزان)، و(الإلمام بآداب دخول الحمّام)، و(اختصار تهذيب الكمال)[2].

– **تاج الدين السبكي (ت771هـ)**: وهو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السّبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها، وقرأ على المزي ولازم الإمام الذهبي وتخرج به. نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون. قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله. من تصانيفه: (طبقات الشافعية الكبرى)، و(معيد النعم ومبيد النقم)، و(جمع الجوامع)[3].

– **ابن كَثِير: (ت774هـ)**: وهو إسماعيل بن عمر كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة 706 هـ ورحل في طلب العلم. وتوفي بدمشق. تناقل الناس تصانيفه في حياته. من كتبه: (البداية والنهاية)، و(طبقات الفقهاء الشافعيين)، و(تفسير القرآن الكريم)،

1- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج2، ص207-208-209-210.

2- ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج6، ص313-314. وذيل طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ص241-242. والأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ج6، ص286.

3- ينظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني – رحمه الله – مطبعة المدني، 1401هـ-1981م، ص37، 38. والأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ج4، ص184.

و(الاجتهاد في طلب الجهاد)، و(جامع المسانيد)، و(اختصار علوم الحديث)، و(الفصول في اختصار سيرة الرسول)، و(التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل)[1].

– **مُحَمَّد بن رافع السلامي (ت774هـ)**: وهو محمّد بن رافع بن هجرس بن مُحَمَّد السلامي العميدي، أبو المعالي، تقي الدين: مؤرخ، فقيه، من حفاظ الحديث. حوراني الأصل. ولد في مصر، وانتقل به أبوه إلى دمشق سنة 714هـ وتوفي والده، فأخذ يتردد بين مصر والشام، واستقر في دمشق سنة 739هـ وتوفي بها. من تصانيفه: (معجم) خرَّجه لنفسه، يشتمل على أكثر من ألف شيخ، و(ذيل على تاريخ بغداد لابن النجار)، و(الوفيات)[2].

– **ابن رَجَب الحنبلي (ت795هـ)**: وهو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، أبو الفرج، زين الدين: حافظ للحديث، من العلماء. ولد في بغداد ونشأ وتوفي في دمشق. من كتبه: (شرح جامع الترمذي)، و(شرح علل التِّرْمِذِيّ)، و(طبقات الْحَنَابِلَة)، و(جامع العلوم والحكم)، و(فضائل الشام)، و(الاستخراج لأحكام الخراج)، و(القواعد الفقهية)، و(لطائف المعارف)، و(فتح الباري شرح صحيح البخاري) وهذا لم يتمه، و(الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس)، و(أهوال القبور)، و(كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة)، و(رسالة في شرح حديث "بدأ الإسلام غريبا")[3].

1- ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج1، ص445. والأعلام، الزركلي، مرجع سابق: ج1، ص320.

2- ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه: ج5، ص180-181. والأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ج6، ص124.

3- طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق: ص540. والأعلام، الزركلي، المرجع نفسه: ج3، ص295.

المطلب الرابع: نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية، ومنزلته وثناء العلماء عليه، ووفاته:

الفرع الأول: نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية:

تولّى الذّهبي الخطابة بمسجد كفر بطنا[1]،كما تولى التدريس ومشيخة العديد من دور الحديث، كدار الحديث بتربة أم الصالح، ودار الحديث الظاهرية، ودار الحديث والقرآن التنكزية، ودار الحديث الفاضلية، كما تولى تدريس الحديث بالمدرسة النفيسية[2].

وهكذا تولّى الذّهبي كبريات دور الحديث بدمشق في أيامه، لما وصل إليه من المعرفة الواسعة في هذا الفن. وحينما توفي سنة 748هـ كان يتولى مشيخة الحديث في خمسة أماكن وهي:

دار الحديث العروية، ودار الحديث النفيسيّة، ودار الحديث التنكرية، ودار الحديث الفاضلية، ودار الحديث بتربة أم الصالح[3].

الفرع الثاني: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان للإمام الذهبي مكانة مرموقة عند جماهير أهل العلم، حيث أقرّ له بالعلم والفضل القريب والبعيد، والمؤيّد والمخالِف، وقد أثنى عليه جملة من العلماء، منهم:

صلاح الدين الصفدي (ت764هـ) حيث يقول فيه:

"الشَّيْخ الْإِمَام الْعَلامَة الْحَافِظ شمس الدّين أَبُو عبد الله الذَّهَبِيّ، حَافظ لَا يُجارى وَلَافظ لَا يُبارى، أتقن الحديث وَرِجَاله، وَنظر علله وأحواله، وَعرف تراجم النَّاس، وأزال الإبهام فِي تواريخهم والإلباس، من ذهن يتوقد ذكاؤه، وَيصِحّ إِلَى الذَّهَب نسبته وانتماؤه، جمع الْكثير، ونفع الجمّ الْغَفِير، وَأكْثر من التصنيف، ووفّر بالاختصار مُؤنَة التَّطْوِيل فِي التَّأْلِيف... اجتمعتُ بِهِ وأخذتُ عَنهُ وقرأتُ عَلَيْهِ كثيرا من تصانيفه، وَلم أجد عِنْده جمود الْمُحدثين وَلَا كَوْدنة النقلَة، بل هُوَ فَقِيه النّظر، لَهُ دربة بأقوال النَّاس ومذاهب الأئمة من السّلف وأرباب المقالات، وأعجبني مِنْهُ مَا يعانيه فِي تصانيفه، من أَنه لَا

1- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1: 1408هـ-1988م، ج14، ص33.

2- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مصدر سابق: ج2، ص117. وذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ص22-23. والدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص66.

3- ينظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، مرجع سابق: ص109-110.

يتَعَدَّى حَدِيثا يُورِدهُ، حَتَّى يبيّن مَا فِيهِ من ضعف متن أَو ظلام إسناد أَو طعن فِي رُوّاته، وَهَذَا لم أر غَيره يُرَاعي هَذِه الفائدة فِيمَا يُورِدهُ"[1].

أمّا الحسيني (ت765هـ) فقال فيه:

"الشيخ الإمام العلّامة شيخ المحدّثين قدوة الحفّاظ والقرّاء محدّث الشام ومؤرّخه ومفيده... خرّج لجماعة من شيوخه، وجرّح وعدّل، وفرّع وصحّح، وعلّل واستدرك، وأفاد وانتقى واختصر كثيرًا من تآليف المتقدمين والمتأخرين وكتب علما كثيرا، وصنّف الكتب المفيدة"[2].

أمّا تاج الدين السّبكي (ت771هـ) فرغم ما كان منه من الانتقادات اللاذعة لشيخه شمس الدين الذهبي، إلا أنه شهد له بالعلم والفضل، فقال فيه:

"شَيخنَا وأستاذنا الإِمَام الْحَافِظ شمس الدّين أَبُو عبد الله التركماني الذَّهَبِيّ مُحدث الْعَصْر"[3]. وقال أيضا: "وَأما أستاذنا أَبُو عبد الله، فَبَصر لَا نَظِير لَهُ، وكنز هُوَ الملجأ إِذا نزلت المعضلة، إِمَام الوُجُود حفظا، وَذهب الْعَصْر معنى ولفظا، وَشَيخ الْجَرْح وَالتَّعْدِيل، وَرجل الرِّجَال فِي كل سَبِيل، كَأَنَّمَا جمعت الْأمة فِي صَعِيد وَاحِد فنظرها، ثمَّ أَخذ يخبر عَنْهَا إِخبَار من حضرها... وَهُوَ الَّذِي خرّجنَا فِي هَذِه الصِّنَاعَة وأدخلنا فِي عداد الْجَمَاعَة... "[4] إلى أن قال: "وَمَا زَالَ يخْدم هَذَا الْفَنّ إِلَى أَن رسخت فِيهِ قدمه، وتعب اللَّيْل وَالنَّهَار وَمَا تَعب لِسَانه وقلمه، وَضُربت باسمه الْأَمْثَال، وَسَار اسْمه مسير الشَّمْس إِلَّا أَنه لَا يَتَقَلَّص إِذا نزل الْمَطَر، وَلَا يدبر إِذا أقبل الليل"[5].

وقال عماد الدين بن كثير (ت774هـ):

"الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين... وقد خُتم به شيوخ الحديث وحفاظه"[6].

1- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مصدر سابق: ج2، ص114، 115.
2- ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ج1، ص22.
3- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدّين السبكي، مصدر سابق، ج9، ص100.
4- المصدر نفسه: ج9، ص101.
5- المصدر نفسه: ج9، ص103.
6- البداية والنهاية، ابن كثير، مصدر سابق: ج14، ص259-260.

وقال ابن ناصر الدين (ت842هـ):

"الشَّيْخ الإمام، الْحَافِظ الْهمام، مُفِيد الشَّام ومؤرخ الاسلام، ناقد الْمُحدثين وَإِمَام المعدلين والمجرحين"[1]. وقال أيضا: "وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ الإمام الْعَلامَة الأوحد أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الْكَرِيم بن الْموصِلِي الطرابلسي الشَّافِعِي لما قدم دمشق مُتَوَجها إِلَى الْحَج سنة أَربع وَثَلَاثِينَ وَسَبْعمائة:

مَا زلت بِالسَّمْعِ أهواكم وَمَا ذكرت ... أخباركم قطّ إلّا ملت من طربِ

وَلستُ من عجبٍ أَن ملت نحوكمُ ... فَالنَّاس بالطبع قد مالوا إِلَى الذَّهَبِ"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني (ت852هـ):

"قرأت بخط البدر النابلسي في مشيخته: كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه"[3]. وقال ابن حجر-أيضا-: "ورغب الناس في تواليفه ورحلوا إليه بسببها وتداولوها قراءة، ونسخا، وسماعا"[4]. بل بلغ اعتراف حافظ عصره الإمام ابن حجر العسقلاني بفضل الذهبي وبراعته إلى درجة أنه شرب ماء زمزم سائلا الله أن يصل إلى مرتبة الذّهبي في الحفظ[5].

1- الرد الوافر، مُحَمَّد بن عبد الله (أبي بكر) بن مُحَمَّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1: 1393، ص31.

2- المصدر نفسه: ص31-32.

3- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص68.

4- المصدر نفسه: ج5، ص66.

5- ينظر: ذيل طبقات الحفاظ، السيوطي، مصدر سابق :ص251.

الفرع الثالث: وفاته، ورثاء العلماء له:

توفي الإمام الذهبي بتربة أم الصالح ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة قبل نصف الليل سنة 748هـ، ودفن بمقابر باب الصغير، وحضر الصلاة عليه جملة من العلماء، من بينهم تاج الدين السبكي[1]. وقد رثاه غير واحد من تلامذته منهم صلاح الدّين الصّفدي[2]، والتّاج السّبكي[3]،

وترك الذهبي ثلاثة من أولاده عرفوا بالعلم وهم: ابنته أمة العزيز، وابنه أبو الدرداء عبد الله، وابنه شهاب الدين أبو هريرة عبد الرحمن. وخلف ولدا اسمه مُحَمَّد[4].

1- الوافي بالوفيات، صلاح الدّين الصفدي، مصدر سابق: ج 2، ص116. والدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص68. وغيرهما ممن ترجم له.

2- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصّفدي، مصدر سابق: ج2، ص116 ومما رثاه به قوله:

أشمسُ الدّين غبتَ وكلُّ شمسٍ ... يغيب وَزَالَ عَنَّا ظِلُّ فضلك

وَكم ورّختَ أَنْتَ وَفَاةَ شخصٍ ... وَمَا ورختُ قطّ وَفَاة مثلك

3- في قصيدة مطلعها:

من للْحَدِيث وللسّارين فِي الطّلب ... من بعد موت الإِمَام الْحَافِظ الذَّهَبِيّ

من للرواية للْأَخْبَار ينشرها ... بَين الْبَرِيَّة من عجم وَمن عربِ

من للدراية والْآثَار يحفظها ... بِالنَّقْدِ من وضع أهل الغيّ وَالْكذبِ

من للصّناعة يدْرِي حلَّ معضلها ... حَتَّى يُرِيك جلاءَ الشَّك والرّيَبِ

إلى أن قال:

وَإِن تغب ذَاتُ شمسِ الدّين لَا عجب ... فَأَيَّ شمس رأيناها وَلم تغبِ

وفيها:

ثَبتٌ صَدُوقٌ خَبِيرٌ حَافظٌ يقظ ... فِي النَّقْل أصدق أنباءٍ من الْكتبِ

كالزهر فِي حسب والزهر فِي نسب ... وَالنّهر فِي حدب والدهر فِي رتبِ

ينظر: " طبقات الشافعية، تاج الدّين السبكي، مصدر سابق: ج9، ص109-110-111.

4- ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج3، ص67-131. والذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، مرجع سابق: ص137-138.

المبحث الثاني:

جهود الإمام الذّهبي في خدمة السّنة النّبويّة، والتعريف بكتاب "ميزان الاعتدال"، ومنهج الإمام الذهبي فيه:

وقد قمت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسيّة؛ المطلب الأوّل يتناول جهود الذهبي في خدمة السّنّة النّبويّة، والثاني فيه التعريف بكتاب(ميزان الاعتدال)، ليشمل المطلب الثالث الحديث عن منهج الذّهبي في كتابه(ميزان الاعتدال).

المطلب الأوّل: جهود الإمام الذهبي في خدمة السنة النبوية:

أحسن من تحدّث عن جهود الذهبي وآثاره بشار عواد معروف في كتابه (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام)، حيث حاول إحصاءها، فبلغت 215 كتابا، وقد بيّن المطبوع منها، والمخطوط، وغير الموجود منها، مما ذكرته كتب الفهارس، وقد رتّب كلّ ذلك حسب موضوعاتها، ورتّب الكتب الواردة في كل موضوع على حروف المعجم، أمّا المختصرات، والمنتقيات، والتخاريج، فاكتفى بسردها وفق حروف المعجم من غير تقسيم لها.

أمّا نحن فسنقتصر على بيان أشهر ما طبع من كتب الذهبي، موجزين التعريف بها، وهي[1]:

01/ تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الإسلام:

وهو من أضخم مؤلفات الذهبي، ومن أوسع كتب التواريخ العامة حتى عصره، تناول فيه تاريخ الإسلام من بدء الهجرة النبوية إلى سنة 700هـ، تضمّن تراجم المشاهير (رواة الحديث، وقُرَّاء، وشعراء، وأمراء، .....). اشتمل على حوالي 31 ألف ترجمة مختصرة، واحتوى على تراجم هامة نقلها الذهبي من مصادرها.

02/ سير أعلام النبلاء:

وهو أحد الكتب التي استخرجها الذهبي من كتابه الضخم: (تاريخ الإسلام)، حيث أسقط الحوادث، مكتفياً بالوفيات. ومن هنا جاءت مطبوعته في (23) مجلداً، قريباً من

[1] – اقتطعت جلّ التعريفات للكتب من كتاب (الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام)، لبشار عواد معروف، مرجع سابق.

نصف مطبوعة تاريخ الإسلام. وقد ضمّنه روايات لم يودعها التاريخ، وتوسع في بعض تراجمه، ولم يضف تراجم جديدة.

03/ العبر في خبر من عبر:

ويعرف هذا الكتاب بالتاريخ الأوسط، وقد لخّصه الذهبي من كتابه الكبير (تاريخ الإسلام)، ومع ذلك فقد نجد أحيانا من الحوادث والوفيات ما ليس مذكورا في (تاريخ الإسلام)، وهو أمر يدلّ على أنّ الذّهبي استدرك فيه بعض الاستدراكات على (تاريخ الإسلام).

04/ دول الإسلام:

اعتمد فيه الذهبي على (تاريخ الإسلام)، ويسمى في بعض الأحيان (التاريخ الصغير)، ووصل به إلى سنة 700هـ، ثم ذيّل عليه إلى سنة 740هـ، وقد أسقط فيه كثيرا من الأعلام الواردين في تاريخه الكبير (تاريخ الإسلام)، فضلا عن اختصار الترجمة، والعناية بالحوادث الرئيسة فيه.

05/ المعين في طبقات المحدثين:

صنّف الذّهبيّ هذا الكتاب لذكر من اشتهر ذكره في الأوطان والأعصار ممن يقبح بالطلبة أن يجهلوهم، ولم يكن الكتاب بالمستوعب للكبار، وقد رتّب كتابه هذا على الطبقات وابتدأ أولا بذكر النبي ﷺ ثم الخلفاء الراشدين وبقية العشرة المبشرة بالجنة، ثم باقي أعلام الصحابة مرتبين على حروف المعجم وذكر بعد ذلك أكابر التابعين وجعلهم طبقة، ثم ذكر الطبقة الثانية منهم، والثالثة وهي طبقة الزهري... إلخ. والكتاب مختصر جدّا يكاد أن يقتصر على الأسماء، وأحال في نهاية الكتاب على كتابه الكبير (تاريخ الإسلام) فقال: "وأخبار المذكورين في هذا الكتاب مدونة في تاريخي الكبير وفي غيره، فمن رام ذلك فليطلبه"[1].

[1] – المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان – عمان – الأردن، ط1: 1404، ص238.

06/ تذهيب تهذيب الكمال في معرفة الرجال:

وهو اختصار لتهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي (ت742هـ)، وهو شيخ الذّهبي ورفيقه، وقد حافظ الذهبي في التذهيب على ترتيب الأصل وهو على حروف المعجم، لكنّه أضاف إليه إضافات نفيسة، فقد علّق على كثير من تراجم الأصل من حيث الرواية وضبط الأسماء والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين.

07/ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة:

وهو كتاب مختصر في رجال الكتب الستّة اختصره أيضا من (تهذيب الكمال) للحافظ المزّي، والفرق بين التهذيب والكاشف، أنّ الكاشف اقتصر على رجال الكتب الستّة في حين كان التذهيب كأصله قد شمل رجال الكتب الستّة وغيرها من التواليف.

08/ تذكرة الحفاظ:

صنّف الإمام الذّهبي كتابه (تذكرة الحفاظ) وجمع فيه من لُقِّب بالحافظ، ورتبه على الطبقات، فجعله في إحدى وعشرين طبقة، ابتدأ فيه بالصحابة، وهم الطبقة الأولى، وانتهى به إلى زمانه، وآخر من فيه ترجمة شيخه أبي الحجاج المزي (ت742هـ)، فبلغ مجموع تراجم الكتاب (1176) ترجمة، يضاف إلى ذلك أنه في نهاية كثير من التراجم، يذكر من توفي من المشهورين في سنة وفاة المترجم له، لاسيّما في الطبقات المتوسطة والأخيرة، وفي نهاية كثير من الطبقات أوجز الذهبي بعبارة قصيرة الأوضاع السياسية والعلمية للعالم الإسلامي في الفترة التي تناولتها تلك الطبقة. ولم يقصد الذهبي استيعاب جميع الحفاظ في هذا الكتاب.

09/ من تكلم فيه وهو موثق:

حقق هذا الكتاب عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، وقال فيه: "الرسالة تتحدث عن جملة من الرواة الذين خرَّج لهم الأئمة الستة أو بعضهم، وجرحهم بعض أئمّة الجرح والتعديل، سواء كان ذلك الجرح مؤثّراً أو غير مؤثّر. فالمذكورون فيها: منهم الثّقة الذي لا يؤثّر فيه الجرح، ومنهم من فيه لين ما وحديثه حسن يحتج به أو يصلح للاعتبار، وعدد رجال الرّسالة بعد مقابلة النّسخ ببعضها أربعمائة وخمسة رواة"[1].

[1] – من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1: 1426هـ-2005م، ص9-10.

10/ ديوان الضعفاء والمتروكين:

تناول فيه الذّهبي تراجم الرّجال الكذّابين والوضّاعين، والمتروكين الهالكين، والضّعفاء من المحدّثين والنّاقلين، والكثيري الوهم من الصادقين، والثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو من لينهم من الحفاظ، فضلا عن خلق من المجهولين. وبذلك أورد الذهبي في كتابه هذا جميع من تكلم فيه حتّى وإن كان حافظا ثقة، وهو المنهج الذي سلكه ابن عدي في كتابه (الكامل)، ورتبه على حروف المعجم ليسهل تناوله، وهذا الكتاب هو غير كتاب (المغني في الضعفاء والمتروكين).

11/ المغني في الضعفاء:

وموضوع الكتاب هو موضوع (ديوان الضعفاء) المذكور قبله، لكنه امتاز بسلوك طريق الإيجاز في الكلام على الرواة، وتحرير أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، وأبان رأيه في كثير منهم مؤيدا أو مخالفا، ويجد الباحث في تعقيبات الذهبي الموجزة فوائد جمّة، يحتاج في تحصيلها إلى كثير جهد في مراجعة عدد كبير من الكتب في هذا الفن، فضلا عن فقدان عدد كبير منها. وقد أثنى العلماء عليه، قال جلال الدين السيوطي (ت911هـ): "صغير الحجم نافع جدّا من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصحّ فيه بكلمة واحدة"[1].

12/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

ويعتبر (ميزان الاعتدال) من أحسن كتب الذّهبي وأجلّها وأجمعها وأكثرها استيعابا في النقد، ويمثّل قمّة معلومات الذّهبي في النّقد، جرحا وتعديلا، وهو الذي أكسبه شهرة عظيمة في هذا العلم، فقد اعتمد فيه معظم المصنفات التي سبقته في الضعفاء، أو التي جمعت بين الضعفاء والثقات، والتي ألفها كبار النّقاد. و(ميزان الاعتدال) من أواخر ما ألّف الذهبي، حيث أودع فيه عصارة خبرته الواسعة في مجال المعرفة الرجالية.

وقد تناولتُ في المطلب الموالي التعريف بكتاب(ميزان الاعتدل)، والحديث عن منهج الذّهبي فيه بشيء من التّفصيل.

[1] – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة، ج2، ص890.

13/ أهل المئة فصاعدا:

تناول الذهبي في هذا الكتاب من عمّر من الأنبياء، ومن عاصرهم في العصور الأولى ثمّ ذكر بعض من جاز المئة من الصحابة –ﷺ–، وذكر بعض معمّري المشركين، وذكر بعد ذلك معمّري التابعين الذين لحقوا زمن الجاهلية، ثم غيرهم من معمّري التابعين، وتكلّم عن المعمّرين من أهل القرن الثالث، واستمرّ بعد ذلك من غير أن يضع عنوانا لموضوعاته، بل رتّب التراجم على الوفيات، وأورد بعض شيوخه المعمّرين. وسبب تأليف هذا الكتاب هو إنكار بعض الناس أن يكون أحد من هذه الأمّة يتعدّى المئة، ولا حجّة لهم إلا الحديث المشهور عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: "أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ"[1]، فبيّن –رحمه الله– أنّ هذا قد شمل من حيًّا وقت مقالته، أمّا القرون التي بعده فليس في الحديث ما يدلّ على ذلك.

14/ المشتبه في الرجال:

وهو كتاب في معرفة ما يشتبه ويتصحّف من الأسماء، رتّبه الذّهبي على حروف المعجم، وجعل لكلّ حرف بابا، واعتمد فيه على أمّهات الكتب المؤلّفة في هذا الفن، مثل كتاب (المؤتلف والمختلف) لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت 409هـ)، وكتاب (الإكمال) للأمير ابن ماكولا (ت475هـ)، و(إكمال الإكمال) لمعين الدين ابن نقطة الحنبلي (ت629هـ)، و (تكملة إكمال الإكمال) لابن الصّابوني (ت680هـ)، وغيرها من الكتب. وقد بالغ الذّهبي في اختصاره، واعتمد القلم في ضبط المشتبَه، إلّا ما ندر فكان يقيده بالحروف.

15/ معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار:

جمع فيه الذهبي المشهورين من القراء، ورتّبه على الطبقات، فجعله في سبع عشرة طبقة، حسب اللقيا، فكانت الطبقة الأولى في الصحابة الذين عرضوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم سبعة أنفس، ثم تسلسل في الطبقات. أما محتويات التراجم فهي تتعلق بالقراءة في الأغلب الأعم، ولم تعن كثيرا بالأمور الأخرى.

---

[1]– المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ»، رقم الحديث: (2537)، ج4، ص1965.

16/ العلو للعلي الغفار:

يُعدّ من أكبر كتب الذهبي في العقائد وأوسعها، وأكثرها أهمّية، أورد الذهبي أوّلًا الآيات القرآنية الدّالّة على علوّ الله تعالى واستوائه على العرش، ثمّ أورد الأحاديث النّبوية الشّريفة المؤيّدة لذلك، وبيّن طرقَها وتكلَّم عن أسانيدها، وكانت غايتُه من تأليف هذا الكتاب إثبات صفات الله عز وجل، وعدم قبول التّأويل فيها، أو تشبيهها بصفات الخلق.

17/ كتاب الكبائر:

تناول الذّهبي فيه سبعين نوعًا من الكبائر، التي يجب على المسلم اجتنابها، كالشرك بالله، وقتل النفس، وترك الصلاة، ومنع الزكاة، والإفطار في رمضان، وعقوق الوالدين ونحوها. وأورد في كل كبيرة الآيات القرآنية المحرمة لها، والأحاديث النبوية المانعة منها، وبعض الحكايات المؤيّدة له. وقد جرى فيه على طريقة كتاب (الترغيب والترهيب)، فتساهل في إيراد الأحاديث غير الصحيحة إلى جانب الأحاديث الصحيحة، باعتبار أن ذلك لا يحلّل حراما، ولا يحرّم حلالًا.

18/ بيان زغل العلم والطّلب:

وقد تناول الذهبي في هذا الكتاب العلوم المعروفة ورأيه فيها وأوضاع المهتمّين بها في زمانه، وهي: القراءة والتجويد، والحديث، والفقه والفقهاء: المالكية والحنفية والشّافعية والحنابلة، والنحو، واللغة، والتفسير، وأصول الفقه، وأصول الدين، والمنطق، والحكمة، والفرائض، والإنشاء، والشّعر، والحساب، والشّروط، والوعظ. وتحتل هذه الرسالة، على صغرها، أهمية بالغة في تصوير الحالة العلمية في النّصف الأول من القرن الثّامن الهجري.

المطلب الثّاني: التعريف بكتاب "ميزان الاعتدال"[1]:

وقد تناولت في هذا المطلب كل ما يتعلق بتعريف الكتاب؛ كاسمه وتوثيق نسبته لصاحبه، وموضوعه إجمالا، وعدد تراجمه، وأهميته، وفوائده، وثناء العلماء عليه، وعناية العلماء والباحثين به، وبعض المآخذ عليه، وختمته بأشهر طبعاته.

1- استفدت معلومات هذا المطلب، ومعلومات المطلب الذي يليه، من الموقع الالكتروني الآتي:
www.dar-alquran.com/Detail.aspx?ArticleID=2406
وبعض المعلومات لم يتيسّر لي العودة فيها إلى مصادرها، والعهدة فيها على هذا الموقع.

الفرع الأوّل: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لصاحبه:

01/ اسم الكتاب:

اسم الكتاب كما سمَّاه مؤلفه في كتبه الأخرى، وسماه بعض تلاميذه: (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)[1] ، وهو الاسم الذي طُبع به الكتاب، واشتهر بين أهل العلم به، ويُطلق عليه اختصارًا اسم (الميزان)، وبناءً على ذلك سمَّى الحافظ ابن حجر كتابه باسم (لسان الميزان).

02/ توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

مما يدلَّ على ثبوت نسبة كتاب "ميزان الاعتدال" للإمام الذهبي ما يلي:

أ- الاستفاضة والشهرة: فقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته للإمام الذهبي، من لدن تصنيفه له إلى يومنا هذا.

ب- عزو المؤلِّف نفسِه لهذا الكتاب في كتبه الأخرى: كعزوه له في كتابه سير أعلام النبلاء؛ وذلك كقوله في ترجمة الحارث الأعور : "وقد استوفيت ترجمة الحارث في ميزان الاعتدال وأنا متحيّر فيه"[2].

ج- نسَبه له العلماء الذين ترجموا له ووصفوه بأنه من أفضل مؤلفاته، وأنّه أجاد فيه؛ كابن العماد في شذرات الذهب[3]، والحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة[4]، والحسيني في ذيل تذكرة الحفاظ[5].

---

[1]- ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3: 1405هـ/1985م: ج4، ص155. والوافي بالوفيات، صلاح الدّين الصّفدي، مصدر سابق: ج2، ص115. وذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ص22.

2- سير أعلام النّبلاء، شمس الدّين الذّهبي، المصدر نفسه: ج4، ص155.

3- شذرات الذهب، ابن العماد، مصدر سابق: ج8، ص26.

4- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5 ص66.

5- ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ص22.

د- نسبه له أصحاب كتب الفهارس والأثبات؛ كالكتاني في الرسالة المستطرفة[1]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[2]، والبغدادي في هدية العارفين[3]، وصديق حسن خان في أبجد العلوم[4].

الفرع الثاني: موضوع الكتاب، وعدد تراجمه:

1/ موضوع الكتاب:

أراد الذهبي – رحمه الله – أن يذكر في هذا الكتاب كل من تُكُلِّمَ فيه، ولو كان هذا الجرح غير مؤثّر وقادح، أو كان الجرح تعنُّتًا؛ فإنه أحيانًا يذكر المجروح ليذبّ عنه. إذ ترجم لبعض الأئمة، وردّ على مجرحيهم، كما ترجم لعلي بن المديني ليذبّ عنه ويردّ على العقيلي الذي أورده في (الضعفاء).

وقد بيّن الإمام الذّهبي في مقدّمة كتابه، أنّه بنى هذا الكتاب على كتابه (المغني في الضعفاء)، وزاد عليه فقال: "ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني، وطوّلت العبارة، وفيه أسماء عدّة من الرّواة زائدا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيّل على الكامل لابن عدي"[5].

1- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6: 1421هـ-2000م، ص145.

2- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى – بغداد،1941م، ج2 ص1917.

3- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ج2 ص155.

4- أبجد العلوم، أبو الطيب مُحَمَّد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم، ط1: 1423 هـ- 2002 م، ص358.

5- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدّين مُحَمَّد بن أحمد الذّهبي، تحقيق: علي مُحَمَّد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2: 2008: ج1، ص109.

2/ عدد التراجم في ميزان الاعتدال:

لم يلتزم في الترجمة بزمن معين وإنما ترجم للرواة إلى زمنه. واشتمل كتاب "ميزان الاعتدال" على (11061) ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة بدار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: 1429هـ – 2008م بتحقيق علي مُحَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. بينما النسخة المطبوعة بدار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1382هـ - 1963م بتحقيق علي مُحَّد البجاوي احتوت على 11053 ترجمة. وهذا اختلاف يسير محتمل، قد يكون من تكرار بعض التراجم، وقد يكون اختلاف بين النّسخ.

الفرع الثالث: أهمية الكتاب وفوائده، وبعض المآخذ عليه:

1/ أهمية الكتاب وفوائده:

بلغ هذا الكتاب مبلغًا عظيمًا، واحتلَّ منزلةً رفيعةً عند المشتغلين بهذا الفن، فاعتنوا به، واشتغلوا به، ومن المزايا التي تحلّى بها هذا الكتاب ما يلي:

1- مكانة مؤلِّفه العلمية، فمؤلفه الحافظ المعروف، والإمام المشهور، الذي لا يكاد يخفى اسمه على أحدٍ، حتى أنّه صار من أراد أن يمدحَ أحد العلماء وصفه بأنه ذهبيُّ عصره، كما وُصِفَ بذلك الشيخ المعلّمي -رحمه الله-.

2- أنَّ هذا الكتاب يُعدُّ من الكتب الجامعة في هذا الموضوع، فمن أراد البحث عن ترجمة راوٍ من الضعفاء، واقتصر في ذلك على "الميزان" أو "الميزان" و"اللسان" فلا يكاد يفوته شيءٌ.

3- سهولة الوصول إلى الترجمة بسبب حسن ترتيب الكتاب، فالترتيب على حروف المعجم يُيسِّر للباحثين الوقوف على ترجمة أيّ راوٍ بسهولة ويُسر.

4- للمؤلِّف في هذا الكتاب إضافات وتحريرات، قلَّ أن توجد في كتب الجرح والتّعديل، ومن ذلك تعقُّبه لبعض المصنّفين في إيرادهم بعض الرواة الثّقاة في كتب الضعفاء، كإيراد العقيلي لابن المديني في كتابه "الضعفاء" وتعقُّب الذهبي له[1].

5- إعجاب العلماء بهذا الكتاب، وثناؤهم عليه، ومن أوَّل من أثنى عليه المؤلّف نفسه، فقال في المقدمة: "أما بعد – هدانا الله وسددنا، ووفقنا لطاعته – فهذا كتاب جليل

1- ينظر: ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق: ج5، ص169.

مبسوط، في إيضاح نقلة العلم النبوي، وحملة الآثار"[1]. وأثنى عليه الحسيني بقوله: "وصنف الكتب المفيدة فمن أطولها (تاريخ الإسلام)، ومن أحسنها (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)"[2]. وقال الحافظ ابن حجر: "أجاد فيه"[3]، وقال أيضًا: "ومن أجمع ما وقفتُ عليه في ذلك كتاب (الميزان)، الذي ألَّفه الحافظ أبو عبدالله الذهبي"[4].

2/ بعض المآخذ على الكتاب:

أُخِذ على المؤلف في هذا الكتاب بعض المآخذ -التي لا يسلم منها كتاب حاشا كتاب الله-، وهي لا تحطُّ من قدر الكتاب ولا من قدر مؤلفه، ومنها:

1- وقع للمؤلِّف بعض الأوهام والتّصحيفات فتعقَّبه من جاء بعده، ومن ذلك قوله في ترجمة (أسود ابن خلف الحراني)[5]، فتعقَّبه ابن حجر: "وهذا تصحيفٌ من الذهبي في قوله: الحراني، وإنما هو الخزاعي، وقد ذكره ابن حبان في طبقة الصحابة..."[6].

2- يقع للمؤلِّف أنه ينقل كلام بعض أهل العلم، من غير عزو ولا بيان، كما أنّه لا ينقله بتمامه مما يسبب اللبس، ومن ذلك في ترجمة (عبدالرحمن بن حريز الليثي)، قال الذهبي: "لا يُعرف، وعنه مُحَمَّد بن بشر الزاهد مثله"[7]، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله: "وهذا أخذه الذهبي من (ضعفاء العقيلي)، ولم يعزه له، كعدّة تراجم غيره يأخذها من كلامه، ويتصرَّف فيها، ولا يفي غالبًا بما يفيده العقيلي، قال العقيلي: عبدالرحمن بن حريز بن عبيد بن حبيب بن يسار الليثي، ويقال: الفزاري، مجهول بالنقل لا يُتابع على حديثه"[8].

3- أهمل المؤلف بعض الرواة، فلم يذكرهم في هذا الكتاب، مع أنّه ذكرهم في كتبه الأخرى، أو ذكرهم غيره.

1- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص109.

2- ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ص22.

3- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص66.

4- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2002م، ج1، ص191.

5- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص419.

6- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج2، ص189.

7- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، 272.

8- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص94.

4- ومما انتقد على الكتاب الاختصار الشّديد لكثير من التراجم، قال الحسيني: "وفي كثير من تراجمه اختصار يحتاج إلى تحرير"[1].

5- مخالفة المؤلف لبعض شروطه في المقدّمة، فقد ذكر أنّه لن يذكر أحدا من الأئمة المتبوعين إلّا على سبيل الإنصاف، ومع هذا فقد ذكر أبا حنيفة ولم يتعقب المتكلمين فيه[2].

الفرع الرابع: عناية العلماء والباحثين بالكتاب، وطبعاته:

1/ عناية العلماء والباحثين بالكتاب:

لقد اعتنى العلماء والباحثون بهذا الكتاب، وتناوله عدد كبير من الحفّاظ والعلماء والمعنيّين بالنّقد، استدراكًا وتعقيبًا وتلخيصًا، ومن الكتب والمؤلفات التي اعتنت بهذا الكتاب ما يلي:

- للحافظ قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ) كتاب (تقويم اللسان في الضعفاء) في مجلدين، و(فضول اللسان)[3].

- وللحسيني كتاب (التعليق على ميزان الاعتدال)، استدرك فيه على الذهبي عدّة أسماء، وتعقبه في بعض الأوهام، قال الحافظ ابن حجر: "بيَّن فيه كثيرًا من الأوهام، واستدرك عليه عدة أسماء، وقفتُ على قدرٍ يسيرٍ منه، قد احترقت أطرافه لما دخلتُ دمشق سنة ست وثلاثين"[4].

- ذيَّل عليه الحافظ العراقي، وذيله مطبوع بتحقيق: د.عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة - مركز البحوث، الطبعة الأولى (1406هـ)، وطبع أيضًا بتحقيق: السيد صبحي السامرائي، ونشر في عالم الكتب سنة (1407هـ)، وطبع أيضًا بتحقيق: علي مُحَمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ونشرته دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى 1416هـ.

- وقام برهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي) بعمل ذيل واستدراك على "ميزان الاعتدال" سمَّاه: "نثل الهميان في معيار الميزان".

1- ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، مصدر سابق: ص22.

2- ينظر: ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج7، ص37-38.

3- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد مُحَمَّد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت: ج6، ص187.

4- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج5، ص314.

– وجرَّد تاج الدين أبو الحسن علي بن عبدالله الأردبيلي التبريزي الأحاديث التي في "الميزان" ورتَّبها على الأبواب[1].

– ثم جاء الحافظ ابن حجر وجمع بين "ميزان الاعتدال" للذهبي و"ذيله" للعراقي، واستخرج منهما التراجم التي لم تذكر في تهذيب الكمال في كتابٍ حافلٍ عظيم الفائدة سماه "لسان الميزان"، وكتابه مطبوع أكثر من طبعة.

– وللشيخ زين الدين عبدالرؤوف المناوي (ت1031هـ) كتاب (الأحاديث المنتقاة من الميزان واللسان)، جمعها وبيَّن الموضوع والضعيف والمتروك[2].

– وقد صنع عبدالعزيز بن الصّديق الغماري مثل صنيع المناوي في كتابٍ سمَّاه (الجامع المصنف لما في الميزان من حديث الراوي المضعَّف) وقد طبع منه جزء واحد.

– وقد بدأ الشيخ الألباني بكتاب (الجمعُ بين ميزان الاعتدال ولسان الميزان) لكنه لم يكمله.

– كتاب (بلوغ الآمال في ترتيب أحاديث ميزان الاعتدال) لأبي عبدالرحمن محمود الجزائري، نشره المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (1412هـ).

– ألَّف مُحَمَّد إبراهيم شحاذة الموصلي كتاب (الرواة الذين وثقهم الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة)، وطبع الكتاب في دار القبلة– جدة.

– رسالة ماجستير بعنوان (منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال) تقديم: قاسم علي سعد – جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية – أصول الدين – السنة وعلومها سنة (1405هـ).

وللباحث نفسه (قاسم علي سعد) كتاب (موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال)، طبع في دار البشائر– بيروت.

1– الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج4، ص86.

2– خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مُحَمَّد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن مُحَمَّد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، دار صادر – بيروت، ج2، ص414.

– وقام علي بن مُحَمَّد العمران بجمع تعقُّبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في (ميزان الاعتدال)، وذلك من كتابه (تهذيب التهذيب) لا من (لسان الميزان)، وطبع كتابه في دار عالم الفوائد سنة 1418هـ.

2/ طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في الهند سنة (1301هـ)- (1884م). ثم طبع بتحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة (1382هـ)، وصوَّرته دار المعرفة- بيروت، ودار الفكر، ودار إحياء التراث، وغيرها. ثم طبع في دار الكتب العلمية سنة (1416هـ)، بتحقيق: علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود. وطبع -أيضا- بتحقيق: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بإشراف: الشيخ شعيب الأرنؤوط.

المطلب الثالث: منهج الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال):

تناول هذا المطلب الحديث عن أربعة أمور؛ عن مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في الميزان، وعن الرّموز والاصطلاحات التي استخدمها المؤلف في الميزان، وعن منهجه في الكتاب، وختمت المطلب بالحديث عن مصادر المؤلف في كتابه (ميزان الاعتدال).

الفرع الأوّل: مراتب ألفاظ الجرح والتّعديل في (ميزان الاعتدال):

بيَّن المصنف مراتب الجرح والتعديل عنده في هذا الكتاب، فقال في المقدمة: "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصُويلح، ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح: دجَّال كذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث. ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واهٍ بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدًا، وضعفوه، ضعيف، وواه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك، ثم يُضعَّف، وفيه ضعف، وقد ضُعِّف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك. يعرف وينكر، فيه مقال، تُكلِّم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يُحتجُّ به، اختلف فيه، صدوق لكنه

مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقُّف فيه، أو على جواز أن يُحتجَّ به مع لين ما فيه"[1].

الفرع الثاني: الرموز والاصطلاحات التي استخدمها المؤلف في هذا الكتاب:

رمز المؤلف على اسم الرجل برمز من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة، فقال في المقدمة: ورمزت على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه برموزهم السائرة[2]، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز (ع)، وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو)[3].

ومثال ذلك: (بِشر بن آدم) [ت، ق][4]، يعني أن الراوي أخرج حديثه: أبو داود وابن ماجه.

ومثالها أيضا: (إبراهيم بن يوسف) [خ، د، ت، س] بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي[5].

أي أنّ الراوي أخرج له: البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي.

ومن الرموز المستعملة في الميزان أيضًا [صح] يضعها أوّل اسم الراوي، ويعني بها أن العمل على توثيقه[6]، ومثال ذلك: في ترجمة (بشر بن الوليد الكندي الفقيه)، وضع في أول الترجمة كلمة [صح][7].

الفرع الثالث: منهج المؤلف في الكتاب:

يمكن أن نجمل الكلام عن منهج المؤلف فيما يلي:

1- قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة، بيَّن فيها موضوع كتابه وأنواع الرواة الذين اشتمل عليهم الكتاب، وأشار فيها إلى شيءٍ من منهجه في الكتاب، وذكر المصنفات في الرواة الضعفاء.

1- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص114.

2- المقصود برموزهم السائرة؛ أي التي سار عليها من قبله وهي: للبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ذ)، وللنسائي (س)، ولابن ماجه (ق).

3- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص113.

4- المصدر نفسه: ج2، ص23.

5- المصدر نفسه: ج1، ص205.

6- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج1، ص200.

7- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج2، ص40.

2- رتَّب المؤلف الرواة في هذا الكتاب على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، فقال في المقدمة: "والساعة فقد استخرتُ الله عز وجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء، ليقرب تناوله"[1].

3- يذكر المؤلف اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبه، ولا يُطيل في ذلك، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه على سبيل الاختصار، ويذكر ما قيل فيه من جرحٍ أو تعديل، من غير أن يسوق أي شيءٍ من ذلك بالإسناد، ثم يسوق من حديث هذا الراوي ما يُدلِّل به على ضعف حديثه، ومثال ذلك: قوله: "(عبدالرحمن بن رافع التنوخي) عن عبدالله بن عمرو. حديثه منكر، وكان على قضاء إفريقية، ولكن لعلَّ تلك النكارة جاءت من قبل صاحبه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال ابن المبارك: حدثنا ابن أنعم، عن عبدالرحمن بن رافع، عن عبدالله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: (إذا رفع أحدكم رأسه من آخر السجود ثم أحدث فقد تمت صلاته) رواه أبو داود والترمذي. وهذا من مناكيره"[2].

4- ربما ساق المؤلف ما وقع له من حديث الراوي بإسناده هو، ومثال ذلك: في ترجمة (بشر بن الوليد الكندي الفقيه) قال المؤلف: "أخبرنا أحمد بن إسحاق، أخبرنا الفتح بن عبدالله الكاتب، أخبرنا هبة الله بن الحسين الكاتب، أخبرنا أحمد بن مُحَمَّد بن النقور، حدثنا عيسى بن على إملاءً، أخبرنا أبو القاسم عبدالله بن مُحَمَّد، حدثنا بشر بن الوليد الكندي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس أنه أبصر على النبي ﷺ خاتم ورق يومًا واحدًا، فصنع الناس خواتيمهم، ورأى في يد رجلٍ خاتمًا فضرب أصبعه حتى رمى به"[3].

5-كثيرًا ما يحكم المؤلف على الأسانيد التي يسوقها صحةً وضعفًا، كما في المثال السابق حيث قال المؤلف بعد أن ساق حديث أنس السابق: "هذا حديث صالح الإسناد غريب"[4]، غريب"[4]، ومثاله -أيضا- ما ورد في ترجمة (بشير بن زاذان) قال: له عن رِشدين بن سعد،

1- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص113.

2- المصدر نفسه: ج4، ص275-276-277.

3- المصدر نفسه: ج2، ص40.

4- المصدر نفسه: ج2، ص40.

عن الحسن بن ثوبان، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: (لأن يُوسِّع أحدكم لأخيه المسلم خيرٌ له من أن يعتق رقبة). رواه عنه قاسم بن عبدالله السراج، وهذا سند مظلم"[1].

6- غالبًا ما يذكر المؤلف سنة وفاة الراوي.

7- كل من يقول فيه المؤلف: (مجهول)، ولا يسند هذه الكلمة إلى قائل، فهي من قول أبي حاتم، وإن قال: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف، وأمثال ذلك، ولم يعزُ ذلك إلى قائل، فهو من قول الذهبي نفسه، وكذا إن قال: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين ، ونحو ذلك، ولم يضفه إلى أحد[2].

8- نهج المؤلف في هذا الكتاب منهج الدفاع والذب عن الرواة الذين ضُعِفُوا بغير حقٍّ، أو ذُكروا في كتب الضعفاء بغير بيّنةٍ صحيحة، كما حصل في ترجمة (علي بن المديني)، فقد قال الذهبي: "ذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء" فبئس ما صنع، فقال: جنح إلى ابن أبي دواد والجهمية. وحديثه مستقيم إن شاء الله.. بل بلغ بالمؤلف أن شدَّد النكير على العقيلي بسبب ذلك فقال: أفما لكَ عقلٌ يا عُقيلي، أتدري فيمن تتكلَّم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبَّ عنهم ولنزيفَ ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحدٍ من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه"[3]، وقال الذهبي أيضًا في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبي): وثقه ابن معين، وغيره. وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية"[4].

9- جعل المؤلف كتابه مشتملاً على تراجم الرجال ممن يُعرفون بأسمائهم، ثم من يُعرفون بكناهم، ثم من يُعرف بابن فلان، ثم من يُعرفون بأنسابهم، ثم مجاهيل الاسم، وأفرد فصلاً في آخر الكتاب لتراجم النساء، ثم المجهولات، ثم من يُعرفن بكناهن، ثم من لم تُسمَّ ويبدأها بكلمة "والدة".

1- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص41.

2- المصدر نفسه: ج1، ص119.

3- المصدر نفسه: ج3، ص140.

4- المصدر نفسه: ج2، ص253.

10- ومن منهج الذهبي الحرص على إيراد من ذُكِر ولو بأدنى تليين، فكأنّه أراد استيعاب المتكلَّم فيه حيث قال: "ولم أرَ من الرأي أن أحذف اسمَ أحدٍ ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفًا من أن يُتعقَّب عليَّ، لا أني ذكرته لضعفٍ فيه عندي"[1].

11- عدم ذكره للصحابة في هذا الكتاب وذلك لعدالتهم وجلالة قدرهم فقال في هذا: "... إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة، فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإنّ الضّعف إنّما جاء من جهة الرّواة إليهم"[2].

12- عدم ذكر الأئمّة المتبوعين قال في المقدّمة: "وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام وعِظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرتُ أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس"[3].

13- وبيَّن المؤلف في المقدمة أنه لا بدَّ من صَون الرّاوي وستره، وبيَّن الحد الفاصل بين المتقدّم والمتأخر وأنّه رأس سنة ثلاثمائة[4].

الفرع الرابع: مصادر الذهبي في الميزان[5]:

اعتمد الذهبي على العديد من كتب الرجال التي ألفت قبله، وقد استفاض الباحث قاسم علي سعد في بيانها، وتتّبع نقولات الذهبي منها، في كتابه (موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال)، وسأذكر أشهر هذه المصادر باختصار شديد، وهي:

- العلل لابن أبي حاتم.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- الضعفاء للعقيلي.
- المجروحين لابن حبان.

1- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص2.

2- المصدر نفسه: ج1، ص2.

3- المصدر نفسه: ج1، ص1-2. ومع هذا فقد ذكر أبا حنيفة، ينظر: الميزان ج7، ص37-38.

4- المصدر نفسه: ج1، ص4.

5- استعنت في هذا العنصر بكتاب، موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط1: 1422-2001.

- الكامل لابن عدي.
- الضعفاء لابن الجوزي.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي.
- التقييد لابن نقطة.
- الاستدراك على ابن ماكولا لابن نقطة.
- المسند للبزار.
- الأمالي للبزار.
- المعجم لابن الأعرابي.
- الإرشاد للخليلي.
- خصائص علي ﷺ للنسائي.
- تاريخ ابن عساكر.
- تهذيب الكمال للمزي.
- جزء عباس الترقفي.
- مشيخة ابن شاذان الصغرى.
- الأربعون لنصر المقدسي.
- فضائل القرآن لأبي عبيد بن سلام.
- مسند أبي حنيفة لعبد الله الأستاذ.
- طبقات الشافعية لابن الصلاح.
- أمالي ابن الصلاح.
- عمل اليوم والليلة للنسائي.
- عمل اليوم والليلة لابن السني.
- سؤالات السِّلَفي.
- المعرفة والتاريخ للفسوي.
- تاريخ داريا للخولاني.
- الكامل في التاريخ لعز الدين بن الأثير.

- الصارم المسلول لابن تيمية.
- الفهرست لابن خير الإشبيلي.

وغيرها كثير.

المبحث الثالث:

مقدّمات بين يدي البحث والتّعريف بمفردات العنوان

حرصت في هذا المبحث على أن لا أذكر إلّا ما له علاقة وطيدة بموضوع البحث، وأهم مسائل علم جرح والتعديل المتعلّقة بمحتوى الرّسالة، وقد احتوى هذا المبحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العدالة والجرح والتعديل:

الفرع الأول: تعريف العدالة:

أ- العدالة في اللغة:

العدالة من عَدَلَ يَعْدِلُ، فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ، ويقال: رجُلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ وعَدْلَةٌ[1]. ورجلٌ عَدْلٌ، أي رِضاً ومَقْنَعٌ في الشهادة[2]، ومنه قَوْلُ كُثَيِّرٍ:

وبايَعْتُ لَيْلى فِي الخَلاء، وَلَمْ يَكُنْ ... شُهودٌ عَلَى لَيْلى عُدُولٌ مَقَانِعُ[3].

وفي القاموس المحيط: "عَدَّلَ الحُكْمَ؛ أقامَهُ، وفلاناً؛ زَكَّاهُ، والميزانَ؛ سَوَّاهُ"[4].

وعليه فالعدالة هي الرّضا والقناعة بالشّخص وتزكيته.

---

[1]- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8: 1426هـ-2005م، ص1030.

[2]- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4: 1407هـ-1987م، ج5، ص1760.

[3]- لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3: 1414هـ، ج11، ص430.

[4]- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مصدر سابق: ص1030.

ب- العدالة في الاصطلاح:

عرّفها الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) بأنّها: "مَلَكَةٌ تَحْمِلُ صاحبَها على مُلازمةِ التَّقوى والمروءةِ"[1].

الفرع الثاني: تعريف الجرح:

أ- الجَرح في اللغة:

الجَرح مِنْ جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحًا، وهو التأثير في الجسم بالسّلاح.

والجَرح بفتح الجيم الفعل، وبضمها الاسم، فيقال: جَرَحه فلان، وهذا جُرح، وجمعه جروح وجِراح[2].

والجُرْح بالضمّ: يكون فِي الأَبدانِ بالحَديد ونَحْوِه؛ والجَرْحُ، بِالْفَتْح: يكون باللّسان فِي المعانِي والأَعراضِ ونحوِها[3].

أي أنه يطلق على المعنى الحسي والمعنى المعنوي، وقد ورد هذان الإطلاقان في لغة العرب؛ في قول الشاعر:

وجُرْحُ السيفِ تَدْمُلُه فَيَبْرا، ... ويَبْقَى الدَّهْرَ، مَا جَرَح اللِّسانُ[4].

ب- الجُرح في الاصطلاح:

قال ابن الأثير: "الجُرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبارُ بقوله، وبطل العملُ به".[5]

---

[1]- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3: 1421هـ-2000م، ص58. بتصّرف يسير.

2- لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق: ج2 ص422.

3- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج6 ص337.

[4]- لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق: ج11، ص251.

5- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط1: ج1 ص126.

وقد عرّفه عبد العزيز بن العبد اللطيف بتعريف أدق فقال: "الجرح في الاصطلاح وصف الراوي في عدالته أو ضبطه، بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردّها"[1].

ودقّة هذا التّعريف تكمن في تقييد الوصف بعدالة الراوي أو ضبطه؛ فلا يدخل في تعريف الجرح الأوصاف غير المتعلقة بالعدالة أو الضبط. ومن الدقة أيضا قوله: "بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردّها" حيث شمل كل أصناف المجروحين.

الفرع الثالث: تعريف التعديل:

أ- التّعديل في اللغة:

التّعديل: التسوية، قال ابن فارس: "(عَدَلَ) الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ... أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَاءٍ"[2].

وعَدَّلَ الموازِينَ والمكاييلَ: سَوَّاها[3]. قال ابن منظور: "وتَعْدِيلُ الشَّيْءِ: تقويمُه"[4]. وقال صاحب الوسيط: "التّعديل: التّسوية وتقويم الشيء، وموازنته بغيره"[5]. والْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: الْمَرضِيُّ الْمُسْتَوِيّ الطَّرِيقَةِ[6].

ب- التعديل في الاصطلاح:

قال ابن الأثير: "التّعديل وصف متى التحق بهما –أي: الراوي والشاهد- اعتُبِرَ قولُهما وأُخِذَ به"[7].

وقد عرّفه عبدُ العزيز بن عبد اللّطيف بقوله: "وصف الراوي في عدالته، وضبطه بما يقتضي قبول روايته"[8].

1- ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، ص16.

2- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج4 ص246.

3- المصدر نفسه: 246/4

4- لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق: ج11 ص432.

5- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، ص385.

6- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق: ج4 ص246.

7- جامع الأصول، ابن الأثير، مصدر سابق: ج1 ص126.

8- ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن العبد اللطيف، مرجع سابق: ص17.

الملاحِظ للتّعاريف السّابقة؛ للعدالة والجرح والتّعديل يجد:

أنّ العدالة تشمل الاستقامة الدينية فقط، بينما الجرح والتّعديل يتعلقان بالاستقامة الدينية وضبط الراوي معًا. ومن هنا يكون التّعديل أشمل من العدالة، ويكون التعديل بمعنى التوثيق[1].

إذا تقرّر هذا، فإنّه إذا أُطلقَت العدالة، فالمراد بها عدالة الراوي الدينية فقط، وإذا ذكر التّعديل فالمراد الحكم بعدالة الراوي وضبطه معًا.

المطلب الثاني: بم تثبت العدالة والضبط؟

الفرع الأول: ما تثبت به العدالة[2]:

الذي عليه جمهور أهل العلم، أنّ العدالة تثبت بأحد أمرين:

أ- الاستفاضة:

وهو أن يشتهر الراوي بِالْعَدَالَةِ وَالثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ، ويشيعُ الثّناءُ عليه، حيث لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَزْكِيَةِ الْمُعَدِّلِ؛ كمَالِك بْن أَنَسٍ، وَسُفْيَان الثَّوْرِيّ، وَسُفْيَان بْن عُيَيْنَة، وَشُعْبَة بْن الْحَجَّاجِ، وَأَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيّ، وَاللَّيْث بْن سَعْدٍ، وَحَمَّاد بْن زَيْدٍ، وَعَبْد اللَّهِ بْن الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بن سَعِيدٍ الْقَطَّان، وَعَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ، وَوَكِيع بْن الْجَرَّاحِ، وَيَزِيد بْنِ هَارُون، وَعَفَّان بن مُسْلِمٍ، وَأَحْمَد بْن حَنْبَلٍ، وَعَلِي بن الْمَدِينِيّ، وَيَحْيَى بن مَعِينٍ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي نَبَاهَةِ الذِّكْرِ، وَاسْتِقَامَةِ الْأَمْرِ، وَالِاشْتِهَارِ بِالصِّدْقِ وَالْبَصِيرَةِ وَالْفَهْمِ، فأمثال هؤلاء لَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَتِهِمْ[3].

ب- تَنْصيصُ الأئمّة المعَدّلين على عدالة الرّاوي:

ويكفي تعديلُ الإمام الواحد على القول الراجح[4] قياساً على قبول خبر الرّاوي الثقة عند تفرّده، قال الخطيب البغدادي: "وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَكْفِي فِي تَعْدِيلِ الْمُحَدِّثِ الْمُزَكِّي

1- وهذا المعنى هو المراد -أيضا- من عنوان الرسالة "قرائن ترجيح التعديل"، إذ تشمل كلمة التعديل، عدالة الراوي الدينية وضبطه لما يروي.

2- قد لخص هذه المسألة عبد العزيز بن العبد اللطيف في كتابه "ضوابط الجرح والتعديل"، وبيّن أن للعلماء في ذلك أربعة مذاهب، وأنّ الراجح ما عليه الجمهور.

3- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ص86. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1: 1423 هـ- 2002 م، ص105.

4- ذكر هذا الترجيح: عبد العزيز بن العبد اللّطيف في كتابه (ضوابط الجرح والتعديل).

الْوَاحِدُ". وقال أيضا: "وَالْحُكْمُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، فَيَجِبُ أَنْ تَثْبُتَ تَزْكِيَتُهُ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ"[1].

***مسألتان متعلقتان بحصول التوثيق[2]:**

الأولى: إذا روى العدل عن رجل وسمّاه. فهل تعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟

الذي عليه أكثر العلماء، من أهل الحديث وغيرهم، أنه لا تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه، واحتجوا بأنه يجوز أن يروي العدل عن غير عدل، فلا تتضمّن روايته عنه تعديله، قال ابن الصلاح (ت643هـ): "إذا رَوَى العَدْلُ عَنْ رَجُلٍ وسَمَّاهُ، لَمْ تُجْعَلْ رِوايتُهُ عَنهُ تَعْدِيلاً منهُ لهُ عِندَ أكثَرِ العلمَاءِ مِنْ أهلِ الحديثِ وغيرِهِمْ"[3].

الثانية: إذا عمل العالم أو أفتى على وفق حديث. فهل يُعتبر ذلك تصحيحاً له وتعديلاً لراويه؟

قال ابن الصلاح: "...عمل العالم أو فتياه على وَفْقِ حديثٍ، ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث"[4]. ومن لازم قول ابن الصلاح: وليس تعديلا لراويه. واحتجوا بأنه:

- ربما عمل أو أفتى وفق دليل آخر من إجماع أو قياس.
- ربما كان العالم أو المفتي ممن يرى العمل بالحديث الضعيف.
- وربما كان عمل العالم بذلك الحديث احتياطا منه[5].

[1]- ينظر: الكفاية، الخطيب البغدادي، مصدر سابق: ص96.

[2]- قد فصل الأقوال فيها عبد العزيز بن العبد اللطيف في كتابه (ضوابط الجرح والتعديل). ونحن سنقتصر على ذكر الرّاجح بأوجز عبارة، وأقلّ بيان. وقد اعتمدت على ترجيحات عبد العزيز بن العبد اللطيف، وقد مال في أغلبها إلى قول الجمهور والأكثرين من العلماء.

[3]- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، مصدر سابق: ص222.

[4]- المصدر نفسه: ص222.

[5]- ينظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن العبد اللطيف، مرجع سابق: ص 36.

الفرع الثاني: ما يعرف به ضبط الراوي:

يعرف ضبط الراوي بأمور هي:

1 . مقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان:

قال ابن الصلاح: " يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطاً، بأنْ نَعْتَبرَ رِوَاياتِهِ بروَاياتِ الثِّقَاتِ المعْرُوفِيْنَ بالضبْطِ والإتْقانِ، فَإنْ وَجَدْنا رِوَاياتِهِ موافقةً وَلَوْ مِنْ حَيْثُ المعْنَى لِرِوَاياتِهِم أو موافِقَةً لَهَا في الأغْلَبِ، والمخالَفَةُ نَادِرَةٌ، عَرَفْنا حِيْنَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطاً ثَبْتاً، وإنْ وَجدْناهُ كثيرَ المخالَفةِ لهم، عَرَفْنا اختِلاَلَ ضَبْطِهِ ولَمْ نَحْتَجَّ بحديثِهِ، واللهُ أعلمُ"[1].

2 . امتحان الراوي[2]:

ويكون بأساليب متنوّعة منها:

أ- قلب راو براو آخر يشبهه؛ ليُنْظرَ أيفطن له أم يتلقّنه؟ كما فعل صَالِح جَزَرَة لمحمد بن يحي، حيث قال صالح جزرة: "حَدَّثَكُمْ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " هَذَا خَالِي فَلْيُرِ امْرُؤٌ خَالَهُ ".

فقال مُحَمَّد بن يحي: من ينتخب مثل هذا الانتخاب، ويقرأ مثل هذه القراءة، يعلم أن سعيد بن عامر لا يحدّث بمثل هذا الحديث. فقال صالح: نعم، حدثكم سعيد بن واصل.

[1]- معرفة أنواع علم الحديث، ابن الصلاح، مصدر سابق: ص217

[2]- ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ، 2003م، ج1، ص377.

قال الخطيب البغدادي: "قصد صالح امتحان مُحَمَّد بن يحي في هذا الحديث، لينظر أيقبل التلقين أم لا، فوجده ضابطا لروايته، حافظا لأحاديثه، محترزا من الوهم، بصيرا بالعلم"[1].

ب- قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها، كما فعل محدثو بغداد في اختبارهم لحفظ البخاري[2].

المطلب الثالث: شروط المعدّل والمجرح، ومناهج الأئمّة في الجرح والتّعديل، وبعض ضوابط قبول الجرح والتعديل، وصور تعارضه[3]:

الفرع الأول: شروط المعدّل والمجرّح:

يشترط في المعدِّل والمجرِّح أربعة شروط، وهي:

- أن يكون عدلاً.
- أن يكون وَرِعاً، يمنعه الورع من التعصب والهوى.
- أن يكون يَقِظاً غير مغفّل؛ لئلا يغتر بظاهر حال الراوي.
- أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل؛ لئلا يجرح عدلاً، أو يعدّل من يستحق الجرح.

الفرع الثاني: مناهج الأئمة في الجرح والتعديل:

معرفة مناهج الأئمة في الجرح والتعديل مهمّ، ولابد منه أثناء النظر في أقوالهم وأحكامهم على الرواة، وهي على ثلاثة أقسام.

أ- من هو متعنِّتٌ في الجرح متثبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثه. ومن هؤلاء: شعبة بن الحجاج (ت160هـ)، ويحي ابن سعيد القطان (ت198هـ)، ويحي بن معين (ت233هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت277هـ)، والنسائي (ت303هـ).

ب- من هو معتدل في جرحه وتعديله ومنهم: سفيان الثوري (ت161هـ)، وعبد الرحمن بن

---

[1]- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وورديها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1422هـ-2001، ج4، ص656.

[2]- المصدر نفسه :2 ج، 340.

[3]- لخصت هذا المطلب من كتاب (ضوابط الجرح والتعديل)، عبد العزيز بن العبد اللطيف، مرجع سابق.

مهدي (ت 198هـ)، وابن سعد (ت230هـ)، وابن المديني (ت234هـ)، والإمام أحمد (ت241هـ)، والبخاري (ت256هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت264هـ)، وأبو داود (ت275هـ)، وابن عدي (ت365هـ)، والدارقطني (ت385هـ).

جـ- من هو متساهل مثل: أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت261هـ)، وأبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، وابن حبان (ت354هـ)، والدارقطني (ت 385هـ) في بعض الأوقات، وأبي عبد الله الحاكم (ت405هـ)، وأبي بكر البيهقي (ت458هـ).

الفرع الثالث: صور تعارض الجرح والتعديل وضوابطه:

لتعارض الجرح والتعديل صورتان:

أحدهما: تعارض الجرح والتعديل عن الناقد الواحد:

فقد تختلف النّقولات عن الناقد في الراوي الواحد جرحا وتعديلا، ومن أكثر من ورد عنه مثل هذا من الأئمّة يحي بن معين، ومثالها: قوله في (الحسن بن يحي الخشني)، فقد روى ابن أبي مريم عنه أنّه (ثقة)، وروى العباس عنه أنّه (ليس بشيء)[1].

وإذا وقع مثل هذا التعارض فللتعامل معه حالتان هما:

الحالة الأولى:

أن يتبيّن تغيرُ اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوليه. ومن ذلك قول عباس الدُّوري في ترجمة ثواب بن عتبة: ((سمعت يحي يقول: "شيخ صدق" فإن كُنْتُ كتبتُ عن أبي زكريا (يحي بن معين) فيه شيئاً، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله))[2].

والحالة الثانية:

أن لا يتبين تغيُّرُ اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي، فالعمل على الترتيب التالي:

أ. يُطْلبُ الجمع بين القولين إن أمكن:

---

[1]- ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1: 1418هـ، 1997م، ج3، ص168.

[2]- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1: 1399 – 1979، ج4، 272.

كأن يكون التوثيق أو التضعيف نِسْبياً لا مطلقاً، ومثاله: سؤال عثمان الدارمي يحي بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. فقال: "ليس به بأس. قال: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقْبُري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف"[1].

فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو بالنسبة لسعيد المقْبُري وليس تضعيفاً مطلقاً[2].

ب ـ إذا لم يمكن الجمع، طُلِب الترجيح بين القولين بالقرائن:

ومن القرائن: أن يكون بعضُ تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض، فتقدَّم روايةُ الملازم على رواية غيره.

ومنها: كثرة الناقلين لأحد القولين عن الإمام، فيقدّم القول الذي ناقلوه أكثر.

ومنها: كون أحد القولين أصح إسناداً إلى ذلك الإمام من القول الآخر، فيقدّم القول الأصحّ إسنادا. وغيرها من القرائن.

جـ ـ إذا لم توجد قرينة خاصة يرجّح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.

د ـ إذا لم يتيسّر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مرجِّح.

الصورة الثانية: تعارض الجرح والتعديل عن إمامين فأكثر:

فإذا تعارض الجرح المفسّر مع التعديل بصدورهما من إمامين فأكثر، فمذهب الجمهور تقديم الجرح على التعديل مطلقاً.

وقد بيّن عبد العزيز بن العبد اللطيف أنّ هذا هو الأصل وهو: تقديم الجرح المفسر على التّعديل، و ليس ذلك على إطلاقه.

وأمّا إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل، فيقدّم التعديل، وهذا أيضا ليس على إطلاقه؛ فإنّ توثيق الإمام المتساهل لا يُقدّم على جرح الإمام المعتدل.

---

[1]- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق: ص173-174.

[2]- ينظر: فتح المغيث، السخاوي، مصدر سابق: ج2، ص132.

الفرع الرابع: بعض ضوابط قبول الجرح والتعديل:

- هل يقبل الجرح والتعديل، مفسّرين أم مبهمين؟

المراد بتفسير الجرح والتعديل، بيان أسبابهما، والمراد بإبهامهما، عدم بيان الأسباب، وقد اختَلَفَ العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتعديل على خمسة أقوال، وهي:

1. مذهب الجمهور: يُقْبل التعديل مبهماً، ولا يُقْبل الجرح إلّا مفسّراً.
2. القول الثاني: يُقْبل الجرح مبهماً، ولا يُقْبَلُ التعديل إلّا مفسراً.
3. القول الثالث: لا يُقبلان إلّا مفسّرين.
4. القول الرابع: يُقبلان مبهمين.
5. قول الحافظ ابن حجر.

قبول التعديل مبهماً، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

أ- إن كان مَنْ جُرّحَ مجملاً، قد وثّقه أحدٌ من أئمّة هذا الشّأن لم يُقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلّا مفسَّراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلّا بأمر جليّ.

ب- وإن كان مَنْ جُرِحَ جرحاً مبهماً قد خلا عن التعديل قُبِلَ فيه الجرح وإن كان مبهماً إذا صدر من إمام عارف.

المطلب الرابع: التعريف بمفردات العنوان:

الفرع الأول: معنى القرينة والتّرجيح في لغة العرب:

- تعريف القرينة:

لغة: من الاقتران، والمصاحبة؛ قال ابن فارس: "الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ"[1].وَقَرِينَةُ الرَّجُلِ: امْرَأَتُهُ.[2]

قال ابن منظور: وقارَنَ الشيءُ الشيءَ... اقْتَرَن بِهِ وصاحَبَه[3]، والقَرِينُ: المصاحِبُ[4].

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق: ج5، ص76.

[2]- المصدر نفسه: ج5، ص77.

[3]- لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق: ج13، ص336.

[4]- المصدر نفسه ج13، ص336.

– تعريف الترجيح:

لغة: من الثّقل والرّزانة رَجَحَ الميزانُ يَرْجَحُ ويَرْجُحُ ويرجِحُ، رُجْحاناً، أي مالَ. وأَرْجَحْتُ لفلان، ورَجَّحْتُ تَرْجيحاً،[1] قال ابن فارس: "الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ"[2]. وقال ابن منظور: "وأَرْجَحَ الميزانَ أَي أَثقله حَتَّى مَالَ"[3]. "ورَجَحَ الشَّيْءُ يَرْجَحُ إِذَا ثَقُل"[4].

الفرع الثاني: التعريف بقرائن ترجيح التعديل كمركّب اصطلاحا:

استنادًا على ما سبق، يمكن تعريف قرائن ترجيح التعديل بأنّها: "كلّ ما يقترن ويصاحب حكمَ التعديل، فيجعله راجحًا ومقدَّمًا عن حكم التجريح"[5].

*** الفرق بين قرائن التّعديل وقرائن ترجيح التّعديل:**

يكمن الفرق بين قرائن التعديل وقرائن ترجيح التعديل في كون قرائن التعديل تُعنى بالرواة المسكوت عنهم ولم يوجد نصّ للأئمّة يبيّن عدالتهم؛ فهؤلاء قد يستعمل العلماء قرائن يثبتون بها عدالتهم، وذلك بعد سبر مروياتهم وتتبّع أحوالهم، بينما قرائن ترجيح التّعديل فهي تُعنى بالرّواة المختلف فيهم جرحا وتعديلا وقبولا وردًّا، حيث يستعمل العلماء قرائن لترجيح إحدى الكفّتين[6].

[1] – الصحاح، ابن حماد الجوهري، مصدر سابق: ج1، ص364.

[2] – معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق: ج2، ص489.

[3] – لسان العرب، ابن منظور، مصدر سابق: ج2، ص445.

[4] – المصدر نفسه: ج13، ص177.

[5] – هذا التعريف باجتهاد من الباحث.

[6] – هذا التفريق باجتهاد من الباحث بعد نظر وتأمّل في حقيقة الموضوع.

الفصل الأول

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالنّاقد

ويحتوي على خمسة مباحث وهي:

المبحث الأول:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلقة بأهليّة النّاقد للجرح والتّعديل، ومعرفته بالرّاوي.

المبحث الثاني:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بتشدّد النّاقد، وباعثه على الجرح.

المبحث الثالث:

قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد واصطلاحاته، ومراد كلامه ومخالفته غيره.

المبحث الرابع:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بمستَنَد النّاقد.

المبحث الخامس:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بوهم النّاقد، أو وهم ناقل كلامه، أو ضُعف ما نُسِب إليه.

الفصل الأول

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالنّاقد

توطئة

يتكون هذا الفصل من خمسة مباحث، كلها تتحدث عن قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالناقد، فأُولى هذه المباحث يتحدّث عن القرائن المتعلّقة بأهليّته ومعرفته بالرّاوي، وثانيها يتناول القرائن المتعلقة بتشدّده وباعثه على الجرح، أما المبحث الثالث فقد اختص بالقرائن المتعلقة بمنهجه واصطلاحاته، ومراد كلامه ومخالفته غيره، أما الرابع منها فتعلقت قرائنه بالمستند الذي اعتمد عليه الناقد في جرحه وتعديله، ليبقى المبحث الخامس والأخير مخصوصا بقرائن ترجيح التعديل التي لها علاقة بوهم الناقد أو وهم من نقل كلامه أو ضعف ما نسب إليه. وكل مبحث من هذه المباحث يحتوي على مطالب، وكل مطلب يضم العديد من القرائن، حيث تناول كل مبحث جانبا غير الذي تناولته بقية المباحث، فهي وإن كانت كلها متعلقة بالناقد إلا أنها متمايزة فيما بينها.

المبحث الأول:

قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد للجرح والتعديل، ومعرفته بالراوي:

وقد قمت بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأهلية الناقد للجرح والتعديل:

والمراد بأهليّة النّاقد أن يكون أهلا للجرح والتّعديل، وكفؤا للخوض في غمار هذا الشّأن، مستوفيا شرطي العلم والدين، علم بالرجال، ودين يعصم من الهوى.

وقد أشار العلماء إلى أوصاف هذا الصنف من الناس المتأهلين للكلام في الرواة.

قال ابن أبي حاتم (ت 327هـ): "فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال"[1].

وقال النووي (ت 676هـ): "إنما يجوز الجرح لعارف به، مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غِيبة محرمة"[2]. وقال أيضا: "الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه"[3].

وقال الذهبي (ت 748هـ): "والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع"[4].

وقال أيضا: "والكلامُ في الرُّواة يحتاج إلى ورع تامّ، وبَراءة من الهوى والميل، وخِبرة كاملة

---

[1]- الجرح والتعديل، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1: 1271هـ-1952م، ج1، ص10.

[2]- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2: 1392هـ، ج1، ص124.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص125.

[4]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذهبي، مصدر سابق: ج5، ص60، ترجمة: عثمان بن عبد الرحمن الطّرائفي.

بالحديث، وعلله"[1].

كما اشترطوا لمن يقدم على الجرح والتعديل أن يكون عدلا في نفسه، متيقظا، وغير متساهل.

قال ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): "لا يُقبل الجرح والتعديل إلاَّ مِن عدل مُتيقّظ"[2]. وقال أيضا: "وَلْيحذر المتكلم في هذا الفنّ من التّساهل في الجَرح والتّعديل"[3].

وقد رجّح الذهبي –رحمه الله– تعديل العديد من الرواة في كتابه (ميزان الاعتدال) مستنِدا على قرائن تتعلّق بأهليّة النّاقد، وهي أربعة قرائن كالآتي:

القرينة الأولى: علو مرتبة المعدِّل عن مرتبة المجرّح:

قد يرجّح الذهبي التّعديل إذا تبين أن المعدِّل أعلم بالفن وأعلى مرتبة من المجرح ولم تُعَارَض هذه القرينة بقرينة أقوى منها.

ومثالها: في الترجمة رقم: 7449، ترجمة: مُحَمَّد بن حمّاد الظّهراني.

إذ نقل الذهبي قول عبد الحق الإشبيلي فيه فقال: "قال عبد الحق في الأحكام: لا يحتج به، وأخطأ في حديث"[4].

ولم يعتد الذّهبي بهذا الجرح لأن عبد الحق خالف فيه تعديل من هو أعلم منه بالرواة، وهو الدّارقطني وابن أبي حاتم، حيث قال الذهبي في "مُحَمَّد بن حماد الظّهراني": " صدوق إن شاء الله، كبير القدر، قد وثّقه الدّارقطني، وابن أبي حاتم وحسبك"[5].

---

[1] – الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2: 1412هـ، ص82.

[2] – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض،ط1: 1422هـ، ص177.

[3] – المصدر نفسه، ص178.

[4] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق، ج6، ص124.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص124.

القرينة الثانية: نزول مرتبة المجرّح عن مرتبة الراوي:

ومن القرائن لترجيح التّعديل على التجريح التي استند عليها الذهبي كونُ المجرّح أدنى رتبة من الراوي، إذ لا يعتد بتجريح الأقل رتبة لمن هو أوثق منه. سيّما إذا خالف تعديل غيره.

ومثالها: في الترجمة رقم: 341، ترجمة: أحمد بن الحسن بن خيرون، أبو الفضل[1].

رمز إليه الذهبي بالرمز "صح" أي: أنّ العمل على توثيقه. ثم قال فيه: "الثقة الثبت، محدث بغداد، تكلم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج"[2]، وراح الذهبي ينتقد ابن طاهر إلى أن قال واصفا "ابن خيرون": "وهو أوثق من ابن طاهر بكثير، بل هو ثقة مطلقا"[3].

القرينة الثالثة: ضَعْفُ المجرّح:

يرجّح الذهبي التعديل بقرينة ضعف المجرّح نفسِه، فلا يعتد بكلام المجرّح الضعيف المخالف لتعديل من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل.

ومثالها: في الترجمة رقم: 4458، ترجمة: عبد الله بن عطاء الإبراهيمي.

قال فيه الذّهبي: "وثقه يحيى بن مندة، وكذّبه هبة الله السّقطي، ومات كهلا لكن السّقطي تالف"[4].

فالذهبي – هنا– أقرّ توثيقَ ابنِ منده لعبد الله بن عطاء الإبراهيمي، ورجّح تعديله بقرينة ضعف المجرّح هبة الله السقطي.

ومثالها أيضا: في الترجمة رقم: 1، ترجمة: أبان بن إسحاق المدني.

قال فيه الذهبي: "قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك. قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يُسْرِف في الجرح... وجَرَّح خلْقًا بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التّكلُّم فيهم، وهو المتكلَّم فيه"[5].

فردّ الذّهبي تجريح الأزدي لكونه متكلَّمًا فيه وضعيفا وخالف من هو أوثق منه.

---

[1]– ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص227.

[2]– المصدر نفسه: ج1، ص227.

[3]– المصدر نفسه: ج1، ص227.

[4]– المصدر نفسه: ج4، ص147.

[5]– المصدر نفسه: ج1، ص117.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمعرفة الناقد بالراوي:

كلما كانت معرفة النّاقد بالرّاوي أكبر، كان حكمه عليه إلى الصواب أقرب. ومن قرائن ترجيح التّعديل أن يكون المعدِّلُ أكثرَ معرفة بالرَّاوي من المجرّح؛ كأن يكونَ بلديّه، أو صحبته له أطول، أو سبره لمروياته أكثر، أو تأخر وفاته عن وفاة المجرّح، فكلُّ هذا يدلُّ على أنّ المعدِّل أدرى بالراوي من المجرّح وله علمٌ زائد به، ومن هنا يُقدَّم تعديلُه ويُؤخذ بقوله. ومن القرائن المتعلقة بمعرفة الناقد بالراوي ما يلي:

القرينة الأولى: تمام سبر المعدِّل لمرويات الراوي:

فمن قرائن ترجيح التّعديل عند الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) أن يكون المعدِّلُ أكثرَ سبرا لمرويات الرّاوي من المجرّح.

ومثالها: في الترجمة رقم: 4510، ترجمة: عبد الله بن فرُّوخ.

نقل فيه الذهبي عن أبي حاتم أنه مجهول، ثم قال: "وما ذكر أبو حاتم له إلّا راويا واحدا، وهو مبارك بن أبي حمزة الزبيدي"[1]. في المقابل أشار الذهبي إليه بالرمز (صح) وقال: "بل صدوق مشهور، حدّث عنه جماعة. وثّقه العجلي... وفروخ أبوه من موالي عائشة"[2].

فالذّهبي مع هذا الرّاوي كأنّه يبيّن أنّ أبا حاتم لم يَخبُر حال الرجل، وأنّ من سبر حال هذا الرجل يُرجِّح تعديلَه.

القرينة الثانية: أن يكون الراوي من شيوخ المعدِّل:

أن يكون النَّاقدُ المعدِّلُ قد تتلْمَذَ على الرّاوي؛ فيقدَّم قولُه على كلام المجرّح لكونه أعلمَ بشيخه، وأكثرَ دراية به من غيره.

ومثالها: في الترجمة رقم: 6481، ترجمة: عمرو بن يحيى بن عمارة.

قال الذّهبي: "وقال يحيى بن معين: ليس بقوي، صويلح"[3]. في حين نجد الذهبي يقول: "عمرو بن يحيى بن عمارة من شيوخ مالك. وثّقوه[4]. وقال في موضع: "وعمرو ثقة"[5].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص160.

[2] – المصدر نفسه: ج4، ص160.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص352.

[4] – كلمة (وثّقوه) يُفهَم منها: أنّه وثّقه مالك وغيره، ومالك إذا روى إنّما يروي عن ثقة.

[5] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص352.

فلم يعتد الذهبي بقول ابن معين وهو جرْح مُبْهَم، واعتبرَ توثيقَ مالك لكونه تلميذًا لعمرٍو؛ فهو أعلم بشيخه.

ومثالها أيضا: في الترجمة رقم: 8343، ترجمة: مُحَمَّد بن أبي يعقوب الكرماني.

نقل فيه الذّهبيُّ قولَ أبي حاتم: "مجهول"[1]. وأشار إليه بالرَّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. ثم قال: "بل هو صدوق مشهور، من شيوخ البخاري"[2].

فرجّح الذّهبي تعديلَ الكرماني لكونه من شيوخ البخاريّ في الصحيح.

القرينة الثالثة: الجرح بعدم معرفة الراوي:

قد يجرّح النَّاقدُ الرَّاويَ بقوله: "لا أعرفه" قاصدا بذلك أن ليست له معرفة به ولا بمروياته، في المقابل نجد الرّاوي معروف العدالة عند من يُعتمَد قولُه في الجرح والتَّعديل، وفي هذه الحال يرجَّح التّعديل ولا يُعتدُّ بقولِ المجرّح.

ومثالها في الترجمة رقم: 8868، ترجمة: موسى بن داود صاحب اللؤلؤ.

قال الذَّهبيُّ فيه: "وثّقه ابنُ معين. وقال أبو حاتم: لا أعرفه"[3].

ثمّ رجّح الذّهبي توثيقَ ابنِ معين فقال: "وما ضرَّهُ عدمُ معرفةِ أبي حاتم له، مع توثيق مثل يحيى له"[4].

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص373.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص373.

3 – المصدر نفسه: ج6، ص541.

4 – المصدر نفسه: ج6، ص541.

المبحث الثاني:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بتشدّد النّاقد، وباعثه على الجرح

ويتضمّن هذا المبحث مطلبين، أحدهما يحتوي على القرائن المتعلقة بالتشدّد، والآخر يشمل القرائن المتعلّقة بباعث النّاقد على الجرح، والمطلبان هما:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بتشدده:

والتشدّد هنا يشمل تشدد المجرّح والمعدِّل على حدّ سواء؛ إلّا أنّ تشدّد المجرّح يقتضي ردّ تجريحه، وتشدّد المعدِّل يقتضي تقديم تعديله في الغالب، ويحتوي هذا المطلب على ثلاث قرائن وهي:

القرينة الأولى: شهرة المجرح بالتشدد:

المتكلّمون في الرّجال ثلاثة أصناف متشددون ومعتدلون ومتساهلون، والمتشددون هم المعنيون هنا، فلا يُعتدُّ بتجريحهم المخالف لتعديل الأئمّة النّقّاد إلّا أن يكون الجرح مفسَّرا ومؤثِّرا. وممّن عرف بالتشدد في كلامه في الرجال: يحي بن سعيد القطان، وسعد بن إبراهيم الزهري –في أهل المدينة– وشعبة بن الحجاج، وعفان بن مسلم الصفار، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حبان في المجروحين، والأزدي، وابن حزم، وأهل حران.

وقد اعتبر الذّهبي هذه القرينة في كتابه (ميزان الاعتدال)، حيث رجّح تعديل العديد من الرواة بقرينة تشدد المجرّح.

ومثالها: في الترجمة رقم: 1025، ترجمة: أفلح بن سعيد المدني القبائي.

رمز إليه الذهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "صدوق... وثقه ابن معين"[1].

وقال ابن حبان: "يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال"[2].

1- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص440-441.

2- المصدر نفسه: ج1، ص441.

تعقبه الذهبي وقال: "ابن حبان ربما قَصَبَ الثّقةَ حتّى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه"[1].

فرجح الذّهبي توثيق (أفلح) لكون ابن حبان مشهورًا بتشدّده في الجرح.

القرينة الثانية: تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه:

ومثالها في الترجمة رقم: 348، ترجمة: أحمد بن الحسين أبو زرعة الرازي الصغير الملقب بـ (الجَوَّالَة).

قال الذهبي: "صدوق، ومن تكلم فيه تعنّت بأنه يكثر من رواية المناكير في تواليفه"[2].

فردّ الذهبي هذا الجرح لوجود تشدّد فيه. وبين هذه القرينة والتي قبلها فرق، فهذه القرينة يشترك فيها النّاقد المتشدّد والنّاقد المعتدل، بينما القرينة السّابقة تختصّ بالمتشدّد.

القرينة الثالثة: شهرة المعدّل بالتشدد:

ومن قرائن ترجيح التّعديل التي اعتمدها الذّهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) كونُ المعدِّل متشدّدًا في التّعديل، فتعديله للرّاوي دليل على ضبط الرّاوي وإتقانه.

ومثالها: الترجمة رقم: 4906، ترجمة: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني.

قال أبو حاتم: لا يحتج به[3]. قال الذهبي: "صالح الحديث، وقد وُثِّق، وحدَّث عنه يحي ابن سعيد مع تعنّته في الرّجال"[4].

فلم يعتد الذّهبي بتجريح أبي حاتم، واعتبر رواية يحي بن سعيد القطّان عنه، مع شهرة يحي بالتشدّد، قرينة من قرائن ترجيح التّعديل.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح:

قد يجرح الناقد أحيانا الراوي، ويكون باعثه على الجرح شيء في النفس، وحظّ من حظوظها كتنافس أو تشاحن أو حسد أو اختلاف عقيدة وأمثال ذلك مما لا يعتد الجرح به، وهذا عادة ما يقع بين الأقران.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص441.

[2] – المصدر نفسه: ج1، ص228.

[3] – المصدر نفسه: ج4، ص296.

[4] – المصدر نفسه: ج4، ص296.

وقد بوّب ابن عبد البر (ت463هـ) في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، فقال: " بَابُ حُكْمِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ"[1]. ثم قال: "قَدْ غَلَطَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَضَلَّتْ فِيهِ نَابِتَةٌ جَاهِلَةٌ لَا تَدْرِي مَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ مَن صَحَّتْ عَدَالَتُهُ وَثَبَتَتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ، وَبَانَتْ ثِقَتُهُ وَبِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا جَرْحَتُهُ عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ، وَالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمُعَايَنَةِ لِذَلِكَ بِمَا يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ فِيمَا قَالَهُ لِبَرَاءَتِهِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْمُنَافَسَةِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ ذَلَكَ كُلِّهِ، فَذَلَكَ كُلُّهُ يُوجِبُ قَبُولَ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَتُهُ وَلَا عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ وَلَا صَحَّتْ لِعَدَمِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ رِوَايَتُهُ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَيُجْتَهَدُ فِي قَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤَدِّي النَّظَرُ إِلَيْهِ"[2].

وقال ابن حجر العسقلاني: " وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد"[3]. إلى أن قال: "ويلحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا، وَغيره فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمّل"[4].

وقال الذهبي: "لَسْنَا نَدَّعِي فِي أَئِمَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ العِصْمَةَ مِنَ الغَلَطِ النَّادِرِ، وَلاَ مِنَ الكَلاَمِ بنَفَسٍ حَادٍّ فِيْمَنْ بَيْنَهُم وَبَيْنَهُ شَحنَاءُ وَإِحْنَةٌ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ كَثِيْراً مِنْ كَلاَمِ الأَقْرَانِ بَعْضِهِم فِي بَعْضٍ مُهدَرٌ، لاَ عِبْرَةَ بِهِ، وَلاَ سِيَّمَا إِذَا وَثَّقَ الرَّجُلَ جَمَاعَةٌ يَلُوحُ عَلَى قَوْلِهُمُ الإِنصَافُ"[5].

وقال أيضا: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم

1- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1: 1414هـ - 1994م،ج2، ص1087.

2- المصدر نفسه: ج2، ص1093.

3- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مصدر سابق: ج1، ص212.

4- المصدر نفسه: ج1، ص212.

5- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج7، ص40-41.

أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم"[1].

وقال: "كَلاَمُ الأَقْرَانِ إِذَا تَبَرْهَنَ لَنَا أَنَّهُ بِهَوَىً وَعَصَبِيَّةٍ، لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، بَلْ يُطْوَى، وَلاَ يُرْوَى"[2]. وقال: "كَلاَمُ الأَقْرَانِ بَعْضُهُم فِي بَعْضٍ يُحتَمَلُ، وَطَيُّهُ أَوْلَى مِنْ بَثِّهِ، إِلاَّ أَنْ يَتَّفِقَ المتَعَاصِرُوْنَ عَلَى جَرْحِ شَيْخٍ، فَيُعْتَمَدُ قَوْلُهُم وَاللهُ أَعْلَمُ"[3].

وقال: "كثير من كَلَام الأقران بَعضهم فِي بعض يَنْبَغِي أَن يطوى وَلَا يرْوى ويطرح وَلَا يَجْعَل طَعنا ويعامل الرجل بِالْعَدْلِ والقسط"[4].

وقد اشتمل هذا المطلب على أربعة قرائن وهي:

القرينة الأولى: بدعة المجرّح:

ومثالها: ترجمة رقم: 513، ترجمة: أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح) أي أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "الحافظ الثقة".

ثم قال: "ذكره ابن عدي فأساء، فإنّه ما أبدى شيئاً غير أنّ ابن عقدة روى عن ابن خراش، وفيهما رفض وبدعة، قال: إنّ ابن الفرات يكذب عمدا"[5].

وقد تعقب الذهبي هذا القول بقوله: "هَذَا غلو وتحامل"[6]، ثم قال: " وقَالَ ابْن عدي لَا أعرف لَهُ-أي ابن الفرات- رِوَايَة مُنكرَة... فبطل قول ابن خراش"[7].

فنجد في هذه الترجمة أنّ مما اعتمده الذهبي في ترجيح التعديل كون المجرّح صاحب بدعة.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص251.

[2] – سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج10، ص92.

[3] – المصدر نفسه: ج11، ص432.

[4] – الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مُحَمَّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان، ط1: 1412هـ - 1992م، ص24.

[5] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص52.

[6] – المغني في الضعفاء، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ص52.

[7] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص271.

القرينة الثانية: اختلاف عقيدة المجرح عن الراوي:

ومثالها: الترجمة رقم: 7219، ترجمة: مُحَمَّد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، أبو عبد الله العبدي الأصبهاني.

قال فيه الذهبي: "الحافظ الجوال، صاحب التصانيف، كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم، أقذع الحافظ أبو نعيم[1] في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه، واتهمه، فلم يُلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم، وأسرف أيضا"[2]. إلى أن قال الذهبي: "البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد"[3].

فبيّن الذهبيُّ أنّ من قرائن ردّ قول المجرّح وترجيح التّعديل، أن يكون الجرح ناتجًا عن اختلاف في العقائد.

القرينة الثالثة: خصومة المجرح للراوي:

ومثالها: الترجمة رقم: 4306، ترجمة: عبد الله بن ذكوان أبو الزناد.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح)، وقال فيه: "الإمام الثبت"[4].

ثم نقل فيه أقوال المعدلين فقال:

"قال ابن معين وغيره: "ثقة حجة"[5]. وروى حرب، عن أحمد بن حنبل، قال: "كان سفيان يسمى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث"[6]. "وقال ابن المديني: "لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من الزهري، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد، وبكير بن الأشج"[7]. وقال أبو حاتم: "ثقة فقيه حجّة صاحب سنّة"[8]. وقال البخاري: "أصحّ أحاديث أبي هريرة، أبو الزّناد

[1] – هو: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، صاحب كتاب (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء).

[2] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص66.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص67.

[4] – المصدر نفسه: ج4، ص94.

[5] – المصدر نفسه: ج4، ص94.

[6] – المصدر نفسه: ج4، ص94.

[7] – المصدر نفسه: ج4، ص94.

[8] – المصدر نفسه: ج4، ص94.

عن الأعرج، عنه"[1]. وقال أبو يوسف، عن أبي حنيفة: "قدمت المدينة، فأتيت أبا الزناد، فإذا النّاس على ربيعة، وإذا أبو الزناد أفقه الرجلين"[2].

ومع كل هذه الأقوال نقل الذّهبي تجريح ربيعة له فقال: "وقال ربيعة فيه: ليس بثقة ولا رضى"[3].

ولم يعتد الذهبي بقول ربيعة هذا فقال: "لا يسمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة"[4].

من هنا يتبين أنّ من قرائن ترجيح التّعديل التي اعتمدها الذهبي خصومة المجرّح للراوي.

القرينة الرابعة: مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما:

ومثالها: الترجمة رقم: 7129، ترجمة: مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري

قال فيه الذهبي: "نسب إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلى الكذب"[5]. وقال فيه: فيه: "الحافظ العلامة... صاحب التصانيف، عدل صادق فيما علمت"[6]، ثم قال: "وأما العقيلي فكلامه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض"[7].

فرجّح الذّهبي التّعديل لكون الجرح من قبيل المشاحنة والتّنافس بين الأقران.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص94.
[2] – المصدر نفسه: ج4، ص95.
[3] – المصدر نفسه: ج4، ص95.
[4] – المصدر نفسه: ج4، ص95.
[5] – المصدر نفسه: ج6، ص39.
[6] – المصدر نفسه: ج6، ص38.
[7] – المصدر نفسه: ج6، ص39.

المبحث الثالث:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بمنهج النّاقد واصطلاحاته، ومراد كلامه ومخالفته غيره.

وقد احتوى هذا المبحث على مطلبين اثنين، وهما:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهج الناقد واصطلاحاته:

ويشتمل على فرعين:

الفرع الأول: القرائن المتعلقة بمنهج الناقد:

قد يرسم الناقد منهجا خاصا به، يعامل به بعض الرواة قبولا وردّا، وقد يكون ذلك المنهج لا يخضع لقوانين الجرح والتعديل فلا يعتمد العلماء جرحه في هذه الحال، وذلك كعدم رواية الإمام أحمد عمّن أجاب في المحنة خوفا.

القرينة الأولى: تركه الرواية عمّن أجاب في المحنة خوفًا:

ومثالها: الترجمة رقم: 5230، ترجمة: عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "له رحلة واعتناء بالعلم، وحدّث عنه مسلم في صحيحه... وثّقه النسائي، وأبو داود، وغيرهما... وكان من العبّاد الثقات"[1].

ثم قال: "وكان ممن امتحن في خلق القرآن، فأجاب وخاف"[2].

فقال سعيد بن عمرو: "سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب"[3].

وتعقب الذّهبي هذا الكلام فقال: "هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟"[4].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص403.

[2] – المصدر نفسه: ج4، ص403.

[3] – المصدر نفسه: ج4، ص403.

[4] – المصدر نفسه: ج4، ص403.

يتبيّن مما سبق أنّ الذّهبي لم يعتد بصنيع الإمام أحمد، ولم يعتبر تركه الرواية عن أبي نصر التمار لأجل الإجابة في المحنة تجريحا.

الفرع الثاني: القرائن المتعلقة باصطلاحات الناقد:

قد يعمد الناقد إلى بعض مصطلحات الجرح المطلق، فيطلقها على التوثيق أو على أمر آخر غير الجرح، فتكون هذه الاستعمالات قرائن لا تقتضي الجرح المطلق، ولم يقع مثل هذه الإطلاقات إلّا نادرا، ومن ذلك:

القرينة الأولى: إطلاق: (الكذب) على غير الراوي:

ومثالها الترجمة رقم: 7594، ترجمة: مُحَمَّد بن سعد كاتب الواقدي.

قال الذهبي: "صدوق، قاله أبو حاتم وغيره. وقال مصعب الزبيري لابن معين: يا أبا زكريا، حدثنا مُحَمَّد بن سعد الكاتب بكذا وكذا، فقال: كذب"[1].

ثم تعقب هذا الكلام بقوله: "هذه لفظة ظاهرها عائد إلى الشيء المحكى، ويحتمل أن يقصد بها ابن سعد، لكن ثبت أنه صدوق"[2].

فممّا رجّح به الذّهبي تعديل الرّاوي احتمال إطلاق (الكذب) على غير الراوي.

القرينة الثانية: استعمال لفظ: (الترك) في غير المعنى الاصطلاحي:

ومثالها: الترجمة رقم: 5646، ترجمة: عطاء بن أبي رباح.

قال فيه الذهبي: "عطاء بن أبي رباح، سيد التابعين علما وعملا وإتقانا في زمانه بمكة، روى عن عائشة، وأبي هريرة، والكبار، وعاش تسعين سنة أو أزيد، وكان حجّة إماما كبير الشأن، أخذ عنه أبو حنيفة وقال: ما رأيت مثله. وقال ابن جريج، عن عطاء: إن الرجل ليحدثني بالحديث فأنصت له كأني ما سمعته وقد سمعته قبل أن يولد"[3].

ثمّ نقل الذّهبي فيه قول علي بن المديني: "كان عطاء بآخرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد"[4].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص163.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص163.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص89-90.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص90.

وتعقّبه بقوله: "لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلّا فعطاء ثبت رضيّ"[1].

فبيّن الذّهبي أنّ من قرائن ترجيح التّعديل استعمال لفظ (الترك) في غير معناه الاصطلاحي.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمراد النّاقد ومخالفته غيره:

ويحتوي على فرعين، وهما:

الفرع الأول: القرائن المتعلقة بمراد الناقد:

القرينة الأولى: أن يُريد بالجرح راو آخر:

ومثالها: الترجمة رقم: 6234، ترجمة: عمر بن نافع مولى ابن عمر.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح) أي: أنّ العمل على توثيقه، ثم قال فيه الذهبي: "ثقة صدوق مخرج في الصحاح"[2]. وقال: "وثقه النسائي، وقال أحمد: هو أوثق إخوته"[3].

ثم قال الذهبي: "وذكره ابن عدي فروى عن ابن حماد، عن عباس الدوري، عن يحيى، قال: عمر ابن نافع ليس حديثه بشيء"[4].

وتعقب الذهبي هذا الكلام بقوله: "فوهم ابن عدي، فإنّ ذا آخر"[5].

وإذا تقرر وهم ابن عدي بطلت نسبة الجرح ليحيى بن معين، وممّا يعضد ذلك قول ابن عدي في موضع: "حدثنا ابن أبي بكر، حدثنا عباس، سمعت يحيى يقول: عمر بن نافع ليس به بأس"[6].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص90.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص273.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص273.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص273.

[5] – المصدر نفسه: ج5، ص273.

[6] – المصدر نفسه: ج5، ص273.

القرينة الثانية: أن يكون مازحًا بكلامه في الراوي:

ومثالها: في الترجمة رقم: 5684، ترجمة: عفان بن مسلم الصفار.

قال فيه الذهبي: "الحافظ الثبت الذي يقول فيه يحي القطان – وما أدراك ما يحي القطان –: "إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني"[1].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: "ما رأيت أحدا أحسن حديثاً عن شعبة من عفان"[2]. وعن الفلّاس أن رجلا جعل لعفان ألفي دينار على أن يعدّل رجلا، فأبى"[3]. وقال ابن ديزيل: "لما دعي عفان للمحنة كنت معه، فعرض عليه أن يقول – يعني بخلق القرآن – فامتنع، فقيل: يحبس عطاؤك – وكان يعطى في الشهر ألفا –، فقال: ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ الذّاريات «22». قال: فدقّ عليه رجل شبّهته بزيّات فأحضر له ألف درهم، وقال له: ثبّتك الله كما ثبّتّ الدين. وهذه لك في كل شهر"[4].

وقال ابن معين فيما سمعه منه يعقوب الفسوي: "أصحاب الحديث خمسة: مالك، وابن جريج، وسفيان، وشعبة، وعفان"[5]. وقال أبو حاتم: "عفان ثقة متقن متين"[6].

ومع كلّ أقوال هؤلاء الأئمّة فقد نقل الذّهبي قول جعفر بن مُحَمَّد الصائغ: "اجتمع عفان، وابن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعّفون في ثلاثة: علي في حماد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر في شريك، فقال علي: وعفان في شعبة"[7].

وقد تعقب الذهبي هذه الطريفة بقوله: "هذا منهم على وجه المباسطة، لأنّ هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين"[8].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص102.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص103.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص103.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص103.

[5] – المصدر نفسه: ج5، ص104.

[6] – المصدر نفسه: ج5، ص104.

[7] – المصدر نفسه: ج5، ص103.

[8] – المصدر نفسه: ج5، ص103.

فبيّن الذّهبي أنّ الكلام إذا كان على وجه المباسطة والمزاح لا يحمل على الجرح الحقيقي، كيف وقد ذُكِر عفان عند ابن المديني مرّة، فقال: "كيف أذكر رجلا يشكّ في حرف، فيضرب على خمسة أسطر!"[1].

وسئل أحمد، من تابع عفان على كذا؟ فقال: "وعفان يحتاج إلى متابع!"[2].

الفرع الثّاني: القرائن المتعلقة بمخالفة الناقد غيره:

القرينة الأولى: شذوذ تجريحه لمشهور العدالة والصدق:

ومثالها: الترجمة رقم: 9228، ترجمة: هشام بن حسان أبو عبد القردوسي البصري.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "ثقة، إمام كبير الشأن"[3]. وقال عثمان بن سعيد: "سألت يحي عن هشام فوثقه"[4]. وقال ابن عدي في هشام: "أحاديثه مستقيمة، ولم أر في حديثه منكرا، وهو صدوق"[5]. وقال ابن المديني: "كان أصحابنا يثبتون هشام بن حسان"[6]. وقال الفلّاس: "كان هشام من البكائين"[7].

ومع هذه الأقوال نقل الذّهبي قول شعبة فيه فقال: "وقال يحي بن آدم: حدثنا أبو شهاب، قال لي شعبة: عليك بحجاج ومُحَمَّد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالد وهشام"[8].

فتعقبه الذّهبي وقال: "هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلّة من عالم، فإن خالدا الحذاء، وهشام بن حسان ثقتان ثبتان"[9].

فعدّ الذهبي تجريح شعبة لهشام بن حسان شذوذًا منه، وهشام ثقة مشهور العدالة والصدق.

---

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص 103.

[2]- المصدر نفسه: ج5، ص104.

[3]- المصدر نفسه: ج7، ص78.

[4]- المصدر نفسه: ج7، ص79.

[5]- المصدر نفسه: ج7، ص79.

[6]- المصدر نفسه: ج7، ص79.

[7]- المصدر نفسه: ج7، ص79.

[8]- المصدر نفسه: ج7، ص78.

[9]- المصدر نفسه: ج7، ص78.

القرينة الثانية: مخالفة المتشدد للأعلم بالرواة بلا حجة معتبرة:

ومثالها: الترجمة رقم: 5737، ترجمة: العلاء بن زهير الأزدي:

قال الذهبي: "وثقه يحي بن معين"[1]. وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به، فيما لم يوافق الثقات"[2].

وتعقّب الذّهبي كلام ابن حبان فقال: "العبرة بتوثيق يحي"[3].

فابن حبان من المتشددين في الجرح، وخالف من هو أعلم منه بالرواة، فلم يعتد الذهبي بتجريحه.

القرينة الثالثة: مخالفة المجرح الضعيف للمعتمد عليهم في الجرح والتعديل[4]:

ومثالها: الترجمة رقم: 6774، ترجمة: فضيل بن عياض.

قال فيه الذّهبي: "الزاهد، شيخ الحرم وأحد الأثبات، مجمع على ثقته وجلالته، ولا عبرة بما رواه أحمد ابن أبي خيثمة، قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض، لأنّه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان ﷺ. فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرّح، وهو هالك. روى الفضيل رحمه الله ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام، والسّلام"[5].

فلم ينهض قولُ قطبة لكونه ضعيفا، وخالف المعتمَد عليهم في الجرح والتعديل.

القرينة الرابعة: تأخر المجرح وكثرة تفرده ومخالفته لمن هو أعلم منه بالفنّ:

اشتهر عدد من النقاد المتأخرين بالتفرد والمخالفة لمن هو أعلم منهم بالفنّ، فلا عبرة بتجريحهم في هذه الحال، وأمثال هؤلاء: ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، وابن أحمد

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص124.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص124.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص124.

[4] – ومن أمثلة هذه القرينة: التراجم الآتية: 1، 874، 6074، 6215.

[5] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص439.

السّاجي (ت507هـ)، وعبد الحق الإشبيلي (ت581هـ)، وابن القطان الفاسي (ت628هـ)[1].

ومثال هذه القرينة في الترجمة رقم: 8670، ترجمة: معقل بن عبيد الله الجزري.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه.

ونقل الذهبي فيه ما يلي:

قال أحمد: "صالح الحديث"، ومرة قال: "ثقة"[2]. ولابن معين فيه قولان: أحدهما ضعيف. وقال مرة: " ليس به بأس"، ومرة قال:" ثقة"[3]. وقال النسائي: "ليس به بأس"[4]. وسرد له ابن عدي أحاديث، وقال: "هو حسن الحديث، لم أجد في حديثه منكرا"[5]. وله في مسلم، عن أبي الزبير: سألت جابرا عن ثمن السِّنَّور (الحديث)[6].

ومع سرد الذّهبي لهذه الأقوال نقل تجريح ابن القطان فقال: "وقال أبو الحسن بن القطان: معقل عندهم مستضعف، كذا قال"[7]. ثم تعقبه بقوله: "بل هو عند الأكثرين صدوق لا بأس به"[8].

فلم يعتد الذهبيُّ بتجريح ابن القطان؛ لمخالفته من هو أعلم منه بالفنّ، زيادة على تأخره، فهو من علماء القرن السابع.

---

[1] – أخذت هذه الفائدة من كتاب (قرائن ترجيح التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية)، عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللّحيدان، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1: 1430هـ-2009م، ص200.

[2] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص471.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص471.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص471.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص472.

[6] – المصدر نفسه: ج6، ص471

[7] – المصدر نفسه: ج6، ص471.

[8] – المصدر نفسه: ج6، ص471.

المبحث الرابع:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بمستند النّاقد.

والمقصود بالقرائن المتعلّقة بمستند النّاقد هو أن يستند المجرّح في جرحه على ما لا يقدح أو أن يفسّر الجرح بما لا يضر، وقد ضمّ هذا المبحث العديد من القرائن وهي كالآتي:

القرينة الأولى: تفسير الجرح بأمر لا يمكن الإحاطة به، والراوي معروف الصدق والعدالة:

ومثالها: الترجمة رقم 7203، ترجمة: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المخرمي مولاهم المدني.

قال فيه الذّهبي: "أحد الأئمّة الأعلام... وثّقه غير واحد... وهو صالح الحديث"[1].

وقال أحمد بن حنبل: "هو حسن الحديث"[2]. وقال ابن معين: "ثقة، وليس بحجة"[3]. وقال علي بن المديني: "حديثه عندي صحيح"[4]. وقال يحي بن كثير وغيره: سمعنا شعبة يقول: "ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"[5]. وقال شعبة أيضا: "هو صدوق"[6]. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ابن إسحاق ثقة"[7]. وقال يعقوب بن شيبة: "سألت يحي بن معين كيف ابن إسحاق؟ قال: "ليس بذاك". قلت: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، وكان صدوقا"[8].

ثمّ ذكر الذّهبي تجريح هشام بن عروة له فقال: "قال أبو قلابة الرقاشي، حدثني أبو داود سليمان بن داود، قال: قال يحي القطان: أشهد أن مُحَمَّد بن إسحاق كذاب. قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس. فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: وما

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص56-57.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[6] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[7] – المصدر نفسه: ج6، ص62.

[8] – المصدر نفسه: ج6، ص60.

يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدخِلَتْ عليّ وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتّى لقيت الله تعالى"[1].

فتعقّب الذّهبي هذه الحكاية وقال: "وما يدري هشام بن عروة؟ فلعلّه سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبيّ، أو دخل عليها فحدّثته من وراء حجاب، فأيّ شيء في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت"[2]. ثمّ قال: "أفبمثل هذا يُعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم. هذا مردود"[3].

واسترسل الذّهبي في إبطال قول هشام فقال: "ثمّ قد روى عنها مُحَمَّد بن سوقة، ولها رواية عن أم سلمة وجدتها أسماء، ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بيّن، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنّها أكبر من هشام بثلاثة عشرة سنة، ولعلّها ما زفّت إليه إلّا وقد قاربت بضعًا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر. والحكاية فقد رواها عن أبي قلابة أبو بشر الدولابي، ومُحَمَّد بن جعفر بن يزيد، وعنهما ابن عدي، وغيره"[4].

وقال يعقوب بن شيبة: "سألت ابن المديني عن ابن إسحاق، قال: حديثه عندي صحيح، قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرف، وأيّ شيء حدث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ قال: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وإن حديثه ليتبين فيه الصدق، يروي مرة: حدثني أبو الزناد، ومرة: ذكر أبو الزناد، ويقول: حدثني الحسن بن دينار، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب، في سلف وبيع، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب"[5].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص58-59.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص58.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص59.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص59.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص62.

وقد خلص الذّهبي فيه بخلاصة فقال: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإنّ في حفظه شيئا. وقد احتج به أئمّة، فالله أعلم"[1].

القرينة الثانية: تفسير الجرح بالرّواية عن كل أحد:

ومثالها: الترجمة رقم 9725، ترجمة: يزيد بن عبد الله بن الهادي.

قال فيه الذّهبي: "من ثقات التّابعين وعلمائهم. لم أذكره إلّا لأنّ أبا عبد الله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ فلم يأت بشيء أكثر من قول ابن معين: يروي عن كل أحد، وما هذا بجرح فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة"[2].

فردّ الذّهبي تفسير الجرح بالرواية عن كلّ أحد، ولم يعتبره ممّا يقدح في الرّاوي.

القرينة الثالثة: تفسير الجرح بسماع صوت تطريب من بيت الراوي:

ومثالها: الترجمة رقم 8813، ترجمة: المنهال بن عمرو الكوفي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ثمّ قال: "ولا يحفظ له سماع من الصحابة، وإنّما روايته عن التّابعين الكبار"[3]. قال ابن معين: "المنهال ثقة"[4]. وقال أحمد العجلي: "كوفي ثقة"[5].

روى عنه شعبة ثمّ ترك الرواية عنه فيما قيل، لأنه سمع من بيته صوت غناء[6].

قال الذّهبي: "وهذا لا يوجب غمز الشيخ"[7].

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص62.

[2] – المصدر نفسه: ج7، ص250.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص527.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص527.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص527.

[6] – المصدر نفسه: ج6، ص527.

[7] – المصدر نفسه: ج6، ص527.

القرينة الرابعة: تفسير الجرح بتكلف علة في متن حديث للراوي:

ومثالها: الترجمة رقم 3034، ترجمة: زيد بن وهب.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "من أجلة التابعين وثقاتهم. ومتفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال – في تاريخه: في حديثه خلل كثير، ولم يصب الفسوي، ثم إنه ساق من روايته قول عمر: يا حذيفة، بالله أنا من المنافقين؟ قال: وهذا محال، أخاف أن يكون كذبا، قال: ومما يستدل به على ضعف حديثه روايته عن حذيفة: إن خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان. ومن خلل روايته قوله: حدثنا –والله– أبو ذر بالربذة، قال: كنت مع النبي ﷺ فاستقبلنا أحد (الحديث)"[1].

ثمّ قال الذّهبي: "فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سُبق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثير من السنن الثابتة بالوهم الفاسد، ولا نفتح علينا في زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال، فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود، حديث الصادق المصدوق وزيد سيد جليل القدر، هاجر إلى النبي ﷺ، فقبض وزيد في الطريق. وروى عن عمر وعثمان وعلي والسابقين. وحدّث عنه خلق. ووثقه ابن معين وغيره حتى أنّ الأعمش قال: إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه"[2].

فاعتبر الذّهبي صنيع الفسوي هذا وتعليله الأحاديث بهذه الطريقة فيها تكلّف، وعليه فلا ينبغي تجريح الرّاوي لهذا السّبب.

القرينة الخامسة: تفسير الجرح بالقراءة وهو نائم:

ومثالها: الترجمة رقم 99، ترجمة: إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق البغدادي.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "الحافظ... أحد الأعلام"[3]

وقال الخطيب: "كان ثقة ثبتا مكثرا، صنف المسند"[4]، وقال أبو العباس البراثي: قال

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج3، ص158.

[2] – المصدر نفسه: ج3، ص158.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص154-155.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص155.

أحمد بن حنبل: "هو كثير الكتاب اكتبوا عنه"[1]. وقال النسائي: "ثقة"[2]. وكان والد إبراهيم من ذوي الأموال، قال جعفر الفربابي: سمعت إبراهيم الهروي يقول: "حج سعيد الجوهري، فحمل معه أربعمائة رجل سوى حشمه، وكان فيهم إسماعيل ابن عياش وهشيم وكنت أنا معهم"[3].

وقال أبو نعيم بن عدي: "حدثنا عبد الرحمن بن يوسف: سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد الجوهري عند أبي نعيم يقرأ وهو نائم، وكان حجاج يقع فيه"[4].

تعقّب الذّهبي هذا الكلام بقوله: "لا عبرة بهذا، وإبراهيم حجّة بلا ريب"[5].

القرينة السادسة: وصف الراوي بما لا يقتضي الجرح:

ومثالها: الترجمة رقم 1693، ترجمة: حبيب بن أبي ثابت:

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، وقال فيه: "من ثقات التابعين... وثّقه يحي بن معين، وجماعة. واحتجّ به كل من أفراد الصّحاح بلا تردّد"[6].

ثمّ قال: "تكلم فيه ابن عون... وغاية ما قال فيه: كان أعور، وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه لما ذكرته"[7].

فالوصف الذي أطلقه ابن عون ليس جرحا للرّاوي.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص155.
[2] – المصدر نفسه: ج1، ص155.
[3] – المصدر نفسه: ج1، ص155.
[4] – المصدر نفسه: ج1، ص155.
[5] – المصدر نفسه: ج1، ص155.
[6] – المصدر نفسه: ج2، ص189.
[7] – المصدر نفسه: ج2، ص189.

القرينة السابعة: تفسير الجرح بما يُؤثر في تحمل التلاميذ:

ومثالها: الترجمة رقم 821، ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي الكوفي.

قال أحمد بن حنبل: "ثقة، وجعل يعجب من حفظه"[1]، وقال أيضا: "كان ثبتا"[2]. وقال أبو حاتم: "صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق"[3]. وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه[4]. وقال ابن عدي: "هو ممن يحتجّ به"[5]. وأمّا ابن مهدي فقال: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثّوري"[6]. وقال النّسائي: "ليس به بأس"[7]. وقال يعقوب بن شيبة: "صالح الحديث، في حديثه لين"[8]. وقال فيه الذّهبي: "أحد الاعلام"[9]، وقال أيضًا: "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثّبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعّفه". وقال في موضع: "وكان إسرائيل مع حفظه وعلمه صالحا خاشعا لله كبير القدر"[10].

ومع هذه الأقوال نقل حكاية بها مغمز لإسرائيل وهي: قال عباس: "حدثنا حجين بن المثنى: قدم إسرائيل بغداد، فاجتمع الناس عليه، فأقعد فوق موضع مرتفع، فقام رجل معه دفتر، فجعل يسأله منه ولا ينظر فيه، فلما قام إسرائيل قعد الرجل فأملاه على الناس"[11].

وتعقّب الذّهبي هذه القصّة فقال: "هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصّورة، لا على ضعف إسرائيل في نفسه"[12].

فبيّن الذّهبي أنّ هذا الجرح يؤثّر في تحمّل التلاميذ، ولا يُلحِق إسرائيل بسوء.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص365.

[2] – المصدر نفسه: ج1، ص365.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[5] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[9] – المصدر نفسه: ج1، ص365

[10] – المصدر نفسه: ج1، ص367.

[11] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[12] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

القرينة الثّامنة: تفسير الجرح بقول الرّاوي بالرّأي:

ومثالها: الترجمة رقم 80، ترجمة: إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، وقال فيه: "أحد الفقهاء الأعلام، وثّقه النّسائي والنّاس، وأمّا أبو حاتم فتعنت، وقال: يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب، ليس محله محل المسمعين في الحديث. فهذا غلو من أبي حاتم، سامحه الله"[1].

فعدّ الذّهبي تجريح الراوي لمجرّد قوله بالرأي غلوّ لا يقتضي القدح فيه.

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص148-149.

المبحث الخامس:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بوهم النّاقد، أو وهم ناقل كلامه، أو ضُعف ما نُسِب إليه.

يردّ الجرح إذا تبيّن أنّه ناتج عن وهم، سواء كان الوهم من النّاقد نفسه، أو ممّن نقل عنه الجرح، ويُرَدُّ الجَرْحُ أيضا إذا لم يثبت عن قائله. وقد تناول هذا المبحث ثلاثة مطالب تبيّن ذلك، وهي كالآتي:

المطلب الأول: القرائن المتعلّقة بوهم النّاقد:

يُرَدُّ الجَرْحُ إذا تبيّن أنّ النّاقد قد وَهِمَ أثناء الحكم على الرّاوي، كأن يُدْخِل ترجمةً في أخرى، أو يلتبس راوٍ ثقة بآخر ضعيف. وقرائن هذا المطلب كالآتي:

القرينة الأولى: إدخال المجرّح ترجمة في أخرى:

ومثالها: الترجمة رقم 5717، ترجمة: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصى المخزومي.

قال فيه الذهبي: "معروف، ثقة"[1]، وقال أيضا: "وهذا الرجل وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي"[2]، ثم قال: "أخطأ ابن حزم في تضعيفه، وذلك لأنّ أبا مُحَمَّد – فيما حكاه ابن القطان – كان وقع إليه كتاب السّاجي في الرّجال، فاختصره ورتّبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطّن لذلك"[3].

في هذه الترجمة أقرّ الذّهبي، بل حَكَمَ بوثاقة عكرمة، وردّ تضعيف ابن حزم له لكونه أدخل ترجمةً في أخرى.

القرينة الثانية: بناء التّجريح على نسبة ثقة لجده وافقت نسبة ضعيف:

ومثالها: الترجمة رقم 7949، ترجمة: مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء.

قال الذّهبي: "هو مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء أحد الأثبات"[4]. وقال الدّارقطني: "مجهول"[5].

[1] – ميزان الاعتدال، الذهبي، مصدر سابق: ج5، ص113.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص113.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص113.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص259.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص259.

وتعقّب الذّهبيُّ الدّارقطنيَّ فقال: "فجاء في حديث عائشة في زكاة الحليّ في رواية الدّارقطني منسوبا إلى جده، فما عرفه، فقال فيه: مجهول"[1].

فوثّق الذّهبيُّ الراويَ، ولم يعتدّ بتجهيل الدّارقطنيّ له؛ لأنّ الراوي في رواية الدّارقطني كان منسوبا إلى جدّه[2] فلم يعرفه الدّارقطني.

المطلب الثاني: القرائن المتعلّقة بوهم ناقل كلام النّاقد:

واحتوى هذا المطلب على القرائن التالية:

القرينة الأولى: جمعه بين مفترق[3]:

ومثالها: الترجمة رقم 1502، ترجمة: جعفر بن حيان، أبو الأشهب العطاردي، السّعدي البصري الخزاز الأعمى.

قال فيه الذّهبي: "وثقه أحمد، وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس"[4]. وقال ابن الجوزي: "قال ابن معين: ليس بشيء"[5].

ثمّ تعقّب الذّهبي كلام ابن الجوزي فقال: "ما أعتقد أن ابن معين قال هذا، وإنما وهّى ابنُ معين أبا الأشهب الواسطي، ولهذا وهم أيضا ابن الجوزي، وقال في هذا جعفر بن حيان أبو الأشهب الواسطي، والرجل بصري، ليس بواسطي، وقد اشتركا في الكنية والاسم، وافترقا في البلد والأب. وقد ذكرنا أن أبا الحرب قال: وقد فتشت على العطاردي فما رأيت أحدا سبق ابن الجوزي إلى تليينه بوجه، وإنما أوردته ليعرف أنه ثقة ويسلم مِنْ قال وقيل"[6].

فبيّن الذّهبي أنّ مِن أوجه بطلان الجرح أن يَجمع النّاقد بين راويين أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فيضعّف الثقة لاشتراكه مع الضّعيف في الكنية والاسم.

---

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص259.

[2]- أي: مُحَمَّد بن عطاء.

[3]- ومثالها أيضا الترجمة رقم: 8745-7312.

[4]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص133.

[5]- المصدر نفسه: ج2، ص133.

[6]- المصدر نفسه: ج2، ص133.

القرينة الثانية: انقلاب المعنى على النّاقل بسبب سقط في كلام النّاقد:

ومثالها: الترجمة رقم 1199، ترجمة: بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي.

أشار الذّهبي إليه بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه أيضا: "صدوق"[1]. وتعقّب ابنَ حبّان حينما ذكره في الضّعفاء فقال: "أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، وعمدته أنّ البخاري قال: تركناه، كذا نقل فوهم على البخاري، إنما قال البخاري: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين، وقد روى عنه في صحيحه بواسطة، وفي غير الصحيح شفاها"[2].

فردّ الذّهبيُّ تجريحَ ابنِ حِبّان لانقلاب المعنى عليه، بسبب سقط أثناء نقل كلام البخاري.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إلى الناقد:

من شروط قبول كلام النّاقد ثبوت صحّة ما ينقل عنه، وقد كان النقّاد قديمًا يولون لهذه القضيّة اهتمامًا، ومثال ذلك، ما وقع مع خليفة بن خياط الملقب بشباب. قال فيه علي بن المديني: "لو لم يحدث شباب كان خيرا له". فقال ابن عدي: "ولاَ أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني – لو لم يحدث شباب كان خيرا له – صحيحة أم لا"[3]. وعلى سنن هؤلاء مشى الذّهبي، وردّ العديد من أقوال المجرّحين حين ضَعُفَتْ نسبةُ القول إليهم. وقد اشتمل هذا المبحث على من العديد القرائن، وهي كالآتي:

القرينة الأولى: كذب ناقله:

ومثالها[4]: الترجمة رقم 2254، ترجمة: حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري.

قال فيه الذّهبي: "كان ثقه، له أوهام"[5]، ثمّ نقل فيه أقوال معدّليه؛ قال أحمد: "هو أعلم

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص30.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص30.

[3] – الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط1: 1418هـ–1997م، ج3، ص517.

[4] – ومن أمثلة هذه القرينة أيضا الترجمة: 461.

[5] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص360.

الناس بحديث خاله حميد الطويل وأثبتهم فيه"[1]. وقال ابن معين: "هو أعلم الناس بثابت"[2]. وقال آخر: "إذا رأيت الرجل يقع في حمّاد فاتهمه على الإسلام"[3]. وقال ابن المبارك: "ما رأيت أحدا كان أشبه بمسالك الأُوَل من حمّاد"[4]. وروى الكوسج، عن ابن معين: "ثقة"[5]. وقال عفان: "رأيت من هو أعبد من حمّاد، لكن ما رأيت أشدّ مواظبة على الخير وقراءة القرآن والعمل لله منه"[6].

وقال التّبوذكي: "ما أتينا أحدا يعلم بنيّة إلّا حماد بن سلمة، ولو قلت: إنني ما رأيته ضاحكا قطّ صدقت. كان مشغولا بنفسه إمّا يقرأ أو يسبح أو يحدث أو يصلّي"[7].

وقال ابن مهدي: "ولو قيل لحماد إنك تموت غدا ما قدر أن يزيد في عمله شيئا"[8]. وقال يونس المؤدّب: "مات حمّاد في المسجد وهو يصلي"[9].

وقال آدم بن أبي إياس: "شهدت حماد بن سلمة ودعوه – يعني السلطان – فقال: أحمل لحية حمراء إلى هؤلاء! لا والله"[10].

وقال قريش بن أنس عنه قال: ما كان من نيّتي أن أحدث حتى رأيت أيوب في النوم فقال لي: حدث، فإن الناس يقبلون". وقال: "أهدي له هدية فقال لمهديها: إن قبلتها لم أحدثك، وإن لم أقبلها حدثتك"[11].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص360.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص360.

[3] – المصدر نفسه: ج2، ص360.

[4] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[5] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[6] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[7] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[8] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[9] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[10] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

[11] – المصدر نفسه: ج2، ص361.

وقال ابن حبان: "لم يُنصِف من جَانَبَ حديث حماد"[1]. وقال أيضا: "وكان من العبّاد المجابي الدعوة"[2].

وقال وهيب: "كان حماد بن سلمة سيدنا وأعلمنا"[3]. وقال آخر: "كان إماما في العربية فقيها وفصيحا مفوّها مقرئا شديدا على المبتدعة، له تواليف"[4].

قال حمّاد بن زيد، ما كنا نرى أحدا يتعلّم بنيّة غير حمّاد بن سلمة، وما نرى اليوم من يُعَلِّم بنيّة غيره"[5].

وقال عفان: "اختلف أصحابنا في سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، فصرنا إلى خالد بن الحارث فسألناه فقال: حماد أحسنهما حديثاً وأثبتهما لزوما للسنة، فرجعنا إلى يحي القطان فأخبرناه فقال: قال لكم وأحفظهما؟ قلنا: لا"[6].

وقال أحمد ويحي: "ثقة"[7]. وقال ابن المديني: "من سمعتموه يتكلّم في حمّاد فاتهموه"[8].

وقال رجل لعفان: "أحدثك عن حمّاد؟ قال: من حماد؟ ويلك! قال: ابن سلمة. قال: ألا تقول أمير المؤمنين"[9].

قال إسحاق بن الطباع: قال لي ابن عيينة: "العلماء ثلاثة: عالم بالله وبالعلم، وعالم بالله ليس بعالم بالعلم، وعالم بالعلم ليس بعالم بالله؛ قال ابن الطباع: الأول كحماد بن سلمة، والثاني مثل أبي الحجاج العابد، وعالم بالعلم ليس بعالم الله أبو يوسف وأستاذه"[10].

وقال أحمد: "أثبتهم في ثابت حمّاد بن سلمة"[11].

---

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص361.

[2]- المصدر نفسه: ج2، ص361.

[3]- المصدر نفسه: ج2، ص361.

[4]- المصدر نفسه: ج2، ص361.

[5]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[6]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[7]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[8]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[9]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[10]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

[11]- المصدر نفسه: ج2، ص362.

وعن مُحَمَّد بن يحيى. قال: سئل أحمد عن الحمّادين، فقال: "حمّاد بن سلمة بن دينار، وحمّاد بن زيد بن درهم الفضل بينهما كفضل الدّينار على الدّرهم"[1].

وقال الحسن بن سفيان، حدثنا هُدْبة، قال: "صلّيت على شعبة، فقيل: أرأيته؟ فغضب وقال: رأيت حمّاد بن سلمة وهو خير منه، كان سنّيّا، وكان شعبة رأيه رأي الكوفيين"[2].

ومع أقوال كلّ هؤلاء المزكّين نقل الذّهبي قول مُحَمَّد بن شجاع بن الثّلجي قال: "حدّثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان حمّاد بن سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث – يعني التي في الصفات – حتى خرج مرة إلى عبادان، فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطانا خرج إليه من البحر، فألقاها إليه"[3].

قال ابن الثلجي: "فسمعت عباد بن صهيب يقول: إنّ حمّادا كان لا يحفظ، وكانوا يقولون إنها دست في كتبه"[4]. وقد قيل: "إنّ ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدسّ في كتبه"[5].

وبعد سرد الذّهبي لهذه القصّة تعقّبها فقال: "ابن الثلجي ليس بمصدَّق على حماد وأمثاله، وقد اتّهم. نسأل الله السلامة"[6].

فردّ الذّهبي هذا الجرح لعدم صدق ناقله.

القرينة الثّانية: بدعة ناقله بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن النّقّاد:

ومثالها: الترجمة رقم 8854، ترجمة: موسى بن إسماعيل، أبو سلمة المنقري التبوذكي البصري. قال فيه الذّهبي: "الحافظ الحجة، أحد الأعلام"[7]. وقال أبو حاتم: "لا أعلم بالبصرة ممن

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص362.
[2] – المصدر نفسه: ج2، ص362.
[3] – المصدر نفسه: ج2، ص362.
[4] – المصدر نفسه: ج2، ص362.
[5] – المصدر نفسه: ج2، ص362.
[6] – المصدر نفسه: ج2، ص362.
[7] – المصدر نفسه: ج6، ص536.

أدركنا أحسن حديثاً منه"[1]. وقال علي ابن المديني: "من لم يكتب عن أبي سلمة كتب عن رجل عنه"[2].

وروى عباس، عن ابن معين، قال: "ما جلست إلى أحد إلا وهابني أو عرف لي ما خلا هذا التبوذكي"[3].

ثم قال الذّهبي: "لم أذكر أبا سلمة للين فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: صدوق، وتكلم الناس فيه، قلت: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي"[4].

فردّ الذّهبي هذا الخبر لبدعة ناقله، وقوله في الراوي ما لا يثبت عن النقاد.

القرينة الثالثة: انقطاع إسناد الجرح:

ومثالها: الترجمة رقم 1199، ترجمة: بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي.

أشار الذّهبي إليه بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه أيضا: "صدوق"[5].

ثم قال فيه: "لكن في سماع بشر من أبيه مقال.

قال أحمد بن حنبل: سأله سائل (أي: سأل سائل بشراً): أسمعت من أبيك: قال: لا. قال: فقرئ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال؟ فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. قال أحمد: فكتبت عنه على وجه الاعتبار"[6].

ثم تعقّب الذّهبي هذه القصة فقال: "فهذه القصة عنه هكذا ليست بصحيحة، فإنّ أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال: ذُكر لي أن أحمد سأله"[7].

فأعلّ الذهبي خبر هذه القصّة بالانقطاع.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص536.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص536.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص536.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص536.

[5] – المصدر نفسه: ج2، ص30.

[6] – المصدر نفسه: ج2، ص30.

[7] – المصدر نفسه: ج2، ص30.

القرينة الرابعة: انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد:

ومثالها[1] الترجمة رقم 5076، عبد الصمد بن حسان المروزي. ويقال المروذي.

قال فيه الذّهبي: "وهو صدوق إن شاء الله. يقال: تركه أحمد بن حنبل. ولم يصح هذا"[2].

فردّ الذّهبي التجريح لانتفاء ثبوت أصله.

القرينة الخامسة: شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الراوي:

ومثالها: الترجمة رقم 9652، ترجمة: يحي بن واضح، أبوتميلة المروزي.

قال أحمد: "ليس به بأس إن شاء الله، أرجو ذلك"[3]. وقال ابن معين وغيره: "ثقة"[4].

ثم قال الذّهبي: "وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه، وذكره في الضعفاء فلم أر ذلك، ولا كان ذلك، فإنّ البخاري قد احتج به"[5].

فردّ الذّهبي قول أبي حاتم لشذوذه، ومخالفته للمحفوظ عن الراوي.

القرينة السادسة: علة متن الجرح ونكارته:

ومثالها: الترجمة 845، ترجمة: إسماعيل بن إبراهيم، أبو معمر الهذلي القطيعي.

قال ابن سعد: "هو من هذيل من أنفسهم، صاحب سنّة وفضل، وهو ثقة ثبت"[6].

وقد روى بكير بن سهل الدّمياطي، عن عبد الخالق بن منصور، عن ابن معين، قال: "أبو معمر ثقة مأمون"[7].

وقال جعفر الطيالسي: "قال يحي بن معين – وذكر أبا معمر، فقال: ذهب إلى الرّمّة فحدّث بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف حديث"[8].

---

[1] – ومن أمثلة هذه القرينة الترجمة: 152-6987.

[2] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص354.

[3] – المصدر نفسه: ج7، ص226.

[4] – المصدر نفسه: ج7، ص226.

[5] – المصدر نفسه: ج7، ص226.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص377.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص377.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص377.

وقد تعقّب الذّهبي هذه الكلام بقوله: "هذه حكاية منكرة"[1]، وأخذ يدلّل على نكارتها فقال: "وقد قال راويها، عن جعفر أبو علي الحسين بن فهم: ما حدّث أبو معمر حتى مات يحي بن معين، فقال أبو يعلى الموصلي: حدّث أبو معمر بالموصل بنحو ألفي حديث حفظا، فلمّا رجع إلى بغداد جئت إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها نحو ثلاثين أو أربعين فيما أحسب"[2].

فردّ الذّهبيُّ الجرحَ لنكارة متنه.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدّين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص377.

[2] – المصدر نفسه: ج1، ص377.

الفصل الثاني

قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالرّاوي

ويحتوي على أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول:

القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي، وإمامته ومذهبه، وورعه وأخلاقه.

المبحث الثاني:

القرائن المتعلقة بشيوخ الراوي وتلاميذه، ومقدار مروياته ومدى ضبطه وإتقانه لها، وروايته للأفراد والمناكير.

المبحث الثالث:

القرائن المتعلقة بتغيّر الرّاوي واختلاطه، وصيغ تحمّله وأداءه.

المبحث الرابع:

القرائن المتعلّقة بالاحتجاج بالرّاوي، والتّجريح المقيّد.

الفصل الثاني:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالراوي

ضمّ هذا الفصل العديد من القرائن المتعلقة بشخص الراوي؛ حيث قُسِّم الفصل إلى أربعة مباحث كبرى، خصّص الأوّل منها بالقرائن المتعلقة بعقيدة الراوي وإمامته ومذهبه وورعه وأخلاقه، بينما المبحث الثاني تناول القرائن المتعلقة بشيوخه وتلاميذه، ومقدار مرويات الراوي ومدى ضبطه وإتقانه لها وروايته للأفراد والمناكير، ليأتي المبحث الثّالث ويتناول قرائن ترجيح التّعديل المتعلقة بتغيّر الراوي واختلاطه وصيغ تحمّله وأداءه، ثمّ خُتِم الفصل بمبحث أخير يجمع القرائن المتعلقة بالاحتجاج بالرّاوي والتّجريح المقيّد.

المبحث الأول:

القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي، وإمامته ومذهبه، وورعه وأخلاقه:

وهذا المبحث تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، أحدها به القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي، وثانيها اختصّ بالقرائن المتعلقة بإمامة الراوي ومذهبه، وثالثها جُمِعَت فيه القرائن المتعلقة بورعه وأخلاقه.

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي:

من أوجه الجرح تجريح الرّاوي بالبدعة، إلّا أنّ الجرح بهذا السّبب قد يؤثر في الراوي ومروياته، وقد لا يؤثّر، ومثال عدم تأثيرها كأن تقع البدعة منه عن غير قصد، أو يكون قد وقع فيها ثمّ تاب منها، أو تكون ممّا لا تؤثّر في صدقه وضبطه، وقد ضمّ هذا المطلب ثلاث قرائن وهي:

القرينة الأولى: وقوع البدعة منه عن غير قصد:

ومثالها: في الترجمة رقم 1971، ترجمة: الحسن بن يسار مولى الأنصار.

قال فيه الذّهبي: "سيد التابعين في زمانه بالبصرة، كان ثقة في نفسه، حجّة رأسا في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القَدَر لم يقصدها لذاتها، فتكلّموا فيه، فما التُفِت إلى كلامهم، لأنّه لما حُوقق عليها تبرّأ منها"[1].

فبيّن الذّهبي أنّ ما وقع من الحسن من بدعة لم تكن عن قصد، فبطل جرحُه.

القرينة الثانية: توبته منها:

ومثالها: في الترجمة رقم 1197، ترجمة: بشر بن السّرّي البصري الأفوه.

قال البخاري: "بشر بن السري أبو عمرو صاحب مواعظ، متكلم، فسمّي الأفوه"[2].

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج2، ص281.

[2] – المصدر نفسه:ج2، ص29.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ونقل فيه أقوال معدّليه فقال: قال ابن معين: "ثقة"[1]، وقال أحمد: "كان متقنا للحديث عجبا"[2]، وقال أبو حاتم: "ثبت صالح"[3].

ومع هذه الأقوال أتى بقول الحميدي فيه إذ قال: "جهمي لا يحلّ أن يُكتب عنه"[4].

وتعقّبه الذّهبي بقوله: "أما التجهّم فقد رجع عنه، وحديثه ففي الكتب الستّة"[5].

القرينة الثالثة: حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبطه:

ومثالها: في الترجمة رقم 2، ترجمة: أبان بن تغلب الكوفي.

قال فيه الذّهبي: "شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد وثقه أحمد بن حنبل[6]، وابن معين[7]، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: "كان غاليا في التشيّع، وقال السعدي: زائغ مجاهر"[8].

ثمّ قال الذهبي: "أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟

وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيّع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدّين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرّفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارُهم، والتقيَّة والنفاق دثارُهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، المصدر نفسه: ج2، ص29.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص29.

[3] – المصدر نفسه:ج2، ص29.

[4] – المصدر نفسه: ج2، ص29.

[5] – المصدر نفسه: ج2، ص29. ومن أمثلة هذه القرينة التراجم رقم: 844-1831.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص118.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص118.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص118.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا ﷺ، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السّادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليّا أفضل منهما"[1].

فالذّهبي هنا أقرّ ببدعة أبان بن تغلب، وبيّن أنّ هذا النّوع من البدع لا يوثّر في الضبط، ولا تردّ به الرواية، شريطة أن يتّسم أصحابها بالصدق.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بإمامة الراوي ومذهبه:

وضمّ هذا المطلب ستّ قرائن وهي:

القرينة الأولى: استفاضة إمامته ووثاقته:

ومثالها: في الترجمة رقم: 9644، ترجمة: يحي بن معين.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز(صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "العلم الثبت الحجة"[2].

وقال إبراهيم بن هانئ: "رأيت أبا داود يقع في يحي بن معين"[3]. وقد قال أحمد بن حنبل: "أكره الكتابة عمن أجاب في المحنة، كيحيى، وأبي نصر التمار"[4].

وقد تعقّب الذّهبي هذه الأقوال فقال: "إنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحي فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي –رحمه الله–"[5].

فابن معين ممّن استفاضت إمامته وعدالته، فلا تؤثّر فيه أمثال هذه الأقوال.

---

[1]– ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص118–119. ومن التراجم التي جُرِّحت ببدع غير مؤثّرة ما يلي: 893–1408–1795–1812–4534–4772.

[2]– المصدر نفسه: ج7، ص222.

[3]– المصدر نفسه: ج7، ص222.

[4]– المصدر نفسه: ج7، ص222.

[5]– المصدر نفسه: ج7، ص222.

القرينة الثّانية: علو مرتبته على الناقد:

ومثالها: في الترجمة رقم: 341، ترجمة: أحمد بن الحسن بن خيرون، أبو الفضل.

رمز إليه الذّهبي بالرمز "صح" أي: أنّ العمل على توثيقه. ثم قال فيه: "الثقة الثبت، محدّث بغداد، تكلّم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج"[1].

ورجّح الذّهبي تعديل "ابن خيرون" لكونه أوثق من ابن طاهر فقال: "وهو أوثق من ابن طاهر بكثير، بل هو ثقة مطلقا"[2].

القرينة الثالثة: ثناء الناقد عليه، مع كونه أصغر منه سنّا:

ومثالها: في الترجمة رقم 1786، ترجمة: حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران، أبو حفص التُّجيبي المصري.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ثم قال فيه: " أحد الائمة الثقات، وراوية ابن وهب، وصاحب الشافعي"[3].

وقال ابن عدي: "سألت عبد الله بن مُحَمَّد الفرهاداني أن يملي علي شيئا عن حرملة، فقال: هو ضعيف"[4]. وقد اشتهر أن حرملة عنده ألف حديث، عن ابن وهب، حتى قال مُحَمَّد بن موسى الحضرمي: "حديث ابن وهب كله عند حرملة سوى حديثين"[5]. ثم قال ابن عدي متعقبًا الفراهادي: "قد تبّحرت حديث حرملة وفتّشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعّف من أجله"[6].

ثمّ تعقّب الذّهبي -أيضا- كلام الفرهاداني فقال: "يكفيه أنّ ابن معين قد أثنى عليه، وهو أصغر من ابن معين"[7].

فعدّ الذّهبي ثناء الناقد على الرّاوي الأصغر منه سنّا قرينة من قرائن ترجيح التعديل.

---

[1] - ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص227.

[2] - المصدر نفسه: ج1، ص227. ومن أمثلة هذه القرينة، الترجمة: 5684.

[3] - المصدر نفسه: ج2، ص215.

[4] - المصدر نفسه: ج2، ص215.

[5] - المصدر نفسه: ج2، ص215.

[6] - المصدر نفسه: ج2، ص216.

[7] - المصدر نفسه: ج2، ص216.

القرينة الرابعة: إمامته في جواز التحمل بالمناولة:

ومثالها: في الترجمة رقم 7004، ترجمة: اللّيث بن سعد الفهمي أبو الحارث.

قال يحي بن معين: "كان يتساهل في الشيوخ والسماع، وكان من أهل المعرفة"[1]، وذكر أبو الوليد الطيالسي أن رواية الليث عن بكير بن الأشج مناولة[2].

فالذي يظهر أنّ اللّيث بن سعد قد جُرّح لتساهله في السّماع، ولتحمّله بالمناولة.

وقد ردّ الذّهبي هذا الجرح، وبرّر أنّ اللّيث يرى جواز الأخذ بالمناولة فقال: "ما هو بدون مالك ولا سفيان، وما تساهل فيه اللّيث فهو دليل على الجواز لأنّه قدوة"[3].

فينتفي بهذا الجرح، وتترجّح عدالته، سيّما وقد قال الذّهبي فيه: "أحد الأعلام والأئمّة الأثبات، ثقة حجّة بلا نزاع"[4].

القرينة الخامسة: إمامته في جواز التحمّل بالوجادة:

ومثالها: في الترجمة رقم 1918، ترجمة: الحسن بن علي بن مُحَمَّد، أبو علي بن المذْهِب التميمي البغدادي، الواعظ راوية المسند عن القطيعي.

قال الخطيب: "كان يروي عن القطيعي مسند أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحا إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها، وكان يروي عنه كتاب الزهد لأحمد، ولم يكن له به أصل، وإنما كانت النسخة بخطه، وليس بمحل الحجة"[5].

وقال السّلفي: "كان مع عسره متكلَّما فيه، لأنّه حدّث بكتاب الزهد لأحمد بعد ما عدم أصله من غير أصله"[6]. وقال الخطيب: "روى ابن المذهب عن ابن مالك القطيعي حديثاً لم يكن سمعه منه"[7].

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق:ج5، ص516.

[2] – المصدر نفسه:ج5، ص516.

[3] – المصدر نفسه:ج5، ص516.

[4] – المصدر نفسه:ج5، ص516.

[5] – المصدر نفسه: ج2، ص262.

[6] – المصدر نفسه: ج2، ص263.

[7] – المصدر نفسه: ج2، ص263.

فنجد الخطيب والسِّلَفي هنا قد تكلما في أبي علي بن المذهب، من جهة سماعه، وأنّه روى ما لم يسمع، وحدّث من غير أصوله. ولم يعتد الذّهبي بهذا الجرح لكون ابن المذهب ربّما يرى جواز ذلك فقال: "لعله استجاز روايته بالوجادة"[1]، وقد أشار له بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه[2].

القرينة السادسة: قوله بالرأي:

ومثالها: في الترجمة رقم 80، ترجمة: إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي.

أشار إليه الذهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه[3]، وقال فيه: "أحد الفقهاء الأعلام، وثّقه النّسائي والنّاس، وأمّا أبو حاتم فتعنّت، وقال: يتكلّم بالرّأي فيخطئ ويصيب، ليس محله محل المسمّعين في الحديث. فهذا غلو من أبي حاتم، سامحه الله"[4].

فلم يعتبر الذّهبيُّ القولَ بالرّأي جرح يقدح في الرّاوي أو تردّ به مروياته.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بورع الراوي وأخلاقه:

القرينة الأولى: أخذه الأجرة على التحديث:

ومثالها: الترجمة رقم 1646، ترجمة: الحارث بن مُحَمَّد بن أبي أسامة التميمي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ثمّ قال فيه: "صاحب المسند، وكان حافظا عارفا بالحديث، عالي الإسناد بالمرّة. تكلم فيه بلا حجة"[5]. وقال الدارقطني: "قد اختلف فيه، وهو عندي صدوق"[6]. وقال ابن حزم: "ضعيف"[7].

ثمّ قال الذّهبي: "ولينه بعض البغاددة لكونه يأخذ على الرواية"[8].

فلم يعتبر الذّهبي أخذ الأجرة على التّحديث قدحا في الرّاوي إذا فسّر الجرح به.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج2، ص263.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص262.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص148.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص148-149.

[5] – المصدر نفسه: ج2، ص178.

[6] – المصدر نفسه: ج2، ص179.

[7] – المصدر نفسه: ج2، ص179..

[8] – المصدر نفسه: ج2، ص179.

القرينة الثانية: مصاحبته للأمراء:

ومثالها: الترجمة رقم 4953، ترجمة: عبد الرحمن بن أبي ليلى.

قال الذّهبي: "من أئمّة التابعين وثقاتهم. ذكره العقيلي في كتابه متعلقا بقول إبراهيم النّخعي فيه: كان صاحب أمراء. وبمثل هذا لا يُليّن الثقة"[1].

فلم يعتبر الذّهبي مصاحبة الراوي للأمراء سببا يوجب القدح فيه.

القرينة الثالثة: توليه بعض أعمال الأمراء والسلاطين:

ومثالها: الترجمة رقم 2348، ترجمة: حميد بن هلال.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. ثم قال: "من جلة التابعين وثقاتهم بالبصرة... وثقه ابن معين وغيره"[2]. ثمّ بيّن الذّهبي أنّه حجة، وروايته في صحيح مسلم[3].

وقال يحيى القطان: كان ابن سيرين لا يرضاه؛ يعني لكونه دخل في شيء من عمل السلطان[4].

فلم يلتفت الذّهبي إلى رأي ابن سيرين، ولم يعتبر الدخول في عمل السلطان مما يقدح في الراوي.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص311.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص391.

[3] – المصدر نفسه: ج2، ص391. ومما أخرجه مسلم (261هـ) في صحيحه عن حميد بن هلال حديث رقم 510: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ...)، وحديث رقم 2514: (غِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ)، كلاهما عن عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. ينظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج1، ص365- ج4، ص1952.

[4] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، المصدر نفسه: ج2، ص391.

القرينة الرابعة: لبسه زيّ أعوان الأمراء:

ومثالها: الترجمة رقم 2323، ترجمة: حميد بن تيرويه الطويل.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ثمّ قال فيه: "ثقة جليل، يدلس"[1]. وقال فيه –أيضا-: " وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت"[2]. وقال يحي بن يعلى المحاربي: "طرح زائدة حديث حميد الطويل"[3].

وقد تعقّب الذّهبي هذا الكلام فقال: "إنما طرحه للبسه سواد الخلفاء وزيّ أعوانهم. فعن مكي بن إبراهيم، قال: مررت بحميد وعليه ثياب سود، فقال لي أخي: ألا تسمع منه! فقلت: أأسمع من الشرطي"[4].

ولم يكن هذا الكلام بضارّ الرّاوي شيئا عند الذّهبي.

القرينة الخامسة: كثرة مزاحه:

ومثالها: الترجمة رقم 628، ترجمة: أحمد بن المقدام أبو الأشعث العجلي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. ثم قال: "أحد الأثبات المسندين"[5]. وقال ابن خزيمة: "كان كيّسا صاحب حديث"[6]. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[7]. ثمّ قال الذّهبي: "وإنما ترك أبو داود الرواية عنه لمزاح فيه، فذكر أبو داود قال: كان كان بالبصرة مجان يلقون صرّة الدّراهم ويرقبونها، فإذا جاء من لحظها فرفعها صاحوا به وخجلوه، فعلمهم أبو الأشعث أن يتخذوا صرة فيها زجاج، فإذا أخذوا صرة الدراهم فصاح صاحبها وضعوا بدلها في الحال صرة الزّجاج. قال أبو داود: كان يعلم المجان المجون"[8].

فلم يعتبر الذّهبي كثرةَ مزاح الرّاوي من موجبات ترك الرواية عنه.

---

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص383.

[2]- المصدر نفسه: ج2، ص384.

[3]- المصدر نفسه: ج2، ص384.

[4]- المصدر نفسه: ج2، ص384.

[5]- المصدر نفسه: ج1، ص304.

[6]- المصدر نفسه: ج1، ص304.

[7]- المصدر نفسه: ج1، ص304.

[8]- المصدر نفسه: ج1، ص304.

المبحث الثاني:

القرائن المتعلقة بشيوخ الرّاوي وتلاميذه، ومقدار مرويّاته ومدى ضبطه وإتقانه لها، وروايته للأفراد والمناكير.

وبه ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بشيوخ الرّاوي وتلاميذه:

لا ينفكّ الراوي أن يكون له شيوخ يروي عنهم أو تلاميذ يأخذوا عنه، وقد يُجَرَّح الرّاوي بسببهم، إلّا أنّ هذا الجرح لا يكون دائما نافذا، وقد يردّ العلماء هذا الجرح معتمدين في ذلك على قرائن، وقد تناول المبحث الذي بين أيدينا هذا النّوع من القرائن، مبيّنة ضمن فرعين هما:

الفرع الأول: القرائن بشيوخ الراوي:

تناول هذا المطلب قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بشيوخ الراوي، وقد احتوى على قرينتين وهما:

القرينة الأولى: حمل الجرح على روايته عن أهل الكتاب:

ومثالها: الترجمة رقم 7203، ترجمة: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المخرمي، مولاهم المدني.

قال فيه الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام... وثقه غير واحد... وهو صالح الحديث"[1]. وقال أحمد بن حنبل: "هو حسن الحديث"[2]. وقال ابن معين: "ثقة، وليس بحجة"[3]. وقال علي بن المديني: "حديثه عندي صحيح"[4]. وقال يحي بن كثير وغيره: سمعنا شعبة يقول: "ابن

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص56-57.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"[1]. وقال شعبة أيضا: "هو صدوق"[2]. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "ابن إسحاق ثقة"[3].

قال يحيى: "العجب من ابن إسحاق يحدث عن أهل الكتاب، ويرغب من شرحبيل"[4]. وقال ابن أبي فديك: "رأيت ابن إسحاق يكتب عن رجل من أهل الكتاب"[5].

وقد تعقّب الذّهبي هذا الكلام بقوله: "ما المانع من رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب مع قوله ﷺ: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)[6]. وقال (إذا حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)[7]، فهذا إذن نبويّ في جواز سماع ما يأثرونه في الجملة، كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب، ولا حجة في شيء من ذلك، إنّما الحجة في الكتاب والسنّة"[8].

فلم يعتبر الذّهبي رواية الراوي عن أهل الكتاب قدحا فيه.

ثمّ لخّص الذّهبيُّ القولَ في مُحَمَّد بن إسحاق في آخر الترجمة فقال: "فالذي يظهر لي أنّ ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإنّ في حفظه شيئا. وقد احتج به أئمة، فالله أعلم"[9].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص57.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص57.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص62.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص58.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص58.

[6] – سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1: 1430هـ-2009م، ج5، ص503. ومسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ-2001م،ج16، ص313. من حديث أبي هريرة ﷺ.

[7] – مسند الإمام أحمد بن حنبل، المصدر نفسه، ج28، ص460. من حديث أبي نملة الأنصاري ﷺ.

[8] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص58.

[9] – المصدر نفسه: ج6، ص62.

القرينة الثانية: أن ينسب إليه الضّعف من جهة شيخه:

ومثالها: الترجمة رقم 5464، ترجمة: عبيدة بن حميد الضبي الكوفي الحذّاء النحوي.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. ووثقه أحمد، وابن معين، والناس[1].

وقال ابن المديني: "أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئا، وضعفه"[2]، وقال – مرة أخرى: أخرى: "ما رأيت أصح حديثاً منه"[3]. وقال ابن معين: "ما به بأس"[4]، وقال أيضا: "ثقة"[5]. "ثقة"[5].

وقال أحمد: "ما أحسن حديثه، هو أحب إليّ من زياد البكائي"[6]. وقال الأثرم: "أحسن أبو عبد الله الثناء على عبيدة جدّا، ورفع أمره، وقال: ما أدرى ما للنّاس وله"[7]. وقال ابن نمير: "ثقة"[8].

وقال زكريا السّاجي: "ليس بالقوي في الحديث"[9]. وقد ضعّف به عبد الحق حديثَ تقدير صلاة النبي ﷺ في الشتاء والصيف بالأقدام"[10].

وتعقّب الذّهبي صنيع عبد الحقّ الإشبيلي فقال: "وإنما لِينُ الخبر من شيخه أبي مالك الأشجعي، عن كثير بن مدرك"[11].

فبيّن أنّ الضّعف إنّما نُسِب إليه من جهة شيخه، لا من جهته.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص33.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص33.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص33.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص33.

[5] – المصدر نفسه: ج5، ص33.

[6] – المصدر نفسه: ج5، ص33.

[7] – المصدر نفسه: ج5، ص33–34.

[8] – المصدر نفسه: ج5، ص34.

[9] – المصدر نفسه: ج5، ص34.

[10] – المصدر نفسه: ج5، ص34.

[11] – المصدر نفسه: ج5، ص34.

الفرع الثاني: القرائن المتعلقة بتلاميذ الراوي:

أمّا قرائن ترجيح التّعديل المتعلقة بتلاميذ الراوي فقد تناولنا منها قرينة واحدة وهي:

القرينة: تقييد الجرح بأحد الرواة عن الرّاوي:

ومثالها: الترجمة رقم 8862، ترجمة: موسى بن جعفر بن مُحَمَّد بن علي العلوي الملقب بالكاظم.

قال ابن أبي حاتم: "صدوق إمام"[1]. وقال أبوه أبو حاتم الرازي: "ثقة إمام"[2].

قال الذّهبي: "وإنّما أوردته لأنّ العقيلي ذكره في كتابه، وقال: حديثه غير محفوظ – يعني في الإيمان، قال: الحمل فيه على أبي الصّلت الهروي"[3].

وتعقّب الذّهبي هذا الكلام فقال: "فإذا كان الحمل فيه على أبي الصلت فما ذنب موسى تذكره؟"[4]. ثم قال: "وقد كان موسى من أجواد الحكماء، ومن العبّاد الأتقياء، وله مشهد معروف ببغداد... وحديثه قليل جدّا"[5].

فعاتب الذّهبيُّ العقيليَّ على صنيعه، وبيّن أنّه لابدّ من التّمييز بين الكلام في الرّاوي والكلام في أحد تلاميذه.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمقدار مرويات الراوي، ومدى ضبطه وإتقانه لها:

وانضمّ تحت هذا المطلب ستّ قرائن وهي كالآتي:

القرينة الأولى: كثرة مروياته وقلة غلطه[6]:

ومثالها: الترجمة رقم 3446، ترجمة: سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر، كوفي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "صاحب حديث

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص538.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص538.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص538.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص538.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص539.

[6] – ومثال هذه القرينة أيضا، الترجمة رقم 2003.

وحفظ"[1]. روى عباس عن ابن معين: "صدوق ليس بحجة"[2]. وقال علي بن المديني: "ثقة"[3].

وقال أبو حاتم: "صدوق"[4]. وقال ابن عدي في كامله – بعد أن ساق له أحاديث خولف فيها: "هو كما قال يحي: صدوق ليس بحجة، وإنما أتى في سوء حفظه"[5].

وتعقّب الذّهبي هذا الكلام فقال: "الرجل من رجال الكتب السّتّة، وهو مكثر يهم كغيره"[6].

فلم يعتبر الذّهبيُّ قلّة الغلط لمن كان مكثرًا، قدحًا فيه.

القرينة الثانية: رجوعه عن غلطه، وتوبته من كذبه:

ومثالها: الترجمة رقم 5789، ترجمة: علي بن أحمد، أبو الحسن النعيمي.

قال الذّهبي: "الحافظ الشاعر قد بدت منه هفوة في صباه، واتهم بوضع الحديث، ثم تاب إلى الله واستمرّ على الثقة"[7].

فبيّن الذّهبيُّ أنّ رجوع الرّاوي عن الغلط، وتوبته من الكذب، تقتضي العدول عن تجريحه.

القرينة الثالثة: براءة عهدته من المستنكر عليه:

ومثالها: الترجمة رقم 293، ترجمة: أحمد بن الأزهر النيسابوري.

قال ابن عدي: "هو بصورة أهل الصدق"[8].

فتعقّبه الذّهبيُّ وقال: "بل هو كما قال أبو حاتم صدوق"[9]. ثمّ قال الذّهبي –أيضا– : "اتهمه يحي بن معين في رواية ذاك الحديث. عن عبد الرزاق، ثم إنه عذره"[10]. قال النسائي

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج3، ص285.

[2] – المصدر نفسه: ج3، ص285.

[3] – المصدر نفسه: ج3، ص285.

[4] – المصدر نفسه: ج3، ص285.

[5] – المصدر نفسه: ج3، ص285.

[6] – المصدر نفسه: ج3، ص285.

[7] – المصدر نفسه: ج5، ص140.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص213.

[9] – المصدر نفسه: ج1، ص213.

[10] – المصدر نفسه: ج1، ص213.

وغيره: "لا بأس به، وقد أدرك كبار مشيخة الكوفة عبد الله ابن نمير وطبقته، وحدّث عنه جلّة، ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل، وقال أبو حامد بن الشّرقي السبب فيه أن معمرا كان له ابن أخت رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيبا لا يقدر أحد على مراجعته فسمعه عبد الرزاق في الكتاب"[1].

ثمّ قال الذّهبي: "وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدّث بهذا إلّا سرّا لأحمد بن الأزهر ولغيره، فقد رواه مُحَمَّد بن حمدون النيسابوري، عن مُحَمَّد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر[2] من عهدته"[3].

القرينة الرابعة: ضعف نسبة الخطأ إليه:

ومثالها: الترجمة رقم 5958، ترجمة: علي بن موسى بن جعفر بن مُحَمَّد الهاشمي العلوي الرضا[4].

قال ابن طاهر: "يأتي عن أبيه بعجائب"[5].

قال الذّهبي متعقّبًا: "إنّما الشّأن في ثبوت السّند إليه، وإلا فالرّجل قد كُذِب عليه، ووُضِع عليه نسخة سائرة"[6].

فأبطل الذّهبيُّ التّجريحَ لضعف نسبته إلى الراوي.

القرينة الخامسة: انتفاء سبب تضعيفه:

ومثالها: التّرجمة رقم 1762، ترجمة: حُجيّة بن عدي الكندي.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص213.

[2] – أبو الأزهر: هي كنية (أحمد بن الأزهر النيسابوري)، ينظر: : تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1: 1326هـ، ج1، ص11.

[3] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج1، ص213.

[4] – لم أر فيه حكما للذّهبي، وقد قال فيه ابن حجر العسقلاني: "صدوق والخلل ممّن روى عنه"، ينظر: تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1: 1406-1986، ص405.

[5] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج5، ص192.

[6] – المصدر نفسه: ج5، ص192.

قال أبو حاتم: "شبه مجهول، لا يحتج به"[1]. تعقّبه الذّهبي وقال: "روى عنه الحكم، وسلمة بن كهيل، وأبو إسحاق، وهو صدوق إن شاء الله. قد قال فيه العجلي: ثقة"[2].

فانتفاء سبب التّضعيف يقتضي انتفاء الجرح.

ومثالها أيضا: الترجمة رقم 703، ترجمة: أسامة بن حفص.

قال فيه الذّهبي: "صدوق"[3]. وقال اللّالكائي: "مجهول"[4].

تعقبه الذّهبي وقال: "روى عنه أربعة"[5].

فبقول الذّهبي يبطلُ كلامُ اللّالكائي.

القرينة السّادسة: تجريحه بغير حجّة:

ومثالها: الترجمة رقم 2598، ترجمة: داود بن إبراهيم بن رُوزَبه أبو شيبة.

قال فيه الذهبي: "شيخ معروف صدوق، كان بعد الثلاثمائة، ما ذكره أحد في كتب الضعفاء، ولا ابن الجوزي، ثمّ إنّه وهّاه في بعض تواليفه بلا حجة"[6].

فلم يعتدّ الذهبيُّ بتجريحِ ابنِ الجوزي حين لم يستند إلى حجّة.

ومثالها أيضا: الترجمة رقم 703، ترجمة: أسامة بن حفص.

قال فيه الذّهبي: "صدوق، ضعّفه أبو الفتح الأزدي بلا حجّة"[7].

فلم يعتد الذّهبي بتضعيف الأزدي لأسامة بن حفص بغير حجّة.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص208.

[2] – المصدر نفسه: ج2، ص208.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص323.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص323.

[5] – المصدر نفسه: ج1، ص323.

[6] – المصدر نفسه: ج3، ص5.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص323.

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة برواية الراوي للأفراد والمناكير:

واشتمل هذا المطلب على خمس قرائن، وهي:

القرينة الأولى: صحة تفرده لكثرة مروياته:

ومثالها: الترجمة رقم 3426، ترجمة: سليمان بن أحمد بن أيوب اللّخمي الطّبراني أبو القاسم.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "الحافظ الثبت المعمَّر"[1]. وقال –أيضا-: "وإلى الطّبراني المنتهى في كثرة الحديث وعلوّه، فإنّه عاش مائة سنة". وقال: "لا ينكر له التّفرّد في سعة ما روى"[2].

القرينة الثانية: صحة تفرّده لطول الملازمة واختصاصه بمجالس سمع فيها ما لم يسمعه غيره:

ومثالها: الترجمة رقم 8346، ترجمة: مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "شيخ البخاري، أحد الأثبات... وهو ثقة فاضل عابد من جملة أصحاب الثوري، حديثه في كتب الإسلام"[3]. الإسلام"[3].

قال ابن عدي: "صدوق، له إفرادات عن الثوري"[4].

وقال الذّهبي متعقّبًا: "لأنّه لازمه مدّة، فلا ينكر له أن ينفرد عن ذاك البحر"[5].

يفهم من كلام الذّهبي أنّ من طالت ملازمته لشيخه، حريّ أن يسمع منه ما لم يسمَعْه غيره؛ فلا يستنكر تفرّده حينئذ.

القرينة الثالثة: صحة تفرّده عن شيخ لكونه أكثر عنه:

ومثالها: الترجمة رقم 8893، ترجمة: موسى بن عامر المرّي، أبو عامر الدمشقي.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، وقال فيه: "صاحب الوليد بن مسلم، صدوق صحيح الكتب، تكلم فيه بعضهم بغير حجة، ولا ينكر له تفرده عن الوليد، فإنه أكثر عنه"[1].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج3، ص278.

[2] – المصدر نفسه: ج3، ص278.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص374-375.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص375.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص375.

فقبل الذّهبي تفرد موسى بن عامر عن الوليد لكونه أكثر عنه، واعتبر تفرده صحيحا.

القرينة الرابعة: حمل الجرح على التفرد:

ومثالها: الترجمة رقم 7771، ترجمة: مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنّى الأنصاري النّجّاري الأنسي البصري.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. ثمّ قال الذّهبي: "وثقه ابن معين وغيره"[2]. وقال النسائي: "ليس به بأس"[3]. وقال أبو حاتم: "لم أر من الأئمّة إلّا ثلاثة: أحمد، والأنصاري، وسليمان بن داود الهاشمي"[4]. وقال زكريا السّاجي: "والأنصاري رجل عالم، ولم يكن من فرسان الحديث مثل يحيى القطان ونظرائه"[5].

وقال أحمد بن حنبل: "أنكر يحيى القطان، ومعاذ بن معاذ على الأنصاري حديث حبيب ابن الشهيد في الحجامة للصائم"[6]. وقال الأنصاري: حدثنا حبيب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم[7].

وذكر له أحمد حديث الحجامة، ثم قال: "ذهب له كتب فكان بعد يحدّث من كتب غلامه أبي حكيم، وكان قد أدخل عليه حديث. قال: فكأن هذا من ذاك"[8]. وقال الخطيب: "يقال إنّ غلامًا للأنصاري أدخل عليه حديث ابن عباس"[9].

وقد تعقّب الذّهبي كلّ هذه الحكايات بقوله: "ما ينبغي أن يُتكلَّم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرّد به، فإنه صاحب حديث"[10].

فبيّن الذّهبي أنّ تفرّد الرّاوي لا يلزم منه القدح فيه.

---

[1] – المصدر نفسه: ج6، ص546.

[2] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج6، ص208.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[6] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[7] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[8] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[9] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

[10] – المصدر نفسه: ج6، ص209.

القرينة الخامسة: حمل الجرح على رواية المناكير:

ومثالها: الترجمة رقم 463، ترجمة: أحمد بن عتاب المروزي.

قال أحمد بن سعيد بن معدان: "شيخ صالح، روى الفضائل والمناكير"[1]. قال الذّهبي: "ما كلّ من روى المناكير يضعّف، وإنّما أوردت هذا الرجل لأنّ يوسف الشّيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من الضّعفاء من جمعه"[2].

فرواية المناكير لا تقتضي دائما القدح في الرّاوي، وقد أنكر الذّهبيُّ صنيعَ يوسف الشّيرازي حين وضع ابنَ عتّاب مع الضّعفاء.

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص259.

[2]- المصدر نفسه: ج1، ص259.

المبحث الثالث:

القرائن المتعلّقة بتغيّر الرّاوي واختلاطه، وصيغ تحمّله وأداءه.

يحتوي هذا المبحث على مطلبين؛ يتناول الأول منهما قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالتغيّر والاختلاط اللذين قد يقعا للرّاوي، ليأتي المطلب الثّاني ويتناول القرائن المتعلّقة بصيغ تحمّله للأحاديث وأدائه لها.

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بتغير الراوي واختلاطه.

يعدّ التّغيّر والاختلاط ممّا يقدح في الرّاوي ويوجب ردّ روايته، إلّا أنّه ثمّت حالات لا تخضع لهذه القاعدة، يتمّ معرفتها بقرائن ومن هذه القرائن ما يلي:

القرينة الأولى: زوال أثر الاختلاط والتغيّر:

ومثالها الترجمة رقم 8063، ترجمة: مُحَمَّد بن الفضل السّدوسي، أبو النعمان عارم.

قال الذّهبيُّ: "شيخ البخاري، حافظ، صدوق، مكثر"[1]. وقال ابن وارة: "حدّثنا عارم الصّدوق الأمين"[2]. وقال أبو حاتم: "إذا حدّثك عارم فاختم عليه، عارم لا يتأخّر عن عفّان، وكان سليمان بن حرب يقدِّمه على نفسه"[3].

وقال الدّارقطني: "تغيّر بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وهو ثقة"[4].

وقال الذّهبي عقبه: "فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النّسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدّث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها"[5].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج6، ص298.

[2] – المصدر نفسه: ج6، ص298.

[3] – المصدر نفسه: ج6، ص298.

[4] – المصدر نفسه: ج6، ص298.

[5] – المصدر نفسه: ج6، ص298.

ثمّ قال الذّهبي –أيضا–: "ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرا، فأين ما زعم؟"[1].

فبيّن الذّهبي أنّ زوال أثر الاختلاط والتّغيّر يقتضي زوال الجرح به.

ومثالها أيضا: الترجمة رقم 118، ترجمة: إبراهيم بن العباس، ويقال ابن أبي العباس السامري.

قال أحمد: "صالح الحديث"[2]. وقال مرة: "لا بأس به"[3]. وقال الدارقطني وغيره: "ثقة"[4].

وقال مُحَمَّد بن سعد: "إبراهيم بن العباس اختلط في آخر عمره فحجبه أهله حتى مات"[5].

تعقّب الذّهبيُّ كلامَ ابنِ سعد فقال: "فما ضرّه الاختلاط، وعامّة من يموت يختلط قبل موته، وإنّما المضعِّف للشيخ أن يرويَ شيئاً زمن اختلاطه"[6].

فبيّن الذّهبي أنّ أثر التغيّر والاختلاط قد زال بعدم الرّواية زمن الاختلاط.

القرينة الثانية: حمل الجرح على التغيّر اليسير غير الضار:

ومثالها الترجمة رقم 9241، ترجمة: هشام بن عروة.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "أحد الاعلام، حجة إمام، لكن في الكِبَر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل ابن أبي صالح اختلطا، وتغيّرا. نعم الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا! أهو معصوم من النسيان! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن اللهُ عزاءنا فيك يا ابن القطان"[7].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج6، ص298.

[2] – المصدر نفسه: ج1، ص159.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص159.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص159.

[5] – المصدر نفسه: ج1، ص159.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص159.

[7] – المصدر نفسه: ج7، ص85–86.

فبيّن الذّهبي أنّ التّغيّر اليسير الذي يعتري الراوي عند كبره، لا يضرّ الراوي الثّقة من حيث الجملة.

القرينة الثالثة: حمل الجرح على الاختلاط:

ومثالها: الترجمة رقم 6898، ترجمة: قريش بن أنس.

أشار إليه الذهبي بالرمز(صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. وقال فيه: "صدوق مشهور"[1]. وثّقه يحي بن معين، والنّسائي، وابن المديني[2]. وقال النّسائي: "تغيّر قبل موته بستّ سنين"[3]. وقال البخاري في الضّعفاء: "اختلط ستّ سنين في البيت"[4]. وقال ابن حبان: "كان شيخا صدوقا، إلّا أنّه اختلط في آخر عمره، حتّى كان لا يدري ما يحدّث به. بقي ستّ سنين في اختلاطه فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلمّا ظهر ذلك من غير أن يتميّز مستقيم حديثه من غيره، لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد، فأمّا ما وافق فيه الثّقات فهو المعتبر بأخباره تلك"[5].

فهنا بقي قريش بن أنس على ثقته وصدقه، وحُمل جرحُه على الاختلاط.

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بصيغ تحمل الراوي وأداءه.

واحتوى هذا المطلب على عدّة قرائن وهي كالآتي:

القرينة الأولى: حمل الجرح على التدليس[6]:

ومثالها الترجمة رقم 3453، ترجمة: سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي البصري.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. وقال فيه: "الحافظ أحد الأعلام. ثقة أخطأ في أحاديث"[7]. وقال أبو حاتم: "أبو داود محدث صدوق، كان كثير

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج5، ص471.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص471.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص471.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص471-472.

[5] – المصدر نفسه: ج5، ص472. وينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1: 1396هـ، ج2، ص220.

[6] – ومن أمثلة هذه القرينة الترجمة رقم 1252.

[7] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج3، ص289.

الخطأ"[1]. وقال الفلّاس: "ما رأيت أحفظ من أبي داود"[2]. وقال في موضع: "هو ثقة"[3]. وقال وقال ابن مهدي: "أبو داود أصدق الناس"[4]. وقال الخطيب: "كان حافظا مكثرا ثقة ثبتا"[5]. ثبتا"[5].

وقال مُحَمَّد بن المنهال: "حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا شعبة، فذكر حديثين، قال يزيد: حدثت بهما أبا داود، فكتبهما عنّي، ثم حدّث بهما عن شعبة"[6]، فاستنكر مُحَمَّد بن المنهال صنيع أبي داود.

فتعقّبه الذّهبيُّ وحمل ما قام به أبو داود على التّدليس، إذ الطيالسيّ معروف بالصّدق فقال الذّهبي: "دلّسهما، فكان ماذا؟!"[7].

وعليه فلا يعدّ التّدليس جرحًا يردّ به الرّاوي مطلقا.

القرينة الثانية: حمل إلحاقه سماعه في جزء على أنه سمعه:

ومثالها الترجمة رقم 8701، ترجمة: المعَمَّر بن مُحَمَّد الأنماطي، أبو نصر البيع.

قال ابن ناصر: "ضعيف ألحق سماعه في جزأين من تاريخ الخطيب، فقلت له: لم فعلت هذا؟ قال: لأنّي سمعت الكتاب كله"[8]. قال الذّهبي متعقّبًا: "فلا وجه لتضعيفه"[9].

المعمّر –هنا– ألحق جزأين من تاريخ الخطيب بسماعاته بدعوى أنّه سمع الكتاب كلّه من قبل، ولهذا السّبب ضعّفه ابن ناصر، فلم يعتد الذّهبي بهذا التّضعيف.

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج3، ص289.
[2] – المصدر نفسه: ج3، ص289.
[3] – المصدر نفسه: ج3، ص290.
[4] – المصدر نفسه: ج3، ص289.
[5] – المصدر نفسه: ج3، ص290.
[6] – المصدر نفسه: ج3، ص290.
[7] – المصدر نفسه: ج3، ص290.
[8] – المصدر نفسه: ج6، ص487.
[9] – المصدر نفسه: ج6، ص487.

القرينة الثالثة: حمل الجرح على الانقطاع:

ومثالها: الترجمة رقم 61، ترجمة: إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي.

قال الذّهبي: "صدوق"[1]. وبيّن أنّه يروي عن أبيه[2].

ثمّ نقل الذّهبيُّ قولَ ابنِ معين فقال: وقال يحيى بن معين: "لم يسمع من أبيه"[3].

وتعقّب الذّهبي فقال: "فضعف حديثه جاء من جهة الانقطاع لا من قِبَل الحفظ"[4].

فبيّن أنّ بين الانقطاع وعدالة الرّاوي وضبطه فرق.

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص143.

[2]- المصدر نفسه: ج1، ص143.

[3]- المصدر نفسه: ج1، ص143.

[4]- المصدر نفسه: ج1، ص144.

المبحث الرابع:

القرائن المتعلقة بالاحتجاج بالرّاوي، والتجريح المقيّد

واحتوى هذا المبحث على مطلبين اثنين، وهما:

المطلب الأول: القرائن المتعلقة بالاحتجاج بالرّاوي:

جمع هذا المبحث العديد من قرائن ترجيح التّعديل التي استعملها الذّهبي في كتابه (ميزان الاعتدال)، والمتعلّقة باحتجاج الأئمّة به، أو اعتماد أرباب الصّحاح عليه، أو قلّة من ترك الأخذ عنه، وغيرها. وقرائن هذا المبحث كالآتي:

القرينة الأولى: حكاية الإجماع على الاحتجاج به أوتوثيقه:

ومثالها: الترجمة رقم 6914، ترجمة: قيس بن أبي حازم.

أشار إليه الذّهبيُّ بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "ثقة حجّة، كاد أن يكون صحابيا"[1]. وثقه ابن معين، والناس[2]. قال الذّهبي: "وقال يعقوب السّدوسي: تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من حمل عليه، وقال: له مناكير، فالذين أطروه عدوها غرائب، وقيل: كان يحمل على علي ﷺ إلى أن قال يعقوب: والمشهور أنه كان يقدّم عثمان، ومنهم من جعل الحديث عنه من أصحّ الأسانيد"[3]. وقال إسماعيل بن خالد: "كان ثبتا"[4].

إلى أن قال الذّهبي: "أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلّم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين: كان قيس أوثق من الزّهري"[5].

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج5، ص476.

[2] – المصدر نفسه: ج5، ص476.

[3] – المصدر نفسه: ج5، ص476.

[4] – المصدر نفسه: ج5، ص477.

[5] – المصدر نفسه: ج5، ص477.

ومثالها أيضا: الترجمة رقم 3946، ترجمة: الضحاك بن مخلد أبو عاصم النّبيل.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، ثمّ قال: "أحد الأثبات تناكر العقيلي، وذكره في كتابه"[1]. وقال النباتي: "ذُكر لأبي عاصم أنّ يحي بن سعيد يتكلّم فيك. فقال: لست بحيّ ولا ميّت إذا لم أُذكر"[2].

ثمّ قال الذّهبيُّ: "أجمعوا على توثيق أبي عاصم"[3]، وقد قال عمر بن شبة: "والله ما رأيت مثله"[4].

القرينة الثانية: استقرار الأمر على حجيته:

ومثالها: الترجمة رقم 251، ترجمة: إبراهيم بن يزيد النّخعي.

قال فيه الذّهبي: "أحد الأعلام يرسل عن جماعة"[5]. وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصح له سماع من صحابي[6].

وقال فيه الشّعبي: "ذاك الذي يروي عن مسروق، ولم يسمع منه شيئا"[7].

وقال يونس بن بكير، عن الأعمش: "ما رأيت أحدا أرد حديثاً لم يسمعه من إبراهيم"[8].

ثمّ قال الذّهبي: "استقر الأمر على أنّ إبراهيم حجّة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجة"[9].

القرينة الثّالثة: اعتماد البخاري ومسلم عليه في الأصول:

اعتبر العلماء اعتماد أو احتجاج الشيخان البخاري ومسلم بالرّاوي طريقة من طرق معرفة ثقة الرّاوي، وقرينة من قرائن ترجيح تعديله إن كان مُخْتَلَفًا فيه.

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج3، ص445.

[2] – المصدر نفسه: ج3، ص445.

[3] – المصدر نفسه: ج3، ص446.

[4] – المصدر نفسه: ج3، ص446.

[5] – المصدر نفسه: 1، ص203.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص204.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص204.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص204.

[9] – المصدر نفسه: ج1، ص204.

قال ابن دقيق العيد (702هـ): "ولمعرفة كَون الرَّاوِي ثِقَة طرق مِنْهَا:

- إِيرَاد أَصْحَاب التواريخ أَلْفَاظ المزكين فِي الْكتب الَّتِي صُنّفت على أَسمَاء الرِّجَال ككتاب تَارِيخ البُخَارِيّ وَابْن أبي حَاتِم وَغَيرهمَا.

- وَمِنْهَا تَخْرِيج الشيخين أَو أَحدهمَا فِي الصَّحِيح للراوي محتجين بِهِ"[1].

وقد تعقّب جمال الدّين القاسمي (1332هـ) هذا الكلام بقوله: "فتمّت النّعمة بتعديل رجال الصحيحين ونبذ كلّ وهم سواه، وبذلك عُرف للرجال فضلهم، ولأولي العلم قدرهم، وسنّ للنّاس طرح التعصّب والتحزّب، والتّصافح على الأخوّة الإيمانيّة، وتبادل الآراء والأفكار، واستماع الحكم ومدارك الاستنباط والاجتهاد من ذويها، على هذا جرى أئمّة الحديث، وقادة الروايات، الذين جمعوا ما جمعوا لدلالة الأمَّة على هدي نبيها وسُنَّة رسولها ﷺ في أقواله وأفعاله، حتى أصبحت مرجع الفروع والأحكام، ومعوَّل الأئمّة الأعلام"[2].

ومثال هذه القرينة: الترجمة رقم 821، ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي الكوفي.

قال فيه الذّهبي: "أحد الاعلام"[3]. وقال أحمد بن حنبل: "ثقة، وجعل يعجب من حفظه"[4]، وقال أيضا: "كان ثبتا"[5]. وقال أبو حاتم: "صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق"[6]. وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه[7]. وقال ابن عدي: "هو ممن يحتجّ به"[8].

---

[1] - الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية –بيروت، ص:54-55. وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة: ج2، ص894.

[2] - الجرح والتعديل، مُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، مؤسسة الرسالة، 1399 هـ- 1979م: 1979م: ص7-8.

[3] - ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص365

[4] - المصدر نفسه: ج1، ص365.

[5] - المصدر نفسه: ج1، ص365.

[6] - المصدر نفسه: ج1، ص366.

[7] - المصدر نفسه: ج1، ص366.

به"[1]. وأمّا ابن مهدي فقال: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثّوري"[2]. وقال النّسائي: "ليس به بأس"[3]. وقال يعقوب بن شيبة: "صالح الحديث، في حديثه لين"[4].

في المقابل روى مُحَمَّد بن أحمد بن البراء، عن ابن المديني: "إسرائيل ضعيف"[5]. وكان يحي القطان يحمل عليه في حال أبي يحي القتات وكان لا يرضاه[6]. وقال ابن سعد: "منهم من يستضعفه"[7]. وقال ابن حزم الظاهري: "ضعيف"[8].

ثمّ تعقّب الذّهبيُّ كلامَ مضعّفيه بقوله: "إسرائيل اعتمده البخاريّ ومسلم في الأصول، وهو في الثّبت كالأسطوانة، فلا يُلتَفت إلى تضعيف من ضعّفه"[9]. وقال أيضا: "وكان إسرائيل إسرائيل مع حفظه وعلمه صالحا خاشعا لله كبير القدر"[10].

ومثالها أيضا: الترجمة رقم 1299، ترجمة: بكر بن وائل.

قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي: "ضعيف"[11].

تعقّبه الذهبيُّ وقال: "فهذا شيء ما سُبِق إليه، بل هو ثقة. احتجّ به مسلم. قال أبو حاتم: صالح"[12].

فاعتبر الذّهبيُّ اعتمادَ الشّيخين أو أحدهما للرّاوي، واحتجاجهما به، قرينة قويّة ترجّح قول معدّليه. وتردّ كلام مضعّفيه.

---

[1] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[2] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص366.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[5] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[6] – المصدر نفسه: ج1، ص365.

[7] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[8] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[9] – المصدر نفسه: ج1، ص366.

[10] – المصدر نفسه: ج1، ص367.

[11] – المصدر نفسه: ج2، ص64.

[12] – المصدر نفسه: ج2، ص64.

القرينة الرّابعة: قلّة من ترك الأخذ عنه:

ومثالها: الترجمة رقم 733، ترجمة: إسحاق بن إبراهيم بن كاجرا المروزي، أبو يعقوب ابن أبي إسرائيل.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه، وقال فيه: "حافظ شهير... وثّقه يحيى بنُ معين والدّارقطني"[1]. وقال صالح جزرة: "صدوق، إلا أنّه كان يقف في القرآن ولا يقول غير مخلوق، بل يقول: كلام الله ويسكت"[2]. وقال عبدوس النيسابوري: "كان حافظا جدًّا، لم يكن مثله أحد في الحفظ والورع، واتّهم بالوقف"[3]. وقال السّاجي: "تركوا الأخذ عنه لمكان الوقف"[4].

وتعقّب الذّهبيُّ قولَ السّاجي فقال: "قلّ من ترك الأخذ عنه"[5].

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالتجريح المقيد:

قد يُجَرَّح الرّاوي مطلقا وقد يُقيَّد جرحه؛ كأن يجرَّح في شيخٍ معيَّن، أو يُقيَّد جرحه ببلد دون آخر، أو غيرها من أوجه القيود، وهذا الجرح كان مستعملا عند الأئمّة، وهو لا يقتضي الضّعف المطلق للراوي بل يبقى الرّاوي على أصل عدالته ويضعّف في ذاك الوجه المخصوص.

ومن أمثلة التجريح المقيّد بشيخ معيّن، قول يحيى بن معين في جعفر بن برقان: "جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزّهري، وأمّا ما روى عن الزّهري فهو ضعيف، وكان أميًّا لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزّهري، وهو في غير الزهري أصح حديثًا"[6].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، مصدر سابق: ج1، ص332.

[2] – المصدر نفسه: ج1، ص332.

[3] – المصدر نفسه: ج1، ص332.

[4] – المصدر نفسه: ج1، ص332.

[5] – المصدر نفسه: ج1، ص332.

[6] – سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط1: 1408هـ، 1988م، ص385، 395. وينظر: تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق، ص43، 84. والكامل في الضعفاء، ابن عدي، مصدر سابق: ج2، ص372. و تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن =

أمّا مثال التجريح المقيّد ببلد، قول الإمام أحمد في سماع عبد الرزاق الصّنعاني من سفيان الثّوري بمكّة؛ فعبد الرزّاق حافظ ثقة، وقد سمع من سفيان بمكّة، وباليمن، فضعّف أحمدُ سماعَه منه بمكّة، وقوّى سماعه منه باليمن، قال أحمد: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً... وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح"[1].

وقد حذّر ابنُ القيم (751هـ): من الغلط في هذا الباب فقال:"من الْغَلَط أَن يرى الرجل قد تكلم فِي بعض حَدِيثه وَضعف فِي شيخ أَو فِي حَدِيث، فَيجْعَل ذَلِك سَببا لتعليل حَدِيثه وتضعيفه أَيْن وجد، كَمَا يَفْعَله بعض الْمُتَأَخِّرين من أهل الظَّاهِر وَغَيرهم. وَهَذَا أيضا غلط فإنّ تَضْعِيفه فِي رجل أَو فِي حَدِيث ظهر فِيهِ غلط لَا يُوجب تَضْعِيف حَدِيثه مُطلقًا، وأئمّة الحَدِيث على التَّفْصِيل والنّقد وَاعْتِبَار حَدِيث الرجل بِغَيْرِهِ وَالْفرق بَين مَا انْفَرد بِهِ أَو وَافق فِيهِ الثِّقَات"[2].

وقد اعتبر الذّهبيُّ –أيضا– هذا الجرح المقيّد، وعدّه قرينة يترجَّح بها بقاءُ الرّاوي على أصل عدالته، ومن القرائن في هذا الباب ما يلي:

القرينة الأولى: تقييد الجرح بشيخ معيّن:

ومثالها: الترجمة رقم 8729، ترجمة: مغيرة بن مقسم.

أشار إليه الذّهبي بالرمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه.

وقال فيه ابن معين: "ثقة مأمون"[3]. وقال أبو حاتم، عن أحمد بن حنبل: "عامّة ما روى إنما سمعه من حماد، وجعل يضعّف حديثه عن إبراهيم وحده"[4].

= عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1: 1400 – 1980، ج5، ص14.

[1]– شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار– الزرقاء–الأردن، ط1: 1407هـ، 1987م: ج2، ص770.

[2]– الفروسية، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس– السعودية – حائل، ط1: 1414– 1993: ص241.

[3]– ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص496.

[4]– المصدر نفسه: ج6، ص496.

وقال الذهبي: "إمام ثقة، لكن ليّن أحمد بن حنبل روايته عن ابراهيم النخعي فقط"[1].

فقُيِّد جُرْحُ مغيرة بن مقسم بروايته عن إبراهيم النّخعي خاصّة.

القرينة الثانية: تقييد الجرح بالحفظ:

ومثالها الترجمة رقم 4805، ترجمة: عبد ربّه بن نافع، أبو شهاب الحناط.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. قال الذّهبي: "صدوق، في حفظه شيء"[2]. وقال ابن معين: "ثقة"[3]. وقال النّسائي: "ليس بالقوي"[4]. وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة، ولم يكن بالمتين، وقد تكلّموا في حفظه"[5].

فقيّد الإمام الذّهبيُّ وغيرُه جُرحَ هذا الرّاوي بالحفظ.

القرينة الثالثة: تقييد الجرح بحديث:

ومثالها: الترجمة رقم 5217، ترجمة: عبد الملك بن أبي سليمان الكوفيّ.

أشار إليه الذّهبي بالرّمز (صح)، أي: أنّ العمل على توثيقه. وقال فيه: "أحد الثقات المشهورين"[6].

روى أحمد بن أبي مريم عن يحيى: "ثقة"[7]، وكذا روى عثمان بن سعيد عنه[8]. وقال سفيان سفيان الثوري: "حدثنا الميزان[9] عبد الملك بن أبي سليمان"[10]. وقال أحمد: "حديثه في الشّفعة منكر، وهو ثقة"[11].

---

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج6، ص496.

[2] – المصدر نفسه: ج4، ص255.

[3] – المصدر نفسه: ج4، ص256.

[4] – المصدر نفسه: ج4، ص256.

[5] – المصدر نفسه: ج4، ص256.

[6] – المصدر نفسه: ج4، ص400.

[7] – المصدر نفسه: ج4، ص400.

[8] – المصدر نفسه: ج4، ص400

[9] – (الميزان): كناية عن قوة الحفظ والضبط. ينظر: ضوابط الجرح والتّعديل، عبد العزيز بن العبد اللطيف، مرجع سابق: سابق: ص133.

[10] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص400.

[11] – المصدر نفسه: ج4، ص400.

قال الذّهبي: "تكلّم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشّفعة للجار"[1]. قال وكيع: سمعت شعبة يقول: "لو روى عبد الملك حديثاً آخر مثل حديث الشّفعة لطرحت حديثه"[2]. وقال أبو قدامة السّرخسي: سمعت يحي القطان يقول: "لو روى عبد الملك حديثاً آخر كحديث الشّفعة لتركتُ حديثه"[3].

فالذي يظهر أنّ تجريحَ عبدِ الملك كان مقيَّدًا بحديثٍ بعينه؛ وهو حديث (الشّفعة)، ولم يُضعَّف مطلقا.

القرينة الرابعة: تقييد الجرح بالإرسال:

ومثالها: الترجمة رقم 251، ترجمة: إبراهيم بن يزيد النّخعي.

قال فيه الذّهبي: " أحد الأعلام يرسل عن جماعة، وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصح له سماع من صحابي"[4]. وقد قال فيه الشعبي: "ذاك الذي يروي عن مسروق، ولم يسمع منه شيئا"[5]. وقال يونس بن بكير، عن الأعمش: "ما رأيت أحدا أرد حديثاً لم يسمعه من إبراهيم"[6].

وتعقّب الذّهبيُّ هذه الأقوال بقوله: "استقرّ الأمر على أنّ إبراهيم حجة، وأنّه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجة" [7].

فقيّد –رحمه الله– الجرح بالرّاوي إذا أرسل.

القرينة الخامسة: تقييد الجرح ببعض تصوّفه وتصانيفه.

ومثالها: الترجمة رقم 1608، ترجمة: الحارث بن أسد المحاسبي العارف، صاحب التواليف.

قال الحافظ سعيد بن عمرو البردعي: "شهدت أبا زرعة – وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه – فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر، فإنك

[1] – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج4، ص400.
[2] – المصدر نفسه: ج4، ص400.
[3] – المصدر نفسه: ج4، ص400.
[4] – المصدر نفسه: ج1، ص203–204.
[5] – المصدر نفسه: ج1، ص204.
[6] – المصدر نفسه: ج1، ص204.
[7] – المصدر نفسه: ج1، ص204.

تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة. فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس، ما أسرع الناس إلى البدع!"[1].

ومع كلام أبي زرعة هذا قال الذّهبي: "وأما المحاسبيّ فهو صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوّفه وتصانيفه"[2].

فقيَّد الذّهبيُّ جرحَ المحاسبي بتصوّفه وتصانيفه ولم يجعله جرحًا مطلقا.

[1]- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذّهبي، مصدر سابق: ج2، ص165.

[2]- المصدر نفسه: ج2، ص165.

الخاتمة

الحمد لله وحده على توفيقه وامتنانه وتيسيره لإتمام هذا البحث المتواضع، وعلى ما رزقني من رغبة في تناوله وتناسي التّعب فيه، فقد عشت معه ولله الحمد فترة لا تتعدّ الخمسة أشهر إلّا أنّ علاقتي بالبحث كانت أكبر من عدد الأيام، فكلّ كلمة كانت تبعث فيّ الأملَ والسّرور والجدّ والإقدام، فالذّهبيُّ يذّكرني بالذّهب ونفاسة المعدن، والميزان رمز للعدل والإنصاف، والاعتدال معنًى من معاني الوسطيّة السّمحة، ولكلّ مسمًّى من اسمه نصيب.

وقد جاء هذا البحث في فصل تمهيدي كان مفتاحا للرسالة، ودليلا لفهم موضوعها، ومع الفصل التّمهيدي فصلان رئيسيّان هما لبّ البحث وجوهره، حاولت فيهما قدر ما أمكن أن أصل إلى هدف الرّسالة، وهو بيان وتوضيح القرائن التي اعتمد عليها الإمام الذّهبيُّ لترجيح تعديل رواة جُرِّحُوا بغير حقّ، ورُدّت أخبارُهم دون حجّةٍ ترقى.

وقد خلُصت في بحثي هذا إلى النّتائج التّالية:

أ- أنّ الله جلّ وعلا قد سخّر في كلّ عصر من العصور من يخدم سنّة النبيّ ﷺ، إذ بحمايتها يحمى الدّين وبحفظها يحفظ، والله تعالى يقول ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ الحجر: «9»، ومن مقتضى حفظ الذّكر وهو القرآن الكريم حفظ ما يشرحه ويبينه، والسنّة ممّا تبيّن القرآن وتوضّحه لقول الله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ النّحل«44».

ب- الإمام الذّهبي أحد الأئمّة المبرّزين في علم الحديث النّبوي، ومن النّقاد المشهورين في القرن الثّامن الهجري، وهو القرن الذي توسّط عصر الرّواية والعصر الحديث، ومعرفة هذا العصر وعلمائه في غاية الأهمّية للباحثين المعاصرين، فلا يكاد يفهم الباحثُ كتبَ النّقادِ الأوائل إلّا بعد المرور بما صنّفه الإمام الذّهبيُّ والحافظ ابن حجر وأمثالهما من أبناء ذلك العصر. هذا زيادة على حظو أولئك بكتب ومخطوطات ومصنّفات لم تصلْنا نحن المعاصرين.

ج- جهود الإمام الذّهبيّ في علم الرّجال والتي تتجلّى في جمعه وترتيبه وتلخيصه لأقوال من سبقه، وإعادة صياغتها في أحسن حلّة، كلّ ذلك مع ذهن وقّاد ونظر إلى كلام الأئمّة بعين

النقد والتّحليل دون تعصّب أو محاباة، وقد تجلّى هذا المنهج في كتبه عامّة، وفي كتابه (ميزان الاعتدال) على وجه الخصوص.

د- تحرّر الإمام الذّهبي وبُعْدُه عن التّقليد، مع ردّه للخطإ نقدا وفي الحين، فمع إجلاله للعلماء والأئمّة إلّا أنّه لا يسكت عن رأي مرجوح يراه، ولا عن زلّة من عالم وقعت؛ فأثناء تتبع كتابه (ميزان الاعتدال) تراه ينتقد البخاري ومسلم وابن ماجه والتّرمذي وابن حبّان أمّا من دونهم فحدّث ولا حرج.

هـ- سموّ أدب الإمام الذّهبي ورفعة أخلاقه فلا ينتقد لغير سبب، ولا يذمّ لغير علّة.

وباعتبار أنّ البحث قد تناول الجانب النّقدي للرّجال، فجهود الذّهبيّ في هذا الجانب تمثّلت فيما يلي:

- أنّ الذّهبيّ قد فصَل القولَ في الكثير من الخلاف، وبتّ الحكمَ في العديد من الرواة جرحًا وتعديلا.

- أنّ الذّهبيّ كثيرًا ما يبيّن ما استند عليه أثناء ترجيحه لرأي على آخر، أو ميوله لقول دون سواه.

- سعة اطّلاعه وطول نفَسَه في استقراء مصنّفات من سبقه، وكتاب (موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال) لقاسم علي سعد خير دليل على ذلك.

- عدم تأثير معتقده وآرائه الشّخصية في الغالب الأعمّ على نقده للرّجال، فرغم انتهاجه منهج أهل الحديث، والتزامه بما كان عليه السّلف في مسائل العقيدة، وتأثّره بشيخ الإسلام ابن تيمية إلّا أنّ ذلك لم يؤثّر على إنصافه لأهل الصّدق والدّين والورع من المخالفين.

وأثناء تتبع قرائن ترجيح التّعديل في كتاب (ميزان الاعتدال) تبيّن ما يلي:

- أنّ الذّهبيّ اعتمد كثيرا على الكامل لابن عدي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، و من عاد بكلام الذّهبيّ إلى أصوله يرى ذلك.

- غالبا ما يوافق في آرائه أقوال أئمّة النّقد الكبار كأبي حاتم والبخاري وابن معين وابن المديني والإمام أحمد ويضرب لأقوالهم ألف حساب.

- أنّ جلّ القرائن التي اعتمد عليها الذّهبيُّ اعتمد عليها النّقاد من قبل، ولا ضير فالذّهبيّ اكتسب هذا الملَكَة بكثرة النّظر إلى كلامهم، وسعة اطّلاع مصنّفاتهم.

– شدّة إنصاف الإمام الذّهبيّ وتحرّيه الحق والعدل، ولعلّ ذلك من أسباب تلقّي الأمّة له ولكتبه بالقبول، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ الحجرات «9». وفي الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ"[1].

والاتّصاف بالعدل والإنصاف خُلُق تجلّى في شخصيّة الإمام الذّهبي، وقاعدة قررتها الشّريعة من قبل، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ المائدة «8».

ونسأل الله جلّ وعلا أن يجعلنا من العادلين المنصفين، وأن يغفر ذنوبَنا ويستر عيوبَنا، وأن يتوفّانا وهو راضٍ عنّا، وسبحانك اللّهمّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلّا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

[1] – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط1: 1422هـ ، بَابُ المِقَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، حديث رقم:(6040)، ج8ن ص14. وبَابُ ذِكْرِ الملاَئِكَةِ، حديث رقم: (3209)،ج4، ص111. والمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، بَابُ إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا حَبَّبَهُ لِعِبَادِهِ، حديث رقم: (2637)، ج4، ص2030.

الفهارس العامّة

وتحتوي على:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث النّبويّة.

3- فهرس الآثار.

4- فهرس الأبيات الشّعرية.

5- فهرس التّراجم.

6- فهرس المصادر والمراجع.

7- فهرس المواقع الالكترونيّة.

8- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنيّة

طرف الآية	السّورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾	المائدة «8»	120
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	الحجر «9»	118
﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	النّحل«44»	118
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾	الحجرات «9»	120
﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾	الذّاريات «22»	64

فهرس الأحاديث النّبويّة

طرف الحديث	راوي الحديث	الصّفحة
«أبصر على النبي ﷺ خاتم ورق يومًا واحدًا، فصنع الناس خواتيمهم، ورأى في يد رجلٍ خاتمًا فضرب أصبعه حتى رمى به»	أنس	32
«إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ»	أَبو هُرَيْرَة	120
«إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»	أبو نملة الأنصاري	95
«إذا رفع أحدُكم رأسَه من آخر السّجود ثم أحدث فقد تمّت صلاته»	عبدالله بن عمرو	32
«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ...»	أَبو ذَرّ الغفاري	92
«أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»	ابن عمر	22
«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»	ابن عباس	102
«حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»	أبو هريرة	95
«غِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ»	أَبو ذَرّ الغفاري	92
«كنت مع النبي ﷺ فاستقبلنا أحد»	أَبو ذَرّ الغفاري	71
«لأن يُوسِّع أحدكم لأخيه المسلم خيرٌ له من أن يعتق رقبة»	ابن عمر	33
«هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي امْرُؤٌ خَالَهُ»	أَنَس	42

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصّفحة
« يا حذيفة، بالله أنا من المنافقين»	عمر	71

فهرس الأبيات الشّعريّة

حرف الباء

الأبيات	البحر	الصفحة
مَا زلت بِالسَّمْعِ أهواكم وَمَا ذكرت ... أخباركم قطّ إلّا ملت من طربِ	البسيط	16
وَلستُ من عجبٍ أَن ملت نحوكمُ ... فَالنَّاس بالطبع قد مالوا إِلَى الذَّهَبِ	البسيط	16
من للْحَدِيث وللسّارين فِي الطّلب ...من بعد موت الإِمَام الْحَافِظ الذَّهَبِيّ	البسيط	17
من للرواية للْأَخْبَار ينشرها ... بَين الْبَرِيَّة من عجم وَمن عربِ	البسيط	17
من للدراية والْآثَار يحفظها ... بِالنَّقْدِ من وضع أهل الغيّ وَالْكذبِ	البسيط	17
من للصّناعة يدْرِي حلَّ معضلها ... حَتَّى يُرِيك جلاءَ الشَّك والرّيَبِ	البسيط	17
وَإِن تغب ذَاتُ شمسِ الدّين لَا عجب ... فَأَيَّ شمس رأيناها وَلم تغبِ	البسيط	17
ثَبتٌ صَدُوقٌ خَبِيرٌ حَافظٌ يقظ ... فِي النَّقْل أصدق أنباءٍ من الْكتبِ	البسيط	17
كالزّهر فِي حَسَب والزّهر فِي نَسَب ..وَالنّهر فِي حدَبٍ والدَّهْر فِي رُتبِ	البسيط	17

حرف العين

الأبيات	البحر	الصفحة
وبايَعْتُ لَيْلى فِي الخَلاء، وَلَمْ يَكُنْ ... شُهودٌ عَلَى لَيْلى عُدُولٌ مَقَانِعُ	الطويل	37

حرف الكاف

الأبيات	البحر	الصفحة
أشمسُ الدّينِ غبتَ وكلُّ شمسٍ ... يغيب وَزَالَ عَنَّا ظِلُّ فضلك	الوافر	17
وَكم ورّختَ أَنْتَ وَفَاةَ شخصٍ ... وَمَا ورختُ قطّ وَفَاة مثلك	الوافر	17

حرف النون

الأبيات	البحر	الصفحة
وجُرْحُ السيفِ تَدْمُلُه فَيَبْرا، ... ويَبْقَى الدَّهْرَ، مَا جَرَح اللِّسانُ	الوافر	38

فهرس التّراجم المُمَثَّل بهم في القرائن

الترجمة **الصفحة**

– أ –

أبان بن إسحاق المدني.....52
أبان بن تغلب الكوفي.....87
إبراهيم بن العباس، ويقال ابن أبي العباس السامري.....105
إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي 108
إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي.....74، 91
إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق البغدادي.....71
إبراهيم بن يزيد النخعي.....110، 116
أحمد بن الأزهر النيسابوري.....98
أحمد بن الحسن بن خيرون، أبو الفضل.....52، 89
أحمد بن الحسين أبو زرعة الرازي الصغير الملقب بـ (الجَوَّالَة).....56
أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي.....58
أحمد بن المقدام أبو الأشعث العجلي.....93
أحمد بن عتاب المروزي.....103
أسامة بن حفص.....100
إسحاق بن إبراهيم بن كامجرا المروزي، أبو يعقوب ابن أبي إسرائيل.....113
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي الكوفي..... 73، 111
إسماعيل بن إبراهيم، أبو معمر الهذلي القطيعي.....82
أفلح بن سعيد المدني القبائي.....55

– ب –

بشر بن السّرّي البصري الأفوه.....86
بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي.....77، 81

بكر بن وائل.....112

– ج –

جعفر بن حيان، أبو الشهب العطاردي، السّعدي البصري.....76

– ح –

الحارث بن أسد المحاسبي.....116
الحارث بن مُحَمَّد بن أبي أسامة التميمي.....91
حبيب بن أبي ثابت.....72
حُجيّة بن عدي الكندي.....100
حرملة بن يحي بن عبد الله بن حرملة بن عمران، أبو حفص التُّجيبي المصري.....89
الحسن بن علي بن مُحَمَّد، أبو علي بن المذْهِب التميمي البغدادي.....90
الحسن بن يسار مولى الأنصار.....86
حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري.....77
حميد بن تيرويه الطويل.....93
حميد بن هلال.....92

– د –

داود بن إبراهيم بن رُوزَبه أبو شيبة.....100

– ز –

زيد بن وهب.....71

– س –

سليمان بن أحمد بن أيوب اللّخمي الطّبراني أبو القاسم.....101
سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر، كوفي.....97
سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي البصري.....106

– ض –

الضحاك بن مخلد أبو عاصم النّبيل.....110

– ع –

عبد الرحمن بن أبي ليلى.....92
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني.....56
عبد الصمد بن حسان المروزي. ويقال المروذي.....82
عبد الله بن ذكوان أبو الزِّنَاد.....59
عبد الله بن عطاء الإبراهيمي.....52
عبد الله بن فرُّوخ.....53
عبد الملك بن أبي سليمان الكوفيّ.....115
عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار. 61
عبد ربّه بن نافع، أبو شهاب الحناط.....115
عبيدة بن حميد الضبي الكوفي الحذاء النحوي.....96
عطاء بن أبي رباح.....62
عفان بن مسلم الصفار.....64
عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي.....75
العلاء بن زهير الأزدي.....66
علي بن أحمد، أبو الحسن النعيمي.....98
علي بن موسى بن جعفر بن مُحَمَّد الهاشمي العلوي الرضا.....99
عمر بن نافع مولى ابن عمر.....63
عمرو بن يحيى بن عمارة.....53

– ف –

فضيل بن عياض.....66

– ق –

قريش بن أنس.....106
قيس بن أبي حازم.....109

– ل –

اللّيث بن سعد الفهمي أبو الحارث.....90

– م –

مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري 60

مُحَمَّد بن أبي يعقوب الكرماني.....54

مُحَمَّد بن إسحاق بن يحيى بن منده، أبوعبد الله العبدي الأصبهاني.....59

مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المخرمي مولاهم المدني.....68، 94

مُحَمَّد بن الفضل السّدوسي، أبو النعمان عارم.....104

مُحَمَّد بن حمّاد الظّهراني.....51

مُحَمَّد بن سعد كاتب الواقدي.....62

مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنّى الأنصاري النّجّاري الأنسي البصري.....102

مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء.....75

مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.....100

معقل بن عبيد الله الجزري.....67

المعَمَّر بن مُحَمَّد الأنماطي، أبو نصر البيع.....107

مغيرة بن مقسم.....114

المنهال بن عمرو الكوفي.....70

موسى بن إسماعيل، أبو سلمة المنقري التبوذكي البصري.....80

موسى بن جعفر بن مُحَمَّد بن علي العلوي الملقب بالكاظم.....97

موسى بن داود صاحب اللؤلؤ.....54

موسى بن عامر المرّي، أبو عامر الدمشقي.....101

– هـ –

هشام بن حسان أبو عبد القردوسي البصري.....65

هشام بن عروة.....105

– ي –

يحي بن واضح، أبو تميلة المروزي.....82
يزيد بن عبد الله بن الهادي.....70
يحي بن معين.....88

فهرس المصادر والمراجع

01- القرآن الكريم

أ

02- أبجد العلوم، أبو الطيب مُحَمَّد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم، ط1: 1423 هـ- 2002 م.

03- الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15: أيار/مايو 2002م.

04- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية –بيروت.

ب

05- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1: 1408هـ-1988م.

ت

06- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

07- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.

08-تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1: 1399 – 1979.

09- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2003م.

10- تاريخ مدينة السّلام وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواردیها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1422هـ-2001.

11- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة.

12- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1: 1419هـ- 1998م.

13- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1: 1406-1986.

14- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1: 1326هـ.

15- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1: 1400 – 1980.

ج

16- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط1: 1422هـ.

17- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط:1.

18- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1: 1414هـ - 1994م.

19- الجرح والتعديل، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي،

الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1: 1271هـ-1952م.

20- الجرح والتعديل، مُحَمَّد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، مؤسسة الرسالة، 1399 هـ- 1979م.

21- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني – رحمه الله – مطبعة المدني، 1401هـ-1981م.

خ

22- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مُحَمَّد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن مُحَمَّد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، دار صادر – بيروت.

د

23- الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة/مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، ط2: 1392هـ/ 1972م.

ذ

24- الذّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، بشار عواد معروف، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – ط1: 1976.

25- ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، دار الكتب العلمية، ط1: 1419هـ- 1998م.

26- ذيل طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.

ر

27- الرّدّ الوافر، مُحَمَّد بن عبد الله (أبي بكر) بن مُحَمَّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1: 1393.

28- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6: 1421هـ-2000م.

29- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مُحَمَّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت — لبنان، ط1: 1412هـ - 1992م.

س

30- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1: 1408هـ، 1988م.

31- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1: 1430هـ - 2009م.

ش

32- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق — بيروت، ط1: 1406هـ- 1986م .

33- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار- الزرقاء-الأردن، ط1: 1407هـ، 1987م.

ص

34- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4: 1407هـ-1987م.

ض

35- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

36- ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان.

ط

37- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1403.

38- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود مُحَمَّد الطناحي د. عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2: 1413هـ.

غ

39- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.

ف

40- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ، 2003م.

41- الفروسية، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس- السعودية – حائل، ط1: 1414-1993.

42- فوات الوفيات، مُحَمَّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1: الجزء: 1 – 1973، الجزء: 2، 3، 4- 1974.

ق

43- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.

44- قرائن ترجيح التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية، عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللّحيدان، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1: 1430هـ-2009م.

ك

45- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط1: 1418هـ، 1997م.

46- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م.

47- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

ل

48- لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3: 1414هـ.

49- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2002م.

م

50- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1: 1396هـ.

51- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ - 2001م.

52- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

53- معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، ط1: 1408هـ - 1988م.

54- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

55- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ- 1997م.

56- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1: 1423هـ، 2002م.

57- المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان – عمان – الأردن، ط1: 1404.

58- المغني في الضعفاء، شمس الدّين الذّهبي، تحقيق: نور الدين عتر.

59- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1: 1426هـ- 2005م.

60- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

61- موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، لقاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية بيروت- لبنان، ط1، 1422-2001.

62- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2: 1412هـ.

63- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدّين مُحَمَّد بن أحمد الذّهبي، تحقيق: علي مُحَمَّد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2: 2008.

ن

64- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3: 1421هـ-2000م.

هـ

65- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن مُحَمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

و

66- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط1: 1420هـ، 2000م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

67- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي.

فهرس المواقع الإلكترونية

www.dar-alquran.com/Detail.aspx?ArticleID=2406

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... **الصفحة**

المقدّمة ..... أ

الفصل التمهيدي

ترجمة الإمام الذهبي وجهوده في خدمة السنة وكتابه

"ميزان الاعتدال"

[47-01]

المبحث الأول: ترجمة الإمام الذهبي 03

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه، ومولده ونشأته 03

الفرع الأول: اسمه ولقبه وكنيته ونسبه 03

الفرع الثّاني: مولده ونشأته 03

المطلب الثاني: بدء عنايته بطلب العلم، ورحلاته العلمية 04

الفرع الأوّل: بدء عنايته بطلب العلم 04

الفرع الثاني: رحلاته في طلب العلم 07

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه 08

الفرع الأول: شيوخه 08

الفرع الثاني: تلاميذه 11

المطلب الرابع: نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية، ومنزلته وثناء العلماء عليه، ووفاته 14

الفرع الأول: نشاطه العلمي ومناصبه التدريسية 14

الفرع الثاني: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه 14

الفرع الثالث: وفاته، ورثاء العلماء له 17

المبحث الثاني: جهود الإمام الذّهبي في خدمة السّنة النّبويّة، والتعريف بكتاب "ميزان الاعتدال"، ومنهج الإمام الذهبي فيه 18
المطلب الأوّل: جهود الإمام الذهبي في خدمة السنة النبوية 18
المطلب الثّاني: التعريف بكتاب "ميزان الاعتدال" 23
الفرع الأوّل: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لصاحبه 24
الفرع الثاني: موضوع الكتاب، وعدد تراجمه 25
الفرع الثّالث: أهمية الكتاب وفوائده، وبعض المآخذ عليه 26
الفرع الرابع: عناية العلماء والباحثين بالكتاب، وطبعاته 28
المطلب الثالث: منهج الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) 30
الفرع الأوّل: مراتب ألفاظ الجرح و التّعديل في (ميزان الاعتدال) 30
الفرع الثاني: الرموز والاصطلاحات التي استخدمها المؤلف في هذا الكتاب 31
الفرع الثالث: منهج المؤلف 31
الفرع الرابع: مصادر الذّهبي في الميزان 34
المبحث الثالث: مقدمات بين يدي البحث والتعريف بمفردات العنوان ... 37
المطلب الأول: تعريف العدالة والجرح والتعديل 37
الفرع الأول: تعريف العدالة 37
الفرع الثاني: تعريف الجرح 38
الفرع الثالث: تعريف التعديل 39
المطلب الثاني: بم تثبت العدالة والضبط؟ 40
الفرع الأول: ما تثبت به العدالة 40
الفرع الثاني: ما يعرف به ضبط الراوي 42

المطلب الثالث: شروط المعدّل والمجرح، ومناهج الأئمّة في الجرح والتعديل، وصور تعارضه، وبعض ضوابطه 43
الفرع الأول: شروط المعدّل والمجرّح 43
الفرع الثاني: مناهج الأئمة في الجرح والتعديل 43
الفرع الثالث: صور تعارض الجرح والتعديل 44
الفرع الرابع: بعض ضوابط الجرح والتعديل 46
المطلب الرابع: التعريف بمفردات العنوان 46
الفرع الأول: معنى القرينة والترجيح في لغة العرب 46
الفرع الثاني: التعريف بقرائن ترجيح التعديل كمركّب اصطلاحا، والفرق بين قرائن التعديل وقرائن ترجيح التعديل 47

الفصل الأول:

قرائن ترجيح التّعديل المتعلّقة بالنّاقد

[83-48]

المبحث الأول: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد للجرح والتعديل، ومعرفته بالراوي 50
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأهلية الناقد للجرح والتعديل 50
القرينة الأولى: علو مرتبة المعدِّل عن مرتبة المجرّح 51
القرينة الثانية: نزول مرتبة المجرّح عن مرتبة الراوي 52
القرينة الثالثة: ضعف المجرّح 52
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمعرفة الناقد بالراوي 53
القرينة الأولى: تمام سبر المعدِّل لمرويات الراوي 53
القرينة الثانية: أن يكون الراوي من شيوخ المعدِّل 53
القرينة الثالثة: الجرح بعدم معرفة الراوي 54

المبحث الثاني: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بتشدد الناقد، وباعثه على الجرح 55
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بتشدده 55
القرينة الأولى: شهرة المجرح بالتشدد 55
القرينة الثانية: تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه 56
القرينة الثالثة: شهرة المعدّل بالتشدد 56
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح 56
القرينة الأولى: بدعة المجرّح 58
القرينة الثانية: اختلاف عقيدة المجرح عن الراوي 59
القرينة الثالثة: خصومة المجرح للراوي 59
القرينة الرابعة: مشاحنة المجرح لقرينه الراوي وتنافسهما 60
المبحث الثالث: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد واصطلاحاته، ومراد كلامه ومخالفته غيره 61
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بمنهج الناقد واصطلاحاته 61
الفرع الأول: القرائن المتعلقة بمنهج الناقد 61
القرينة: تركه الرواية عمن أجاب في المحنة خوفًا 61
الفرع الثاني: القرائن المتعلقة باصطلاحات الناقد 62
القرينة الأولى: إطلاق: (الكذب) على غير الراوي 62
القرينة الثانية: استعمال لفظ: (الترك) في غير المعنى الاصطلاحي 62
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمراد الناقد ومخالفته غيره 63
الفرع الأول: القرائن المتعلقة بمراد الناقد 63
القرينة الأولى: أن يُريد بالجرح راو آخر 63
القرينة الثانية: أن يكون مازحًا بكلامه في الراوي 64

الفرع الثّاني: القرائن المتعلقة بمخالفة الناقد غيره 65
القرينة الأولى: شذوذ تجريحه لمشهور العدالة والصدق 65
القرينة الثانية: مخالفة المتشدد للأعلم بالرواة بلا حجة معتبرة 66
القرينة الثّالثة: مخالفة المجرح الضعيف للمعتمَد عليهم في الجرح
والتعديل 66
القرينة الرابعة: تأخر المجرح وكثرة تفرده ومخالفته لمن هو أعلم منه
بالفنّ 66
المبحث الرابع: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمستند الناقد 68
القرينة الأولى: تفسير الجرح بأمر لا يمكن الإحاطة به، والرّاوي معروف
الصدق والعدالة 68
القرينة الثانية: تفسير الجرح بالرواية عن كل أحد 70
القرينة الثالثة: تفسير الجرح بسماع صوت تطريب من بيت الراوي ... 70
القرينة الرابعة: تفسير الجرح بتكلف علة في متن حديث للراوي 71
القرينة الخامسة: تفسير الجرح بالقراءة وهو نائم 71
القرينة السادسة: وصف الراوي بما لا يقتضي الجرح 72
القرينة السابعة: تفسير الجرح بما يُؤثر في تحمل التلاميذ 73
القرينة الثّامنة: تفسير الجرح بقول الراوي بالرأي 74
المبحث الخامس: قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بوهم الناقد، أو وهم ناقل
كلامه، أو ضُعف ما نُسب إليه 75
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بوهم الناقد 75
القرينة الأولى: إدخال المجرح ترجمة في أخرى 75
القرينة الثانية: بناء التجريح على نسبة ثقة لجده وافقت نسبة
ضعيف 75

المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بوهم ناقل كلام الناقد 76
القرينة الأولى: جمعه بين مفترق 76
القرينة الثانية: انقلاب المعنى على النّاقل بسبب سقط في كلام
النّاقد 77
المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بضعف ما نُسب إلى الناقد 77
القرينة الأولى: كذب ناقله 77
القرينة الثّانية: بدعة ناقله بحيث يحكي في الرواة ما لا يثبت عن
النّقّاد 80
القرينة الثالثة: انقطاع إسناد الجرح 81
القرينة الرابعة: انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد 82
القرينة الخامسة: شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الراوي 82
القرينة السادسة: علّة متن الجرح ونكارته 82

الفصل الثاني

قرائن ترجيح التّعديل المتعلقة بالرّاوي

[84-120]

المبحث الأول: القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي، وإمامته ومذهبه، وورعه
وأخلاقه 86
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بعقيدة الراوي 86
القرينة الأولى: وقوع البدعة منه عن غير قصد 86
القرينة الثانية: توبته منها 86
القرينة الثالثة: حمل الجرح على بدعة لا تؤثر في ضبطه 87
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بإمامة الراوي ومذهبه 88
القرينة الأولى: استفاضة إمامته ووثاقته 88
القرينة الثّانية: علو مرتبته على الناقد 89
القرينة الثالثة: ثناء الناقد عليه، مع كونه أصغر منه سنّا 89

القرينة الرابعة: إمامته في جواز التحمل بالمناولة 90
القرينة الخامسة: إمامته في جواز التحمل بالوجادة 90
القرينة السادسة: قوله بالرأي 91
المطلب الثالث: القرائن المتعلقة بورع الراوي وأخلاقه 91
القرينة الأولى: أخذه الأجرة على التحديث 91
القرينة الثانية: مصاحبته للأمراء 92
القرينة الثالثة: توليه بعض أعمال الأمراء والسلاطين 92
القرينة الرابعة: لبسه زيّ أعوان الأمراء 93
القرينة الخامسة: كثرة مزاحه 93
المبحث الثاني: القرائن المتعلقة بشيوخ الراوي وتلاميذه، ومقدار مروياته ومدى ضبطه وإتقانه لها، وروايته للأفراد والمناكير 94
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بشيوخ الراوي وتلاميذه 94
الفرع الأول: القرائن بشيوخ الراوي 94
القرينة الأولى: حمل الجرح على روايته عن أهل الكتاب 94
القرينة الثانية: أن ينسب إليه الضّعف من جهة شيخه 96
الفرع الثاني: القرائن المتعلقة بتلاميذ الراوي 97
القرينة: تقييد الجرح بأحد الرواة عن الرّاوي 97
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بمقدار مرويات الراوي، ومدى ضبطه وإتقانه لها 97
القرينة الأولى: كثرة مروياته وقلة غلطه 97
القرينة الثانية: رجوعه عن غلطه، وتوبته من كذبه 98
القرينة الثالثة: براءة عهدته من المستنكر عليه 98
القرينة الرابعة: ضعف نسبة الخطأ إليه 99
القرينة الخامسة: انتفاء سبب تضعيفه 100
القرينة السّادسة: تجريحه بغير حجّة 100

المطلب الثالث: القرائن المتعلقة برواية الراوي للأفراد والمناكير 101
القرينة الأولى: صحة تفرده لكثرة مروياته 101
القرينة الثانية: صحة تفرّده لطول الملازمة واختصاصه بمجالس سمع فيها
ما لم يسمعه غيره 101
القرينة الثالثة: صحة تفرّده عن شيخ لكونه أكثر عنه 101
القرينة الرابعة: حمل الجرح على التفرد 102
القرينة الخامسة: حمل الجرح على رواية المناكير 103
المبحث الثالث: القرائن المتعلقة بتغيّر الرّاوي واختلاطه، وصيغ تحمله
وأداءه 104
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بتغير الراوي واختلاطه 104
القرينة الأولى: زوال أثر الاختلاط والتغيّر 104
القرينة الثانية: حمل الجرح على التغيّر اليسير غير الضار 105
القرينة الثالثة: حمل الجرح على الاختلاط 106
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بصيغ تحمل الراوي وأداءه 106
القرينة الأولى: حمل الجرح على التدليس 106
القرينة الثانية: حمل إلحاقه سماعه في جزء على أنه سمعه 107
القرينة الثالثة: حمل الجرح على الانقطاع 108
المبحث الرابع: القرائن المتعلقة بالاحتجاج بالرّاوي، والتجريح المقيّد 109
المطلب الأول: القرائن المتعلقة بالاحتجاج بالرّاوي 109
القرينة الأولى: حكاية الإجماع على الاحتجاج به أو توثيقه 109
القرينة الثانية: استقرار الأمر على حجيته 110
القرينة الثّالثة: اعتماد البخاري ومسلم عليه في الأصول 110
القرينة الرّابعة: قلّة من ترك الأخذ عنه 113
المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالتجريح المقيد 113
القرينة الأولى: تقييد الجرح بشيخ معيّن 114

القرينة الثانية: تقييد الجرح بالحفظ 115
القرينة الثالثة: تقييد الجرح بحديث 115
القرينة الرابعة: تقييد الجرح بالإرسال 116
القرينة الخامسة: تقييد الجرح ببعض تصوّفه وتصانيفه 116
الخاتمة 118

الفهارس العامّة

[147–121]

فهرس الآيات 122
فهرس الأحاديث 123
فهرس الآثار 124
فهرس الأبيات الشعرية 125
فهرس التراجم 126
فهرس المصادر والمراجع 131
فهرس الموضوعات 139